جامعـة سعد دحلب – البليـدة-
كلية الآداب و العلوم الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكـــرة ماجستير

التخصص : اللغوي

ثنائية الوضع والاستعمال و ما يقابلها
في الدراسات الغربية الحديثة

من طرف
فضيلة هاشمي

أمام اللجنة المشكلـة من :

بن لعلام مخلوف	أستاذ محاضر ، جامعة البليدة	رئيسا
ساسي عمار	أستاذ التعليم العالي ، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
بوحساين نصر الدين	أستاذ محاضر ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
سالم العلوي	أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

البليدة ، جوان 2007

شكـــــــر

من لا يشكر القليل لا يشكر الكثير

قال صلى الله عليه وسلم:

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

الحمد لله الذي أعطاني القوة والصحة والعافية لإنجاز هذا البحث حمداً كثيراً طيباً مباركاً حتى يرضى.

و أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أمدّ لي يد العون من قريب أو من بعيد وبالأخص إلى أستاذي المشرف المحترم الدكتور: عمار ساسي الذي وجهني ورعاني وسهر على إتمام هذا البحث.

و إلى كل أساتذة و أستاذات كلية اللغة العربية وآدابها

و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

و الدكتور بن لعلام مخلوف، والدكتور محمد الحباس، والدكتور سالم العلوي، و الدكتور محمد العيد رتيمة، و الدكتور الحواس مسعودي والدكتور نصر الدين بوحساين

الذين استفدت منهم كل

في تخصصه.

ملخص

مـن أسـرار قيـام الكـون علـى الثنائيـة، ثنائيـة الوضـع و الاسـتعمال فـي الـدرس اللغـوي، و مـا يمكـن أن يقابلهـا فـي الدراسـات الغربيـة الحديثـة، إشـكالية قامـت عليهـا رؤيـة البحـث لهـذا الموضـوع، فعّرفنـا الوضـع بأنـه تعيـين اللفـظ دلـيلاً علـى المعنـى أو بـإزاء المعنـى، وبـه يـتمكن الأفـراد مـن التفـاهم ببيـان أغراضـهم و تحقيـق مصـالحهم، و لا تبليـغ و لا فائـدة يمكـن أن يحصلا إلاّ بالوضع لأنّه شيء مشترك بين الأفراد في زمان و مكان معين.

أمـا الاسـتعمال فهـو كمـا عرفـة الحـاج صـالح " كيفيـة إجـراء النـاطقين لهـذا الوضـع فـي الخطاب" أي الأداء الفعلي لهذا الوضع، و مـا يمكـن أن يقابـل هـذه الثنائيـة ثنائيـة اللسـان والكـلام عنـد دي سوسـير والملكـة والتأديـة عنـد تشومسـكي مـع عمـق الدراسـات التحويليـة التوليديـة لأنهـا قامـت علـى أسـاس رياضـي الفرضـية و الاسـتنتاج، و واقعيـة اللسـانيات البنويـة التي قامت على أساس الاستقراء والاستنتاج.

و أدرجنـا فـي الفصـل الثالـث إشـكالية، هـل يكمـن مشـكل المصـطلح فـي الوضـع أن فـي الاسـتعمال، ورأينـا أن المشـكل يتمثـل فـي الوضـع والاسـتعمال علـى السـواء، و ذلـك راجـع لغيـاب آليـات تشـغيل خصـائص اللسـان العربـي و مظـاهره، كالاشـتقاق والتعريـب و النحـت والترجمة للحد من غزو المصطلح الأجنبي حقل الدرس اللغوي.

و ثائيـة الوضـع والاسـتعمال ليسـت دراسـات سـاكنة تُعْـرَضُ وتوصـف فقـط بـل يجـب أن تتجاوز مجال التنظير إلى التطبيق.

و خلاصـة القـول أن المسـائل اللغويـة العربيـة اتسـمت بالوضـوح والدقـة، حيـث وصـلوا بالبحـث اللغـوي إلـى نتـائج صـوتية، نحويـة صـرفية ودلاليـة بـاهرة تـنُّم عـن عمـق العقليـة العربيـة، و قـدرتها علـى تتبـع منـازل التحليـل اللغـوي وعلـى اسـتقراء واسـتنباط المسـائل، كمـا تميـزت دراسـاتهم بالشـمولية ممـا جعـل الـدرس اللغـوي يشـكو القصـور فـي جوانبـه المنهجيـة، لكـن مـع ذلـك لا ننكـر الـدور الـذي قـام بـه علماؤنـا، وأن الدراسـات العربيـة تعتبـر اللبنـة الأساسية التي بنت عليها اللسانيات الغربية دراستها.

قائمة الجداول

الرقم الصفحة

01 اجتمع فيه ساكنان..... 77
02 ما يمكن النطق به غير أنّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحه.... 78
03 الهمزة..... 79
04 الإدغام 80
05 على وزن استفعل 80
06 حمل المعتل على الصحيح..... 82
07 على صيغة فاعل 83
08 على صيغة مفعول..... 83
09 على صيغة اسم المكان "مفعل"..... 84
10 صيغة يفعل 85
11 صيغة الأمر..... 86
12 الألفاظ المتعددة المعنى والاستعمال في اللغة 102
13 علاقة الوضع بالاستعمال 131
14 علاقة اللسان بالكلام..... 132
15 علاقة الملكة بالتأدية..... 133
16 مقارنة التقابلات 134

قائمة الأشكال

الرقم الصفحة
01 أقسام الحقيقة 31
02 نظرة علماء الأصول لمسألة اللفظ والمعنى 42
03 أركان القياس..... 53
04 أصول الكلمات..... 63
05 ثنائية الوضع والاستعمال 71
06 أقسام المجاز 62
07 ثنائية اللسان والكلام عند دي سوسير..... 80
08 ثنائية الوضع والاستعمال عند العرب 81

الفهرس
ملخص
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الفهرس

المقدمة 8
1.اللغة ماهيتها، أصلها، ونشأتها 13
1.1 ماهية اللغة 13
1.1.1 أصل كلمة لغة 13
2.1.1 كلمة اللغة اصطلاحا 13
2.1 إشكالية نشأة اللغة 14
3.1 المفاهيم العامة 16
1.3.1 الثنائية 16
2.3.1 الوضع 19
3.3.1 الاستعمال 20
2. ثنائية الوضع والاستعمال عند العرب 23
1.2 ثنائية الوضع والاستعمال عند الأصوليين 23
1.1.2 علم الأصول 24
2.1.2 مفهوم الوضع عند الأصوليين 25
3.1.2 اللفظ والمعنى 27
2.2 ثنائية الوضع و الاستعمال عند النحويين 51
1.2.2 أصل الوضع في النحو 54
2.2.2 الفرق بين الأصل والفرع 61
3.2 ثنائية الوضع والاستعمال عند البلاغيين 76
1.3.2 الحقيقة 77
2.3.2 المجاز 79
3.3.2 علاقة الحقيقة بالمجاز 81
4.3.2 المشترك اللفظي 86
3.الثنائيات الغربية عند دي سوسور وتشومسكي 91
1.3 ثنائية اللسان والكلام عند دي سوسور 91
1.1.3 الدراسات اللسانية الحديثة 93
2.1.3 الخصائص الذاتية للسان 95
3.1.3 ثنائية اللسان والكلام يمكن أن تقابل الوضع و الاستعمال 97
4.1.3 الأدلة اللغوية والأدلة غير اللغوية 103
2.3 ثنائية الملكة و التأدية عند تشومسكي 105
1.2.3 الملاحظات الموجهة للنظرية البنوية 105
2.2.3 الملكة عند العرب 106
3.2.3 الملكة والتأدية عند تشومسكي 109

4.2.3 هل الأداء الكلامي بعكس الملكة 111
3.3 أوجه التشابه والاختلاف بين التقابلات 112

1.3.3 علاقة الوضع بالاستعمال 112
2.3.3 علاقة اللسان بالكلام 112
3.3.3 علاقة الملكة بالتأدية 114
4.3.3 مقارنة التقابلات 115
الخاتمة ..... 120...
قائمة المراجع 124

مقدمة

لقد كانت الفكرة المطرّدة حول وظيفة الظاهرة اللغوية متمثلة في أنّها تعمل على كشف ما في الفكر البشري من معان وتصورات، فغايتها من الوجهة الوظيفية التعبير عن عملية التفكير لدى الإنسان بما يفضي إلى تطابق مضمون اللغة مع مادة العقل، الذي أكده الشرع ودعا إلى معرفته بالنظر العقلي، كما هو بيّن في كتاب الله، مثل قوله تعالى: " **فَاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَار**" [1]، وقوله: "**أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيء**" [1]، وهذا نصٌّ بالحَثِ على النظر في جميع الموجودات بواسطة العقل والاعتبار به، وقد عرّف العلماء الفلاسفة الاعتبار بأنّه استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه [2] ص26، وهذا ما يسمى بالقياس أو التفكير بالقياس، وقد نال موضوع الوضع والاستعمال من الباحثين واللغويين القسط الوفير من البحث، إذْ توصلوا إلى نتائج جد قيمة فيه، فكانت هذه النتائج بمثابة الركيزة التي ينطلق منها البحث الذي ارتأينا أن يكون موضوعًا لرسالة الماجستير، والذي حددنا فيه المقابلات بعنوان ثنائية الوضع والاستعمال وما يقابلها في الدراسات الغربية الحديثة، وهذا التحديد أفردناه بالمقابلات اللغوية :

الوضع والاستعمال، اللسان والكلام، الملكة والتأدية فحاولنا الخوض في مضماره دون سواه من الموضوعات، فقد حَزَّ في أنفسنا معرفة الوضع والاستعمال عند العرب، وهل توجد دراسة مماثلة لها في البحوث الغربية الحديثة ؟ وإن كانت توجد فهل يمكن اعتبار أنّ العرب هم السباقون إلى دراسة مثل هذه المواضيع أم الغرب ؟ وفيما تتمثل كل ثنائية في الدراسات الأصولية والنحوية والبلاغية عند العرب ؟ وهل يمكن أن نقابل ثنائية الوضع والاستعمال عند العرب بثنائية اللسان والكلام عند دي سوسور، والملكة والتأدية عند تشومسكي ؟ وما مدى مصداقية هذه التقابلات ؟

فكان لهذا الشغف المتعاظم في نفسنا، وهذه الأسئلة المتزاحمة في ذهننا أثره في تناول هذا البحث، والغاية المرجوة منه، الإجابة عن الأسئلة المطروحة، والوصول إلى نتائج نأمل أن يستفيد منها الباحث والقارئ على السواء.

ولما كانت حاجة المكتبة العربية عامة وفقه اللغة خاصة لمثل هذه الدراسة، أردنا أن نشارك بهذا الجهد المتواضع لِسدِّها.
وقد التزمنا فيه خطاً علميا واضحاً يبين حقيقة ما نصبوا إليه بعيداً عن كلّ تشدُد.

وإنّ ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع ملاحظة هامة كانت بمثابة الفرضية التي انطلقنا منها أوردتها الدكتورة خولة طالب الإبراهيمي في كتابها مبادئ في اللسانيات العامة متأثرة في ذلك بأستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح، إذ قالت: " بحذر شديد تمليه الأمانة العلمية وخوفاً من تضارب الأزمنة التاريخية، يمكن أن نقارب بين هذين المفهومين أي اللسان في مقابل الكلام وبين التقابل الذي وضعه العرب القدماء عند حديثهم عن الوضع والاستعمال، وتقول لمزيد من التفصيل أنظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي والخصائص لابن جني [3] ص 34.
كما أنّ فكرة كل مَا جدّ في اللسانيات العربية يعود الفضل الأول والأخير فيه لعلماء الغرب، فيها نوع من الإجحاف إزاء علمائنا العرب مما جعلنا، نبحث في ثنايا مكتباتنا ودراساتنا العربية لإثبات الدور العظيم الذي قام به علماؤنا العرب في كل التخصصات، بحيث يمكن اعتبار الدراسات العربية بمنزلة الأساس الذي بنيت عليه الدراسات الغربية اللسانية نظرياتها وأفكارها، وهذا من دون تحيز ولا غلو، وإنما نذهب إلى إبراز الحقيقة بكل موضوعية وعلمية لدحض هذه الفكرة.

و في هذا السياق قسمنا بحثنا إلى مقدمة ومدخل تمهيدي وفصلين، حيث أنّ كل فصل يندرج تحته ثلاثة مباحث، تحدثنا في المدخل عن اللغة - ماهيتها أصلها ونشأتها باختصار شديد ثم عرضنا المفاهيم العامة لكلمة الثنائية والوضع والاستعمال لغة واصطلاحا.
ثم عنونا الفصل الأول بثائية الوضع والاستعمال عند العرب معالجين فيه أهم الآراء، منها الدراسة الأصولية والتي قامت على ثنائية اللفظ و المعنى التي خُصَ بها المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسة النحوية والتي اعتمدت على منطق النحو الذي يرتكز على أصل الوضع والاستعمال، الذي يتمثل في القياس والقسمة وما يخرج عنهما من ممكنات، وأما الدراسة البلاغية ففيها حددنا ثنائية الحقيقة والمجاز.
وفي الفصل الثاني تناولنا فيه الدراسة الغربية وما يقابل ثنائية الوضع والاستعمال عند الغرب، إذْ عرضنا في المبحث الأول ثنائية اللسان والكلام عند دي سوسور ورأينا أن اللغة واللسان مفهومان متداخلان فحاولنا التفريق بينهما.

وفي المبحث الثاني عالجنا ثنائية الملكة والتأدية عند تشومسكي، ولاحظنا من هذه الدراسة أن العرب كان لهم السبق في تعريف الملكة، ومنهم العلامة عبد الرحمن بن خلدون وقد سبقه إخوان الصفا في القرن الثالث الهجري، أما المبحث الثالث فكان عبارة عن نقاط مشتركة استنتجناها من دراستنا لهذه الثنائيات فوسمناها بعنوان أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الثنائيات. وفي الخاتمة أوردنا النتائج العامة والخاصة التي توصل إليها هذا الجهد، وقد اعتمدنا المنهج الوصفي الوظيفي موازاةً مع المنهج التقابلي الذي يقوم فيه الباحث بإجراء مقابلة بين نظامين لغويين مختلفين هُمَا بالتحديد النظام اللغوي للغة الأولى والنظام اللغوي للغة المنشودة، ودراسته ذات هدف تطبيقي في تعليم اللغات، لذلك فالدراسة التقابلية ممكنة بين لغتين من أسرة واحدة أو من أسرتين مختلفتين لا بهدف التعرف على الأصل القديم لكن بهدف التعرف على الفروق الصرفية والنحوية والمعجمية بين النظامين اللغويين.

أما المنهج المقارن " فيعنى بانتقاء الوحدات اللغوية القديمة ومقارنتها بما يقابلها في اللغات التي يراد معرفة قرابتها من جهة ثم بتحديد درجة الصلة بينهما، واستخراج الصيغ الأكثر قِدَمًا بعدّها أصلا مشتركا لبقية الوحدات من جهة أخرى" [4] ص70.

وأوردنا هذا التعريف لتجنب الخلط بين المنهجين ولفك الالتباس الحاصل الذي يقع فيه الكثير منهم. وباعتبار أنّ المنهج الوصفي الوظيفي والمنهج التقابلي هما المنهجان المناسبان لطبيعة موضوع البحث الذي عرضنا منهجيته فيما تقدم، فإنّ المنهج لغةً: هو النهج بالتحريك كما ورد في لسان العرب أي التتابع [5] ص378.

أما اصطلاحا: فهو الطريقة التي يعالج بها الباحث المادة العلمية في بحثه والتي يحقق عن طريقها الوصول إلى النتائج العلمية بيسر وسهولة [6] ص86. قال تعالى: " **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً**" [1].

وعليه فالمنهج هو جملة أفكار علمية وصلت إليها قناعة الباحث، فصارت زوايا ينظر منها في معالجة القضايا اللغوية والعلمية، ويمكن القول أنّ المنهج ما هو إلاّ قراءة متجددة للظواهر اللغوية، وإن اختلف باختلاف العصور في طرق معالجتها لما تتناوله بالبحث، فالمنهج التاريخي يتتبع الظواهر اللغوية خلال مراحل التأريخ، و يرصد ما أصابها خلال سيرورتها من تغير، والمنهج الوصفي قائم على الملاحظة القوية والتجربة الذاتية الصادقة والاستقراء اللغوي في بيئة وزمن معينين، أما المنهج المقارن فيقوم على مقارنة اللغات بعضها ببعض، والموازنة بين ظواهرها المختلفة، عكس المنهج التقابلي الذي يقوم على مقابلة مستويين لغويين متعاصرين لإثبات الفروق بينهما، والمنهج الوظيفي ينظر إلى

اللغـة مـن وجهتهـا الوظيفـة كونهـا الوسـيلة الأساسـية للإبـلاغ، فـي حـين المـنهج التوليـدي يـرى أنّ اللغة عملية توليد وتفريع من المحدود إلى اللا محدود [7] ص30-31.

ولمـا كانـت المنـاهج تـنهض علـى نقـائص بعضـها الـبعض لظـروف مفروضـة علـى رأسـها تقـدم المعرفـة الإنسـانية كـان علـى الباحـث الالتـزام بمـنهج معـين، ولا يعنـي هـذا أن مَنْهَجـاً مـن المنـاهج سـالفة الـذكر قـد قـام علـى مـوت الآخـر، بـل إنّـه يمكـن الجمـع بـين منهجـين أو أكثـر فـي زمـن معـين، و إن كانـت الغلبـة فـي أغلـب الأحيـان للمـنهج الأحـدث، و قـد يوظـف الباحـث أكثـر مـن مـنهج يعـالج بـه مـادة بحثـه، كـأن يتخـذ المـنهج الوصـفي سـبيلاً إلـى المـنهج التـأريخي والـوظيفي، وبنـاءًا علـى مـا سـبق فـإن المنـاهج مـا هـي إلا رؤى جزئيـة تعـالج الظـاهرة اللغويـة فصـلاحها فـي اكتمالهـا وتكاملهـا وهـي الـرؤى التـي أصـبحت تنـادي بهـا النظريـة التداوليـة فـي العصـر الحـالي، وعليـه << فـإن تطـور العلـم رهـين بـالمنهج، فكلمـا كانـت هنـاك خطـة وهـدف واضـحان، كانـت هنـاك إمكانيـة الوصـول إلـى نتيجـة معينـة وغيـاب المـنهج يعنـي غيـاب العلـم، و كمـا قـال ديكـارت " خيـر لـك أن تتـرك البحـث عـن الحقيقـة مـن أن تبحـث عنها بغير طريق أو منهج" >> [6] ص86.

لـذا رأينـا فـي معالجـة موضـوع ثنائيـة الوضـع والاسـتعمال ومـا يقابلهـا فـي الدراسـات الغربيـة الحديثـة مناسـبة المـنهج الوصـفي فـي وصـف الظـاهرة اللغويـة لأنّـه يعتمـد الوصـفية الموضـوعية التـي تصـل إلـى تحديـد ماهيـة الشـيء، ويظهـر ذلـك جليـاً فـي تعريـف كـل الثنائيـات وتعريـف اللغـة، كمـا أن هـذه الوصـفية ليسـت وصـفية سوسـور إنمـا هـي وصـفية الخليـل فـي العـين وسـيبويه فـي الكتـاب ووصـفية ابـن جنـي فـي الخصـائص، وبحكـم أن الوظيفـة الأساسـية للغـة هـي الإبـلاغ رأيـت أن لا منـاص بإلحـاق المـنهج الـوظيفي لإبـراز الوظيفـة الأساسـية للغـة والإبانـة فـي الوصـفية فيكـون مـن الطبيعـي جمـع ثنائيـة السـكون والحركـة والثابـت والمتغيـر فـي المنهج الوصفي الوظيفي الذي اعتمده الكثير من أساتذتنا في أبحاثهم.

والمـنهج الوصـفي هـو مـنهج يتنـاول بالـدرس العلمـي كـل الظـواهر اللغويـة بعـد بيـان مجالهـا وزمنّهـا و بيئتهـا، هـذا مـا قمنـا بـه ثـم تحديـد الثنائيـات وكـل ثنائيـة فـي مجالهـا وزمانهـا المعـين، ومسـتويات اسـتعمالها، المـنهج الوصـفي يفتـرض أنّ هنـاك سـكوناً ضـمن مرحلـة زمنيـة محـدّدة، فيـدرس الظـواهر اللغوّيـة فـي المرحلـة الزمنيـة المقصـودة مـن غيـر التفـات إلـى ارتباطهـا بغيرهـا عبـر الـزمن، حيـث اتبعنـا خطـاً زمنيـاً واحـداً، و حرصـنا علـى التسلسـل المنـتظم، وذلـك حتـى تكـون النتـائج صـحيحة ودقيقـة قـدر الإمكـان. واعتمـدنا التحليـل والاسـتقراء

والمقابلة كروافد للمنهج الأساس لأن طبيعة البحث توجب إتباع هذه الخطى المبنية على الموضوعية والدقة، أما بخصوص مصادر ومراجع هذا البحث فإنها كثيرة ومختلفة بقدر تشعب الموضوع وسعته، وقد اعتمدنا بقدر كبير على المصادر رغم نقصها وصعوبة اقتنائها واستنطاق الحقائق منها، ككتب أصول الدين والفقه وكتب النحو والبلاغة، والكتب اللسانية الأجنبية والمجلات والدوريات وغيرها كثير مما أودعناه فهرس المصادر والمراجع في ختام المذكرة.

وبعد أرجو الله الكريم أن نكون قد وفقنا لما فيه خير أمتنا ولغتنا وحَسْبُنَا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله عليه توكلنا وإليه ننيب.

الفصل 1
اللغة ماهيتها أصلها ونشأتها

1.1- ماهية اللغة

لقد كانت اللغة الشغل الشاغل للإنسان منذ القدم، فحاول الكشف عن سر نطقه بها وكُنه استعماله لها فوَّاجه عدّة صعوبات في مختلف جوانبها – ماهيتها أصلها ونشأتها -، ويرجع هذا لمدى ارتباطها بظواهر أخرى اجتماعية، نفسية، فيزيولوجية وفيزيائية، فصار كل يعرفها بالمنظار الذي يراه ملائما ومناسبًا لتخصصه ومجاله، فهناك من عرّفها منطلقا من وظيفتها الأساسية وهي الاتصال والتواصل بين أفراد المجتمع، في حين هناك من قال أنّها بسيكولوجية تعبر عن الوجدان والمشاعر الداخلية للإنسان ويعدونها فرعا من فروع علم النفس، كما أنّ دراسة اللغة لم تقتصر على علماء اللغة والنحو الأدب فحسب، بل امتدت إلى الفلاسفة وعلماء النفس والقانون والسياسة، ولعلماء الشريعة سبق البحث في اللغة أمثال الرازي والزمخشري وغيرهما؛ إلاّ أنّ جلّ الدراسات كانت نسبية تفتقر إلى نتائج قطعية، لأنّها قضية تبحث في المجهول والغيب، هذا ما جعل الجمعية اللغوية الفرنسية La société de linguistique [8] ص15، تصرف النظر عن البحث في موضوع أصل اللغة في مطلع القرن العشرين وحرصت على حذفه من البرنامج الأكاديمي الرسمي.

لكن رغم هذا الرفض لا يمكننا صرف النظر عن أهمية هذه الفلسفة اللغوية القائمة على حجج وبراهين نقلية وعقلية ومنطقية التي يمكن أن تعتبر القاعدة التي قامت على أساسها النظريات اللغوية اللسانية الحديثة.

1.1.1- أصل كلمة لغة:

يقول ابن منظور في لسان العرب " لغا، اللغو، اللغا، جمع لغة السقط وهو ما لا يعتد به من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع منه " [5] ص378.

2.1.1- كلمة اللغة اصطلاحا :

عرف ابن جني اللغة في كتابه الخصائص بقوله: " حَدُّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، ثم قال: وأما تصريفها فهي فعلة من لغوت أي تكلمتُ " [9] ص33.

ولقد حظي تعريفه بحيز واسع في كتب فقه اللغة قديما وحديثا إذْ عُدَّ مِن أفضل ما توصلت إليه تعاريف اللغة، فهو تعريف دقيق يتفق في جوهره مع عناصر التعاريف العلمية للغة، فيجمع بين طبيعة اللغة في المجال الصوتي ووظيفتها الاجتماعية وتنوع بيئتها اللغوية من مجتمع إلى مجتمع آخر، فإذا حللنا قول ابن جني نجده يدرسها من أربعة أوجه:

أولا : أنّ اللغة أصوات وهو بهذا يدرس الطبيعة الصوتية للرموز اللغوية.

ثانيا : أنّ اللغة تعبير حيث بيّن أن وظيفتها الاجتماعية هي التعبير ونقل الأفكار في إطار البيئة اللغوية.

ثالثا : أنّها تعبير يعبر بها كل قوم، أي تؤدي وظيفتها في مجتمع بعينه فلكل قوم لغتهم.

رابعا : أنّها تعبر عن أغراض ونظن من خلال ذكره أغراض التعبير عن ما يجول في الخاطر والفكر بغية تحقيق المصالح وقضاء الحاجات الخاصة [10] ص10.

وبناءًا على ذلك يمكن القول أنّ اللغة إنما هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم وحاجاتهم.

وتتحدد اللغة في الجانب المادي المتمثل في الألفاظ والجانب الذهني المتمثل في الأفكار أو المعاني فتشبه بذلك ورقة نقدية وجهها هو اللفظ أو الدال وظهرها هو الفكرة أو المعنى الذي يجسده الاستعمال لتحقيق التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع.

2.1- نشأة اللغة :

إنّ البحث في وجود اللغة ودورها في إحداث عملية التواصل يقودنا بالضرورة إلى البحث في نشأة اللغة وهي كما قلنا مسألة شغلت الفكر البشري منذ القدم، وإن كانت الاختلافات حول هذه المسألة كثيرة، فإن أهمها ما جاء به أبي الحسن أحمد بن فارس الذي يرى أنّ اللغة إلهام وتوقيف فيقول: " اعلم أن لغة العرب توقيف ودليل ذلك قوله تعالى: " وعلم آدم الأسماء كلها" [1]. وقول عبد الله بن عباس (ت 68هـ) يقول علمه الأسماء كلها وهي الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرضٍ وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها، وقد أخذ بهذا الرأي جماعة من المفسرين والفقهاء أمثال حصيف ومجاهد

وغيرهما حيث روى حَصيف عن مجاهد قال: علمه اسم كل شيء وقال غيرهما: إنما علمّه أسماء الملائكة، وقال آخرون: علمّه أسماء ذريته أجمعين [11] ص13.

ويرجح ابن فارس رأى ابن عباس فيقول: " والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس فإن قال قائل: لو كان ذاك كما تذهب إليه لقال: "ثمّ عرضهم أو عرضها" فلما قال : "عرضهم" اعلم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل "عرضهم" ولما لا يعقل "عرضها أو عرضهن" [12] ص8.

واستشهدوا بآيات عديدة على أن اللغة وحي وإلهام من هذه الآيات قوله تعالى: **" الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان "** [1] والآيات الأولى من سورة العلق: **" اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم "** [1]

اعتمد أصحاب النظرية التوقيفية على حجة نقلية تكاد تكون منطقية إلاّ أن بعضاً منهم ينكر ذلك محتجاً بأن هذا المذهب غير متقبل في العلم اللغوي الحديث لأنه يفتقر إلى الحجة العلمية المقنعة من جهة، ولمخالفته سنن التطور المنطقية وطبيعة نشأة الظواهر الاجتماعية من جهة أخرى، ذلك أن الآية الكريمة المحتج بها في هذا المقام، ليست صريحة [13] ص443-444.

وذهب ابن جني مذهبا آخر فيقول: " في باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟ هذا موضوع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي ولا توقيف، ويسترسل في رأيه ثم يذكر قول شيخه إلا أنا أبا علي رحمه الله قال لي يوماً هي من عند الله، واحتج بقوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها" [9] ص40، ثمّ يحاول الترجيح بين الرأيين فيقول:" وذلك أنّه قد يجوز أن يكون تأويله أقدر آدم على أن واضع عليها" [9] ص40-41.

ويمكن القول أنّه وفق إلى حد بعيد في الجمع بين الرأيين إذ يرى أن الله سبحانه و تعالى أقدر الإنسان على تعلم اللغة والتواضع عليها بين أفراد المجتمع كإطلاق اسم لمسميات جديدة، يقول ابن جني في هذا الصدّد : " لابدّ فيه من مواضعة قالوا وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً، إذا ذكر عرف به ما مسماه، ليمتاز عن غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله ... فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومئوا إليه وقالوا: إنسان إنسان إنسان فأي وقت سمع اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق"]، [9] ص

44. ففـي نظـر ابـن جنـي هـذا هـو الوضـع الـذي يتفـق علـى اصـطلاحه أهـل العـرف فيعـرف اللفظ بعد ذلك بين عامة الناس ويستعمل بينهم.

3.1- المفاهيم العامة

1.3.1- الثنائية:

1.1.3.1- لغة:

فـي بـاب الثـاء و النـون ومـا يثلثهمـا مـن معجـم مقـاييس اللغـة لابـن فـارس، يـرى أن الثـاء والنـون والیـاء أصـل واحـد، وهـو تكريـر الشـيء مـرتين، أو جعلـه شـيئين متـواليين أو متبـاينين، والإثنان في العدد معروفان، والثني والثنيان، الذي يكون بعد السّيد كأنّه ثانيه.

و المَثْنَـاةُ: مـا قـرئ مـن الكتـاب وكـرّر قـال الله تعـالى: [ولقـد آتينـاك سـبعاً مـن المثـاني]،[1] وأراد قراءتها تثنّى وتكرر.

ويقال امرأة ثنيٌ ولدت اثنين و لا يقال ثلثٌ ولا فوق ذلك [14] ص 391.

و ورد فـي كتـاب الصـحاح للجـوهري: ثنـاء و الأنثـى ثنيـة و الجمـع ثنـات، وإثنـان مـن عـدد المـذكر، أو اثنـان للمؤنـث وفـي المؤنـث لغـة أخـرى ثنتـان بحـذف الألـف وألِفُـهُ ألـف وصـل و يوم الاثنين لا يثنى ولا يجمع لأنه مثنى.

وقـولهم: هـذا ثـاني اثنـين أي هـو أحـد الإثنـين وتقـول للمؤنـث: إثنتـان وإن شـئت ثنتـان، لأن الألـف إنمـا اجتلبـت لسـكون الثـاء، فلمـا تحركـت سـقطت، ولـو سّـمي رجـلٌ بـاثنين أو بـاثنى لقلت في النّسبة إليه ثنّويُ.

والمثـاني فـي القـرآن الكـريم: مـا كـان أقـل مـن المـائتين و تسـمى فاتحـة الكتـاب، مثـاني لأنها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثاني أيضاً لاقتران آية الرحمة بآية العذاب.

واثنينيـة [ثنائيـة-ثنويـة]Dualisme : مـذهب يقـول بمبـدأين يـديران العـالم أو يـدبره أحدهما ويفسده الآخر.

الاثنينيـة: هـي كـون الطبيعـة ذات وحـدتين، يقابلهمـا كـون الطبيعـة ذات وحـدّة أو وحدات، ويرجع هذا المذهب إلى أوائل عهد الفلسفة.

ومـن الاثنـين فـي معجـم لسـان العـرب لابـن منظـور ضـعف الواحـد [5] ص378، فأمـا قولـه تعـالى: [وقـال الله لا تتخـذوا إلهـين اثنـين] [1] فمـن التطـوع المشـام للتوكيـد وذلـك أنـه قـد عنّـي بقولـه إلهـين عـن اثنـين، وإنمـا فائدتـه التوكيـد والتشـديد ونظيـره قولـه تعـالى: [فـإذا نفـخ فـي الصور نفخة واحدة] [1]، فقد علّمَ بقوله نفخة أنها واحدة فأكد بقوله واحدة.

ومـا حكـاه أبـو علـي الفارسـي مـن قـولهم اثنتـان: وقولـه تعـالى: [فـإن كانتـا اثنتـين فلهمـا الثلثـان] [1]، إنمـا لفائـدة فـي قولـه اثنتـين بعـد قولـه كانتـا تجردهمـا مـن معنـى الصـغر والكبـر، و إلاّ فقـد علـم أن الألـف فـي كانتـا وغيرهـا مـن الأفعـال علامـة التثنيـة، ويقـال فـلان ثـاني اثنـين أي هـو أحـدهما، مضـاف ولا يقـال فـي التأنيـث اثنتـان ولا يفـردان، والألـف فـي اثنـين ألـف وصـل، وربمـّا قـالوا اثنتـان كمـا قـالوا هـي ابنـى فـلان وهـي بنتـه، والألـف فـي الابنـة ألـف وصـل أيضـاً واثنـان عـدد المـذكر واثنتـان للمؤنـث وفـي المؤنـث لغـة أخـرى ثنتـان بحـذف الألـف [5] ص378.

ثنائية:

صـفة مـا هـو ثنـائي بذاتـه " ثنائيـة الإنسـان" كـون الشـيء يجمـع بـين اثنـين، " ثنائيـة الحكـم"، كـون الشـيء يمثـل عنصـرين مختلفـين ثنائيـة المـادة والـروح مـذهب يقـول بـأنّ العـالم خاضـع لمبـدأين متقـابلين همـا الخيـر والشـر عنـد الثنويـة والـنفس والجسـد عنـد ديكـارت [15] ص173.

الثنائية:

هي انقسام الأنماط اللغوية إلى قسمين: نحو انقسام الاسم إلى المذكر والمؤنث أو إلى بسيط و مركب، وهي نظرية تفترض أن جذور الكلمات أسماء كانت أم أفعالاً حرفان اثنان.

2.1.3.1- الثنائية اصطلاحاً:

مصـطلح اسـتخدمه بعـض المحـدثين فـي دراسـاتهم للتركيـب الـذري للكلمـة العربيـة، وهـم يبحثـون فـي أصـول اللغـة العربيـة وهـي: مـا ضـم صـورتين متكـافئتين لأمـر يـرى فيـه البـاحثون رؤى مختلفـة، بغـض النظـر عـن صـواب وبطـلان أي مـن هـاتين الصـورتين [16] ص22.

ومـن خـلال مـا تقـدم يمكـن القـول أن مفهـوم الثنائيـة هـو عبـارة عـن قطبـين كهربـائيين يمثلان السالب و الموجب، لأن الدارة الكهربائية لا تنار إلا بهما و باتحادهما.

وقد استخدم هذا المصطلح عند القائلين بأن أصول اللغة العربية هي أصول ثنائية ويقابله في هذا المسار الاصطلاحي " أحادي"، " ثلاثي"، " رباعي"، "خماسي" ...إلخ [16] ص 22.

وقد استعمل علماؤنا الأوائل هذا المصطلح في مؤلفاتهم فالخليل بن أحمد الفراهيدي بدأ معجمه العين بالثنائي، وابن دريد بدأ الجمهرة بالثنائي، وفعل مثلهما الأزهري في تهذيب اللغة، والقالي في البارع وابن سيده في المحكم، و هم يؤكدون مصطلح الثنائية بقولهم أن اللغة في نشأتها الأولي هي ثنائية المواد بناءاً على قانون التطور والارتقاء [16] ص24.

ومن المؤلفين المحدثين الذين استخدموا مصطلح الثنائية دي سوسور وتتشومسكي وبلومفيلد، وإميل يعقوب بدل استعمال مصطلح الازدواجية والذي يمثل مجالاً مختلفاً من مجال الثنائية، وقد فرق أستاذنا د.عمار ساسي في كتابة اللسان العربي وقضايا العصر بين مصطلح الثنائية والازدواجية مستشهداً بمعجم الأصفهاني الذي ورد فيه، أن كلمة زوج تدل على كل ما يقترن بآخر مماثلاً له، أو مضاد، أما الثنائية، فإنها تقال باعتبار العدد أو باعتبار التكرير الموجود فيه أو باعتبارهما معاً [17] ص241 حيث يرى أن الثنائية ليست هي الازدواجية إذ الأولى هي الوضعية اللغوية التي يحصل فيها الكلام عن موضوع ما حسب المقام والمكان بتناوب بين لغة ولهجتها وهي التي يقابلها مصطلح Dichtomies بالفرنسية وأن الثنائية لا تخص لغة ولهجتها إنما لغتين مختلفتين العربية والفرنسية في الجزائر مثلاً، ولا شك أن الوضعيتين مختلفتان تماماً ولا مجال للتداخل بينهما [7] ص97، وقد أثرنا استخدام مصطلح الثنائية للتدليل والتعريف بمصطلحين لطالما جهل الكثيرون من أبناء اللغة معناهما والتبس التفريق بينهما، ألا وهما مصطلحا الوضع والاستعمال، فحاولنا التفريق بين هذه الثنائيات ومقابلاتهما [الوضع والاستعمال اللسان والكلام، الملكة والتأدية]، وهل هي مصطلحات تصب في إناء واحد؟ أم يختلف كل واحد منهم؟. وعليه وكما يقول ابن جني عن نشأة اللغة أتوقيف هي أم اصطلاح: هذا موضوع محوج إلى فضل تأمل [9] ص 40. ونحن نكرر هذه العبارة قائلين: أن موضوع الوضع والاستعمال موضوع محوج إلى فضل تأمل من طرف الباحثين وبحثنا هو بعض من هذا التأمل.

2.3.1- الوضع

1.2.3.1- لغة

وردت في كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي مادة الوضع وهي مصدر قولك وَضَعَ ، يَضَعُ والدابة تضع السَّير وضعاً وتقول هي حسنة الموضوع، و أوضعها راكبها، قال الله عز وجلّ [ولأوضعوا خلالكم] [1] والمواضعة أن تواضع أخاك أمراً فتناظره فيه، وفلان وضعه دخوله في كذا فاتَّضع والتواضع التّذلّلُ.

والخياط يُوضَّعُ القطن على الثوب توضيعاً قال:
كأنه في دُرى عمائمهم ... موضَّعٌ من منادفِ العطب.
وتقول في كلامه توضيعٌ إذا كان فيه تأنيث كلام النساء [18] ص195-196.
وجاء في كتاب الجمهرة لابن دريد الوضع = وَضْعُكَ الشيء وضعته/أضَعُهُ وضعاً، و وضع البعير يضع وضعاً و هو ضرب من السير، و واضعته إيضاعاً أي بعثته على أن يضع ورجل وضيع من قوم وضعاء، و وضع التاجر [19] ص95.

أما أحمد بن فارس فقد عرفه بقوله وضع: الواو والضاد والعين= أصلُ واحد يدل على الخفض [للشيءُ] وحطه، وضعَ في تجارته، يُوضَعَ، خَسِرَ، والوَضَائِعُ = قوم ينقلون من أرض إلى أرض يسكنون بها.

" و وضع الرجل سار ذلك السيرُ والرجل الموضع = الذي ليس بمستحكم الأمر" [14] ص117-118. " وضعت الشيء وضعاً وحكى الفراء وضعت الشيء موضعاً و واضعت الرجل في الأمر ناظرته"[20] ص630.
تواضع القوم على الشيء اتفقوا عليه، و وضع الباني الحجر توضيعاً نضّدَ بعضه إلى بعضٍ.

ويقال هو من وضاع اللغة والصناعة و هو مجاز [21] ص 345-346.
جاء في اللسان مادة وضع الوضع ضد الرفع أوضَعَهُ يضعه وضعاً و موضوعاً والمواضعة، المناظرة والمراهنة أن تواضع صاحبك أمراً تناظره فيه.
والمواضعة دلالة الاتفاق على أن يصار إلى شيء وإجراء ذلك مجرى العرف [22] ص711.

2.2.3.1- اصطلاحاً

قال التاج السبكي في شرح منهاج البيضاوي و ورد ذلك في كتاب السيوطي المزهر: " الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني [12] ص38.

أما الاصطلاح فرديف المواضعة فهو من الجذر الثلاثي(صَلَحَ) والصلاح ضد الفساد وأخذت الكلمة مجراها في الاشتقاق فأصبحت (الاصطلاح) من افتعال وزناً وهي تحمل معنى وزنها حيث تدخل الإنسان ومهارته العقلية في الفعل [9] ص28-29.

و الوضع: " هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينتقل عن موضعه الأول أو اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى" [7] ص83.

و الوضع اللغوي: هو ابتكار ألفاظ وصيغ جديدة في لغة، ما لم تكن موجودة من قبل بين مواد تلك اللغة [23] ص145.

وعليه فالوضع هو نظام مجرد في الذهن.

3.3.1- الاستعمال

1.3.3.1- لغة

ورد في كتاب العين للخليل عَمِل عملاً فهو عَامِلٌ.

واعتملَ، عمل لنفسه قال: إنّ الكريم وأبيك يَعْتَمِلُ

إن لم يجد يوماً على من يتكل.

وفلان يُعْمِلُ رأيه و رمحه وكلامه ونحوه [عَمِلَ به].

و البناء يستعمل اللبَّنَ إذا بني[18] ص 159. فكذا اللغوي يستعمل الكلمة إذا تكلم.

ويقول الجوهري: عمِلَ عملاً و أعمله غيره واستعمله بمعنى واستعمله أيضاً، أي طلب إليه العمل، استعمال [24] ص 154.

والعين والميم و اللام أصل واحد صحيح، وهو عام في فَعِلَ يُفْعَلُ.

قال الخليل: عَمِلَ، يَعْمَلُ عملاً فهو عامل

ونلاحظ أن أحمد ابن فارس يأخذ عن الخليل فيقول، في معجمه مقاييس اللغة عمل عمِلتُ الشيء عملاً و العمالةُ: أجر العامل وفلان ابن عمل، إذا كان قوياً على كل عمل [14] ص145-146.

ويقـول عملـت الشـيء عمـلاً و العامـل هـو الـذي يـؤثر فـي مـا بعـده فـي الرفـع والنصب أو الجر أو الجزم كالفعل و أدوات النصب والجزم والجر و هو أنواع.

و أعْمّـلَ فـلان ذهنـه كـذا و كـذا إذا دبَّـره بفهمـه و أكمـل رأيـه وآلتـه ولسـانه، واسـتعمله عمـل بـه قـال الأزهـري عَمَـلَ فـلان العمـل يعملـه عمـلاً فهـو عامـل، واسـتعمال علـى وزن اسْتِفْعَال صيغة تدل على القيام بالفعل وتأديته [20] ص360.

و ورد فـي كتـاب المصـباح المنيـر فـي غريـب الشـرح للرافعـي: عمـل أعملـه عمـلاً صـنعته، وعملـت علـى الصـدفة سـعيت فـي جمعهـا والفاعـل عامـل والجمـع عمـال وعـاملون، ويتعـدى إلـى ثـان بـالهمزة فيقـال أعملتـه كـذا واسـتعمله أي جعلتـه عـاملاً، واسـتعملته سـألته أن يعمل.

واسـتعملت الثـوب ونحـوه أعملتـه فيمـا يعّـد لـه وعاملتـه فـي كـلام أهـل الأمصـار يـراد بـه التصرف في البيع ونحوه [25] ص588.

أمـا المنجـد فـي اللغـة العربيـة المعاصـرة، فقـد عـرف العمـل لغـة بأنـه نشـاط ذهنـي أو جسدي يصرف إليه الإنسان جهده، ويشغل به وقته عمل الفعل في الجملة.

اسـتعمال = الكيفيـة التـي يسـتعمل بهـا الشـيء أو الغايـة التـي يسـتعمل الشـيء مـن أجلهـا [15] ص173.

2.3.3.1- اصطلاحاً

عرفـه الحـاج صـالح فقـال: " الاسـتعمال هـو كيفيـة إجـراء النـاطقين لهـذا الوضـع فـي واقع الخطاب " [26] ص38.

ومـنهم مـن عرفـه "بالكفـاءة فـي تطبيـق اللغـة" وهـي القـدرة التـي تكـون عنـد الإنسـان وتسـاعده علـى اسـتخدام قواعـد اللغـة النظريـة وتطبيقهـا فـي موقـف معـين أي فـي مكـان وزمـان محددين بما يتناسب مع ذلك [7] ص84.

وعليـه فالاسـتعمال هـو التطبيـق الفعلـي للغـة نطقـاً وكتابـة وهـو نشـاط حركـي ذهنـي ينمو بالممارسة والتلقي أي المشافهة بين أبناء اللغة و هو عمل يتميز كل فرد في أدائه.

فصل 2
ثنائية الوضع والاستعمال عند العرب

1.2- ثنائية الوضع والاستعمال عند الأصوليين

لما كان الكتاب والسنة واردين بلغة العرب وكانت لهما طريقة فريدة عجيبة في الاستعمال بها يتميز صريح الكلام عن مقدره، وظاهره عن خفيه، ومجمله عن مفصله وحقيقته عن مجازه وعامه عن خاصه، ومحكمه عن متشابهه إلى غير ذلك، هَمَّ السَّلف الصالح بتفسير ألفاظه وبيان أحكامه، ومنهم عبد الله بن عباس- رضي الله عنه- ترجمان القرآن وغيره كثير، تناولوا لغة القرآن بالدرس وقراءاته بالبحث فوضعوا الأسس الأولى للدراسات اللغوية الفقهية والتي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأحكام الدينية والمقاصد الشرعية، هذا ما دفعنا للإطلاع على بعض هذه المسائل المودعة في كتب أصول الفقه، لنكشف بعدئذ أنّ الدراسات العربية الفقهية والأصولية غنية وثرية بمصطلحات ومفاهيم لسانية ولغوية مهمة قد ظهرت فيما بعد عند الدارسين الغربيين أمثال دي سوسور و تشومسكي وجاكوبسن وغيرهم في العصر الحديث، فكان لهذا العمل العظيم دوره في فتح مجال البحث والدراسة في ميادين عدة كالفقه والأصول واللغة والنحو وحتى اللسانيات كما قلنا.

ورغم أن علم الأصول بحر واسع وعميق فقد حاولنا أن ندرس منه مسألة ذات أهمية وتداول، ألا وهي مسألة اللفظ والمعنى، وعليه فقد عرفنا الوضع والاستعمال عند الأصوليين ثمّ درسنا اللفظ باعتبار الوضع وباعتبار الاستعمال ثم تناولناه باعتبار درجة الوضوح معتمدين في ذلك أمهات الكتب في الأصول كالمستصفى للغزالي والموافقات للشاطبي، والرسالة للشافعي، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ولابن حزم الأندلسي.

اتبعنا هذه الخطة واعتمدنا هذه الكتب بمنطلق أن الجانب اللغوي كان هو المؤسس والصانع لعلم الأصول، فقد أسس هذا العلم على منطق اللغة العربية وهديها فكانت هي الطريق الموصلة إلى استنباط الحكم من الكتاب والسنة وقد أولى علماء الأصول عنايتهم بتلك البحوث اللغوية خاصة ما يتعلق منها بالأدلة التي يبنى عليها استنباط الحكم ووضوح المقصد، حيث يهتم الأصولي إلى حد كبير بالتعرف على التطور الدلالي للفظ حتى يتمكن

مـن تحديـد المعنـى المقصـود مـن وراء الأسـاليب التـي يتعـرض لهـا، فتحديـد المعنـى يتوقـف عليـه معرفـة الحكـم وهـو أمـر يحتـاج منـا إلـى مزيـد مـن الدراسـة العميقـة حتـى نـدرك مـا أضـيف إلـى الـدرس اللغـوي. فكمـا قلنـا مـن قبـل كثيـر مـن القضـايا التـي يثيرهـا اللغويـون المحـدثون فـي الشرق أو في الغرب قد آثارها الأصوليون من قبل.

1.1.2- علم الأصول

كلمـة أصـل فـي اللغـة تعنـي أسـفل الشـيء أو جـذوره أو قاعدتـه، ومـن هنـا يمكـن القـول بـأن المعنـى اللغـوي يقتـرب مـن المعنـى الاصـطلاحي للكلمـة باعتبـار أن علـم الأصـول هـو الجذر الذي تستمد منه الفروع، والفقه بعض ما تفرع منه [27] ص 338.
أمـا اصـطلاحا: هـو مجموعـة القواعـد المبينـة لكيفيـة الاسـتدلال ومعرفـة الطـرق المؤديـة إلـى استنباط الحكم من الدلالة الشرعية [28] ص 5.

أمـا بخصـوص النشـأة فـيمكن القـول أنهـا بـدأت مـع بدايـة العصـر العباسـي شـأنها فـي ذلـك شـأن أغلـب العلـوم التـي استقلت وأصـبح لهـا كيانهـا الخـاص، وقـد ورد فـي دائـرة المعـارف الإسـلامية مـا يفيـد بـأن هـذه الإرهاصـات. بـدأت مـع بدايـة القـرن الثـاني الهجـري، إذ تكـاد تجمـع الروايـات علـى أن أوّل مـن صـنف فـي هـذا العلـم الشـافعي (أبـو عبـد الله محمـد بـن إدريـس بـن العبـاس) مـن خـلال مؤلفـه الرسـالة [29] ص 496. وباعتبـار أن الدراسـة الأصـولية تعتمـد علـى اللغـة، فـلا يسـتطيع أي دارس أن يصـل إلـى مـا يطمـح فيـه بعـد درس الـنص دراسـة واعيـة أصـلية، إلاّ إذا عـرف تـاريخ اللغـة التـي نـزل بهـا الـنص وأسـرارها فـي التعبيـر، ومقاصـدها فـي البيـان، يقـول الآمـدي: " واللغـة العلميـة مثلهـا الأعلـى تجريـد الألفـاظ مـن شـوائب التشـخيص وتخليصـها مـن أثـار الانفعـال التـي علقـت بهـا منـذ الوضـع الأول ثـم تحديـد دلالتهـا فـي نطـاق الاصطلاح المتعارف عليه بين أهل العلم" [30].

وللوقـوف علـى اهتمـام الأصـوليين بالدراسـة اللغويـة يمكننـا أن نتنـاول أبـرز قضـية أخـذت اهتمـام العلمـاء مـن القـرون الأولـى وهـي قضـية اللفـظ والمعنـى، فمـا هـو اللفـظ والمعنـى عند الأصوليين؟. و قبل معالجة هذه الإشكالية نعرف الوضع والاستعمال عند الأصوليين.

2.1.2- مفهوم الوضع عند الأصوليين

ورد في كتاب "على جمع الجوامع" لحسن العطار: " أن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيتوقف على تعقل الطرفين" [31] ص 316. والوضع جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كما أنه قسم الوضع إلى ستة أقسام ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في المجاز[لغوية، عرفية، وشرعية] وكلها مندرجة في الحد المذكور لأن جعل اللفظ دليلاً على المعنى يشمل جعل الثاني كالأول، فالحد المذكور كما يصدق على الوضع اللغوي يصدق على العرفي والشرعي والاستعمال علامة على الحقيقة وإمارة تعرف بها إذ المراد بالجعل عندهم تعيين اللفظ بإزاء المعنى ولا يلزم أن يكون ذلك بقول أهل العرف، اعلموا أن كذا اسم لكذا أو أنا عيناً كذا لكذا، ونحو ذلك أو قول الشارع كذلك بل تحصل معرفة التعيين بتكرار استعمال أهل العرف وتكرر ورود اللفظ في الشرع لذلك المعنى وفهم الرسول صلى الله عليه و سلم ذلك المعنى منه وفهَّمَ الأمة ذلك عنه [31] ص317.

وقد وافقه الأصوليون في هذا التعريف أمثال الغزالي والشاطبي والشافعي على أن الوضع هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى " ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وصفه له فإن الموضوع للضدين كالجون للأسود والأبيض لا يناسبهما خلافاً [31] ص317.

هل الكلام هو القول :

ورد في كتاب المستصفى عند الغزالي تعريف الكلام إذ يقول: " اعلم أن المفيد من الكلام ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، كما في علم النحو، وهذا لا يكون مفيداً حتى يشتمل على اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد أخوك، والله ربك، أو اسم أسند إلى فعل نحو قولك ضرب زيد، وقام عمرو وأما الاسم و الحرف كقولك زيد من، عمر في فلا يفيد حتى تقول من مضر، وفي الدار وكذلك قولك ضرب قام لا يفيد إذ لم يتخلله اسم وكذلك قولك من، في، قد على" [32] ص148. ويحده الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام "هو ما انتظم من الحروف المسموعة المميزّة المتواضع على استعمالها الصادرة عن مختار واحد" [33] ص 65. كما يطلق في اللغة على الكلام هذا كلام مهمل وهذا كلام غير مهمل واعلم أن اسم الكلام قد يطلق على العبارات الدالة بالوضع تارة، وعلى مدلولها القائم بالنفس تارة أخرى.

ويعرّفه الزمخشري فيقول: الكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى" [33] ص65.

وهو يحرص في هذا القول على ذكر الكلام لأنه في نظره ليس كل مركب كلام نحو، زيد من، ضرب قام، وإنما الكلام ما تألف من كلمتين تأليفاً يحسن السكوت عليه ويبلغ السامع الغرض المقصود منه.

و ورد في جمع الجوامع تعريف القول " بأنه اللفظ المستعمل، وهو لفظ وضع لمعنى مفرد استعمل أم لا ويقارنه بالكلام فيقول الكلام في المدلول، ولما كان مدلول ما ذكر من القول المفرد وهو كلى فهو صورة ذهنية لا يصدق عليها أنها قول إذ القول لفظ مخصوص أردف ذلك بقوله لمعنى ما صدقها ليصح التمثيل (قوله بمعنى ما صدقها) أي الأفراد التي يصدق لفظ الكلمة على كل منها اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً" [31] ص316.

ويعني ذلك أنّ الكلام تام مفيد أما القول فهو ما كان تاما أو ناقصا نحو زيد في، أو زيدُ في الدار فالتام هو المفيد، والمثال الأخير يصدق على القول كما يصدق على الكلام.

أما ابن جني فيعرّف الكلام " بأنّه كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وفي الدار أبوك، وصه و مه، و حاء و عاء في الأصوات، وحسّن ولبّ... فكل لفظ استقل بنفسه وجُنِيَتْ ثمرة معناه فهو كلام" [9] ص17.

ويقول: " ففرق بين الكلام والقول كما ترى، نعم وأخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقرّ في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك ثم قال في التمثيل: " نحو قلت زيد منطلق. ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلقُ "، فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده كان في الألفاظ قائما برأسه، مستقلا بمعناه وأن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفَصْلَ بينهما " [9] ص 19. ويقصد بذلك سيبويه.

ويقول: قال سيبويه: " اعلم أنّ قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً"[9] ص18-19.

وعليه فإن الكلام إنما هو في لغة العرب الألفاظ القائمة برؤوسها المستقلة بذاتها المستغنية عن غيرها المبلغ لقصدها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، "ولا يكون إلاّ أصواتاً تامة ومفيدة وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة "[9] ص18.

والقول موضع متحجر ضيق لا يصلح أن يقال هذا قول الله وإنما نقول هذا كلام الله باعتبار أن كلام الله كله مفيد، ونقطة الاشتراك بينهما هي أن كل من الكلام والقول موضع استعمال وأداء لنظام اللغة الأصلية " فكل كلام قول وليس كل قول كلاما هذا أصله" [9] ص17.
وعليه فإن الكلام ليس هو القول باتفاق أهل العلم، قديماً و حديثاً.

3.1.2- اللفظ والمعنى:

تعتبر قضية اللفظ والمعنى من أهم القضايا في الدراسات الأصولية،ويرجع سبب ذلك إلى محاولة فهم الدين الجديد وتفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأحكام الشرعية واستنباط هذه الأحكام، لذا قامت طائفة من علماء الأصول على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم وتباين أرائهم بتسطير منهاج خاص وفق شروط ومقاييس معقولة لدراسة اللفظ والمعنى والعلاقة القائمة بينهما مع تعدد مواطن اللفظ واختلاف المعنى حسب وقوعه في السياق، وقد شملت هذه الدراسة جانبين: نظري وتطبيقي: أما الجانب النظري فقد عالج الأصوليون فيه ثلاث مسائل، المسألة الأولى أصل اللغة أتوقيف أم اصطلاح، وقد عرضنا هذه المسألة في المدخل (نشأة اللغة) وما استطعنا الفصل فيها لأنها مسألة ظنية وكما يقول ابن حزم وقف آدم صلى الله تعالى عليه و سلم على جميع اللغات التي تنطق بها الناس كلهم الآن ولعلها كانت حينئذ لغة واحدة مترادفة الأسماء على المسميات ثم صارت لغات كثيرة إذ توزعها بنوه بعد ذلك وهذا هو الأظهر عندنا والأقرب [34] ص33.

أما المسألة الثانية فهي جواز أو عدم جواز القياس ولها ما يبررها داخل حقل تفكيرهم [31] ص223. وقد اختلف الأصوليون في هذه المسألة اختلافاً كبيراً، والظاهر أن الغالبية العظمى منهم لا يجيزون هذا النوع من القياس الذي يعتمد معقول النص [35] ص57. في اللغة لأنّه يؤدي في نظرهم إلى التقول على العرب وبالتالي إلى إفساد اللغة التي نزل بها القرآن، والذي يتزعم هذا الرأي القاضي أبو بكر الباقلاني، وإمام الحرمين

والغزالي والآمدي الذين يرون أن اللغة لا تثبت قياساً، وحجتهم في ذلك أن العرب لم يراعوا مثل هذا القياس في تسميتهم الأشياء، فقد سمّوا الفرس "أدهم" لسواده و "كميتاً" لحمرته ولكنهم لا يسمّون الثوب الأسود أدهم ولا الثوب الأحمر كميتاً [35] ص57. وحجتهم في ذلك أيضاً أنّه إثبات بدون علة إذ المناسبة الموجودة ليست علة لصحة الإطلاق كما في علاقات المجاز بل لأولوية التسمية بهذا الاسم فقط مثل ذلك ألا يستعمل الأسد في النمر لعلاقة الجراءة لأن العرب لم تستعمله. إذ العرب أجازت الاستعمال في كل شيء وجدت بينه وبين المتجوز عنه علاقة وإذ لم توجد هذه العلاقة فالقياس غير صحيح لأنّه يشترط أن يكون الفرع مشتملاً على علة توجد في الأصل والعلة هي العلاقة، ولم توجد [31] ص323-324، وخالفهم في ذلك ابن أبي هريرة وأبو إسحاق الشيرازي والإمام الرازي، فقالوا تثبت اللغة قياساً [31] ص324. فإذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للتسمية كالخمر أي المسكر من ماء العنب لتخميره أي تغطيته للعقل ووجد ذلك الوصف في معنى آخر كالنبيذ أي المسكر من ماء غير ماء العنب تثبت له بالقياس ذلك الاسم لغة إذاً تحريم النبيذ(هو فرع) بناء على اشتراكه مع الخمر (هو أصل) في علة التحريم التي هي (الإسكار) والنتيجة(تحريم النبيذ قياساً على الخمر).

فالمقدمة الكبرى هي إذا كان الخمر مسكراً للعقل فهو حرام.

والمقدمة الصغرى هي و عليه فإن النبيذ مسكر للعقل.

النتيجة إذن النبيذ حرام.

هذه النتيجة يصل إليها الفقيه بعد أن يقوم بعملية القياس ويدل على ذلك النص الشرعي الآتي: قال تعالى: " يا أيّها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون" [1] والأمثلة عديدة وكثيرة كالمخدراتالتي تذهب العقل هي الأخرى ويمكن قياسها على الخمر، كما ورد في الأحكام الشرعية لفظ النباش التي قيست على السارق.

وعليه فإنه يجوز القياس في اللغة مع مراعاة شروط القياس وأركانه المعروفة.(المقيس، والمقيس عليه، والحكم والعلة).

وفيما يخص المسألة الثالثة فتتمثل في الأسماء الشرعية، إذ النقاش حولها يرجع في أصله إلى تميز المعتزلة والخوارج وبعض الفقهاء بين ثلاثة أصناف من الأسماء لغوية، ودينية وشرعية [32] ص147-148.

أما اللغوية فهي ما تدل على ما وضعت له أول مرة كـ "رجل" و"حجر" أو على ما خصصت له بالعرف والاستعمال.

وأما الدينية أو الشرعية: فما نقلته الشريعة كالصلاة والصوم والحج والزكاة، وهي ألفاظ تحمل معنى دينياً اختلف وضعها الأول عن وضعها الشرعي وقد كانت هذه الألفاظ تستعمل بوضعها اللغوي للدعاء والإمساك والقصد و النمو على ترتيب، إلاّ أنها في الشرع اكتسبت مفاهيم جديدة ترتبط بعبادات معروفة كالصلاة "التي تدل لغة على الدعاء وشرعاً على جملة الأفعال والأقوال المعلومة، واستدل القاضي الباقلاني أحد أقطاب الأشاعرة على إفساد مذهبهم بمسلكين [32] ص147.

الأول: أن هذه الألفاظ يشتمل عليها القرآن والقرآن نزل بلغة العرب قال تعالى: " إنا جعلناه قرآناً عربياً" [1] " و قال "بلسان عربي مبين"[1] وقال " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه" [1] ولو قال أطعموا العلماء وأراد الفقراء لم يكن هذا بلسانهم، وإن كان اللفظ المنقول عربياً، فكذلك إذا نقل اللفظ عن مَوْضِعِهِ إلى غير مَوْضِعِهِ، وبالتالي فلابد أن تكون معاني هذه الأسماء شرعية مما كان يعرفه العرب من لغتهم.

والثاني: أن الشارع لو فعل ذلك للَزمه تعريف الأمة بالتوقيف نقل تلك الأسامي، فإنه إذا خاطبهم بلغتهم لم يفهموا إلاّ موضوعها و لو ورد فيه توقيف لكان متواتراً فإن الحجة لا تقوم بالآحاد، احتجوا بقوله تعالى: " و ما كان الله ليضيع إيمانكم" [1] وأراد به الصلاة نحو البيت المقدس. وقال صلى الله عليه و سلم " نهيت عن قتل المصلين". وأراد به المؤمنين نلاحظ أن لفظ "إيمانكم" و"المصلين" وضعت خلافاً للأصل في اللغة إذ أراد بالإيمان التصديق بالصلاة والقبلة واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم "الإيمان بضع وسبعون باباً أعلاها شهادة أن لا إله إلاّ الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق". وتسمية الإماطة إيماناً خلاف الوضع، ويرجع هذا الطرح إلى الخلاف الذي ثار بين الأصوليين حول ما إذا كانت تلك الألفاظ قد نقلت عن وضعها اللغوي دون أي ملاحظة لذلك الوضع، وأصبح لها وضع شرعي جديد، أو استعملها الشارع في معناها اللغوي دون أن ينقلها، ولا أن يتصرف فيها من ناحية الوضع، بل تصرف في الشروط التي تجعلها مناسبة لتلك التسمية الجديدة، أو أن الشارع تصرف فيها واستعملها عن طريق التجوز بتقييدها بشروط معينة وكثر دورانها على ألسنة أهل الشرع فاكتسبت عرفية شرعية [28] ص 78.

كما يرى " القاضي الباقلاني رحمه الله: أنّه لا سبيل إلى إنكار تصرّف الشرع في هذه الأسامي، ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية، كما ظنه قوم، ولكن عرف اللغة تصرف في الأسامي من وجهين" [32] ص147.

أحدهما: التخصيص ببعض المسميات كما في الدابة، فتصرف الشرع في الحج والصوم والإيمان من هذا الجنس إذ للشرع عرف في الاستعمال كما للعرب.
والثاني: في إطلاقهم الاسم على ما يتعلق به الشيء ويتصل به كتسميتهم الخمر محرمة، والمحرم شربها والأم محرمة والمحرم وطؤها فتصرفه في الصلاة كذلك.

وعليه لا إحالة في وضع الشارع اسماً من أسماء أهل اللغة أو من غير أسمائهم على معنى يعرفونه أو لا يعرفونه، وبذلك فإنه لم يكن موضوعاً لأسمائهم، فإن دلالات الأسماء على المعاني ليست لذواتها، ولا الاسم واجب للمعنى، بدليل انتفاء الاسم قبل التسمية، وجواز إبدال اسم البياض بالسواد في ابتداء الوضع وكما في أسماء الأعلام والأسماء الموضوعة لأرباب الحرف والصناعات لأدواتهم وآلاتهم [33] ص35، وهنا نلاحظ من الفكرة أنها مجسدة في الدراسات الحديثة مما ينبئ عن القدرات الذهنية والعقلية السابقة لزمانها عند علمائنا. إلاّ أن الغزالي قد اختار طريقاً وسطاً بين تلك الآراء يظهر في قوله " والمختار عندنا أنّه لا سبيل إلى إنكار تصرف الشرع في هذه الأسامي، ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة الكلية كما ظنه قوم، ولكن عرف اللغة تصرف في الأسامي... فتصرّف الشرع في الحج والصوم. إذ للشرع عرف في الاستعمال كما للعرب ..." [32] ص330.

واتجاه الغزالي هو اتجاه مقبول كما قال الدكتور السيد أحمد عبد الغفار، إذْ إنَّ تلك الألفاظ كانت تحمل دلالات لغوية خاصة بها قبل الإسلام، ولكنها بعد الإسلام تعدت ذلك لمناسبة تجمع بين هاتين الدلالتين (الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية)، وعلى هذا اشتهر اللفظ في الاستعمال الشرعي حتى أصبح مفيداً وفي غير حاجة إلى قرينة توضحه [28] ص79. كشرط الركوع والسجود إلى جانب الدعاء في الصلاة.

و يعد هذا العرض الموجز الذي نبادر باستحسان رأيه، نتناول الجانب التطبيقي الخاص بتفسير الخطاب الشرعي كما عالجها علماء الأصول و من ذلك قضية اللفظ والمعنى و علاقتهما والتقسيمات التي توصلوا إليها.

تعريف اللفظ:

ورد عند ابن حزم الأندلسي اللفظ هو كل ما حرك به اللسان قال تعالى: " ما يلفظ من قول إلاّ لديه رقيب عتيد" [1]. وحده على الحقيقة أنّه هواء مندفع من الشفتين والأضراس والحنك والحلق والرئة على تأليف محدود وهذا أيضاً هو الكلام نفسه [34] ص46.

حدّ ابن حزم اللفظ من الجانب الفيزيائي الصوتي للحروف حيث ذهب إلى وصف الطريقة والكيفية التي يخرج بها اللفظ من جهاز النطق وقضية المعنى تختلف عن قضية اللفظ فهي تمتد إلى غير حدود، أما الألفاظ فمحصورة محدودة، ولقد تفرعت وتشعبت عنها المعاني الكثيرة هذا ما جعل الأصوليين يهتمون باللفظ متتبعين دلالته منذ الوضع الأول، وما اعترى تلك الدلالة من تغيير أو انتقال فيما رسموه من حدود، فاعتنوا بالمعنى قصد التعرف على ما يريده المتكلم والهدف من تلك العناية، تحقيق أهداف الشريعة، وما ترمي إليه من الحفاظ على الدين والنفس والمال والعقل والنسل.

1.3.1.2- <u>اللفظ باعتبار المعنى الذي وضع له أصلاً</u>

هناك ثلاثة أصناف خاص وعام مشترك[33] ص413, فأما الخاص: " فهو ما وضع لواحد مفرد سواء كان واحداً بالشخص كزيد أو بالنوع كإنسان، أو بالجنس كحيوان، وسواء وضع للذوات كرجل وشجرة أو للمعاني كالعلم والجهل، وسواء كان واحداً بالحقيقة (كالعين في أصل الوضع) أو كانت الوحدة التي تدل عليها اعتبارية فقط مثل أسماء الأعداد(ثلاثة، أربعة..) ومن صور الخاص الأمر، والنهي، والمطلق والمقيد " رقبة" [35] ص57.

1) الخاص المطلق: و هو عبارة عن نكرة في سياق الإثبات كقوله تعالى: " فتحرير رقبة" [1].

2) الخاص المقيد: فهو خاص مقيد بصفة زائدة على بعض أنواعه كقوله تعالى: "فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين"[1].

<u>الأمر</u>: وهو طلب الفعل على جهة الاستعلاء، وللأمر صيغتان إما بـ(افعل) أو بـ(لتفعل) والأمر وارد بأساليب عدة في القرآن الكريم، كأسلوب الإخبار مثلاً: " ولله على الناس حج

البيت" [1]، أو جعل في جواب الشرط كقوله تعالى: " فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين" [1] .

وقد يأتي الأمر للدلالة على معان عديدة ومن صوره ما يلي:

1. الوجوب: "أقم الصلاة" [1].
2. التهديد: " اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ " [1].
3. الدعاء: "قال رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي" [1].
4. التأديب: قال صلى الله عليه وسلم "كل مما يليك".

النهي: هو طلب ترك الفعل عن جهة الاستعلاء، وأما صيغة النهي فهي (لا تفعل)،وقد استعمل القرآن أساليب عديدة منها قوله " حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم" [1] أو النفي: " ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتومهن شيئاً [1] أو بلفظ " وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي" [1] والوجوه التي تفيدها صيغة النهي نذكر منها.

1. التحريم: " و لا تنكحو المشركات حتى يؤمن" [1].
2. الدعاء: "ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين" [1].

2) العام: وأما العام فهو ما دل على أفراد كثيرين سواء بلفظة مثل"رجال" أو بمعناه مثل "قوم" وهو لفظ وضع على أفراد غير محصورين على سبيل الشمول والاستغراق. ويعرفه الغزالي فيقول: " العام هو اللفظ الواحد الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً" [33] ص413.

ومفهوم العام في اللغة هو شمول أمر لمتعدد، أما في تصور الأصوليين فيتخذ مفهوماً آخر محدداً إذ يستغرق جميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، وبهذا لا يدخل اللفظ المشترك في نطاق العام كلفظ (العين). فالمشترك لم يوضع لمعاينة المختلفة على سبيل الشمول، وإنما وضع لكل منها بوضع خاص [28] ص 80.

ويعرف العام بألفاظ كثيرة وردت في كتب الأصول نذكر منها:

- (أل) التي تدل على الجنس سواء كانت الكلمة جمعاً نحو : " للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون" [1].

أو مفردة نحو :" السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" [1].

- الجمع المعرف بأل الجنس أو الاستغراقية، المسلمين، المسلمات، أو المعرف بالإضافة، " يا قومنا أجيبوا داعيَ الله" [1].

- النكرة في سياق نفي أو شرط أو نهي: " ما أنزل الله على بشر من شيء" [1].
" إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا" [1]، " لا يسخر قوم من قوم" [1].
- أسماء الشرط: " فمن شهد منكم الشهر فليصمه" [1].
- أسماء الاستفهام: " من فعل هذا بآلهتنا" [1].

- وأسماء الموصول: " ولله يسجد من في السموات والأرض" [1].
- المضاف إلى كل وجميع لفظاً ومعنى "كل نفس بما كسبت رهينة"[1].
النكرة الموصوفة بوصف عام: " ولعبد مؤمن خير من مشرك" [1].

تخصيص (المعنى) العام: و هو تضيق المعنى لذا قال بعض الأصوليين:
(ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص) [36] ص16 وتخصيص العام يكون بأدلة متصلة وأدلة منفصلة، وتخصيص القرآن قد يكون بالقرآن والسنة و الإجماع، وعموم السنة يخصص بالسنة والقرآن والإجماع.

أنواع العموم:

- هناك عموم ظاهر كقوله تعالى: " وما من دابة في الأرض إلاّ على الله رزقها" [1]، وهناك عام ظاهر يراد به الخصوص كقوله تعالى:" ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا" [1].
- و هناك عام مطلق " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء" [1].

3) المشترك:

أما المشترك فهو اللفظ الذي يدل بالوضع اللغوي الأصلي على معنيين أو أكثر "المولى" يقال للسيد والعبد و" الجلل" للعظيم والهين و "العين" للحاسة المعروفة الباصرة، ولعين الماء، وللذهب والشمس والأمثلة عديدة.

وذكر الآمدي في قول الشافعي رضي الله عنه وأرضاه في المشترك " إن اللفظ المشترك يحمل على جميع معانيه" [33] ص352، واحتج في ذلك بأمرين.

- أن اللفظ استوت نسبته إلى كل واحد من المسميات فليس تعيين البعض منهما بأولى من البعض فيحمل على الجميع احتياطاً.

- والثاني أنّه دل على جوازه و وقوعه: قال تعالى: " إن الله وملائكته يصلون على النبي" [1].

أما اللفظ المشترك عند الحنفية فلا يحمل على جميع معانيه، واحتجوا في ذلك بأن أرباب الوضع إنما وضعوا هذا الاسم لكل واحد من المسميات على سبيل البدل لا على سبيل الجمع فإذا حمل على الجميع، كان استعمالاً له في ضد ما وضع له، وعكس ما قصد له [37] ص314. وعليه فإن اللفظ المشترك يجوز استعماله في معنييه معاً وكذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ جائز، ومن ذلك قوله تعالى:" والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء" [1]. فإنه أراد به الحيض والطهر فمن أدى اجتهاده إلى الحيض أخذ به ومن أدى اجتهاده إلى الطهر أخذ به، إذ قال الحنفيون: إن لفظ القرء للحيض، لأن القرء للحيض حقيقة وللطهر مجاز لأنه مأخوذ من القرء الذي هو الجمع قال صلى الله عليه وسلم:" دعي الصلاة أيام إقرائك"، ولأن المقصود الأصلي من العدة استبراء الرحم ومدارها على الحيض، قال عمرو بن كلثوم.

ذِرَاعِي عَيْطَلُ أدْمَاءِ بَكْرٍ هَجَانَ اللَّونِ لَمْ تَقْرَأ جَنِيناً

أي لم تجمع إلى رحمها، وهو في الحيض، لأن الحيض اسم لدم مجتمع في نفسه فنفس الدم لا يكون حيضاً حتى يدوم مدة، فأما الطهر فليس بشيء مجتمع ولكن جاز اجتماع دماء الحيض، لأنها تجتمع في وقت الطهر. ثم تدور فوصف به مجاز للمجاورة، أو من القرء الذي هو الانتقال يقال، قرأ النجم، إذا انتقل من مكان إلى مكان و الانتقال في الحيض، لأن الدم ينتقل من الرحم إلى الخارج [38] ص160.

وأصل القرء في كلام العرب الوقت لمجيء الشيء المعتاد مجيئه لوقت معلوم و لإدبار الشيء المعتاد إدباره لوقت معلوم، ولذلك قالت العرب: " قرأت حاجة فلان عندي" بمعنى دنا قضاؤها وحان وقت قضائها و"أقرأ النجم" إذا جاء وقت أفوله وأقرأ إذا جاء وقت طلوعه [39] ص94.

وقد اتفق الأصوليون على وجود الاشتراك في اللغة ولكن في القرآن الكريم اشترطوا توفر القرينة إذ وجودها أو عدمها محل خلاف المذاهب الإسلامية ففي قوله تعالى: " ألم تر أنّ الله يسجد له ما في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس" [1].

فالسجود هنا مشترك بين وضع الجبهة على الأرض في الصلاة عند البشر، وبين الخضوع التام والخشوع لله بإزاء قدرته، وهذا يشمل المخلوقات كلها، فهذا يأخذ المعنيين في الاعتبار.

وقد اختلف الأصوليون اختلافا كبيراً واسعاً في حكم العام والمشترك، ولهم في ذلك أقوال متفرعة تختلف باختلاف المذاهب الفقهية، و ورد في كتاب المستصفى في علم الأصول للغزالي في الألفاظ قوله: أن الألفاظ متعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل [32] ص21 : المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة.

أما المترادفة: فيعني بها الألفاظ المختلفة، والصيغ المتواردة على مستوى واحد، كالخمر والعقار، والليث والأسد، والسهم والنشاب. وبالجملة كل اسمين لمسمى واحد يتناوله أحدهما من حيث يتناوله الآخر من غير فرق.

وأما المتباينة: فنعني بها الأسامي المختلفة للمعاني المختلفة كالسواد، والقدرة، والأسد، والمفتاح، والسماء... وسائر الأسامي وهي الأكثر.

و أما المتواطئة: فهي التي تطلق على أشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم عليها كاسم الرجل فإنه يطلق على زيد وعمرو وبكر وخالد، اسم الجسم يطلق على السماء والأرض والإنسان لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع الاسم بإزائها، وكل اسم مطلق ليس بمعين كما سبق - فانه ينطق على آحاد مسمياته الكثيرة بطريق التواطؤ كاسم اللون للسواد والبياض والحمرة، فإنها متفقة في المعنى الذي به سمى اللون لونا وليس بطريق الاشتراك البتة.

وأما المشتركة: فهي الأسامي التي تنطلق على مسميات مختلفة لا تشترك في الحد والحقيقة البتة، كاسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي يتفجر منه الماء وهي العين الفوارة وللذهب والشمس وكاسم المشترى لقابل عقد البيع،وقد اختلف - كما سبق الذكر- الشافعي مع الحنفي في عدة مسائل منها مسألة المكره على القتل يقول الشافعي يلزمه القصاص لأنه مختار، و يقول الحنفي لا يلزمه القصاص، لأنه مكره وليس بمختار، وترى الفقهاء يتعثرون فيه ولا يهتدون إلى حله، وإنما ذلك لأن لفظ المختار مشترك إذ قد يجعل

لفظ المختار مرادفا للفظ القادر فيقال هذا عاجز محمول وهذا قادر مختار، ويراد بالمختار القادر الذي يقدر على الفعل [32] ص22.

وقد قسم الشاطبي في كتابه الموافقات الأسماء إلى ثلاثة أوضاع: [40] ص274-275. إذ يقول هناك ثلاث أوضاع: الوضع الإفرادي المعبر عنه بالأصالة القياسية، والوضع الاستعمالي المعبر عنه بالحقيقة العرفية، والوضع الثالث الوضع الشرعي المسمى بالحقيقة الشرعية.

ويوضح ذلك في الجواب الأول فيقول إذا اعتبرنا الاستعمال العربي فقد تبقى دلالته الأولى وقد لا تبقى، فان بقيت فلا تخصيص وإن لم تبق بدلالته فقد صار للاستعمال اعتبار آخر ليس للأصل. وكأنه وضع ثان حقيقي لا مجازي، وربما أطلق بعض الناس على مثل هذا لفظ "الحقيقة اللغوية ". إذا أرادوا أصل الوضع، ولفظ "الحقيقة العرفية " إذا أرادوا الوضع الاستعمالي، والدليل على صحته ما ثبت في أصول العربية من أن للفظ العربي أصالتين أصالة قياسية وأصالة استعمالية: فللاستعمال هناك أصالة أخرى غير ما للفظ في أصل الوضع، وهي التي وقع الكلام فيها، وقام الدليل عليها في مسألتنا. فالعام إذا في الاستعمال لم يدخله تخصيص بحال.

وعن الثاني أن الفهم في عموم الاستعمال متوقف على فهم المقاصد فيه وللشريعة بهذا النظر مقصدان:"أحدهما" المقصد في الاستعمال العربي الذي أنزل القرآن بحسه وقد تقدم القول فيه.

و"الثاني" المقصد في الاستعمال الشرعي الذي تقرر في سور القرآن بحسب تقرير قواعد الشريعة وذلك أن نسبة الوضع الشرعي إلى مطلق الوضع الاستعمالي العربي كنسبة الوضع في الصناعات الخاصة [40] ص275 إلى الوضع الجمهوري كما تقول في " الصلاة ": إن أصلها الدعاء لغة ثم خصت في الشرع بدعاء مخصوص على الوجه المخصوص وهي فيه حقيقة لا مجاز. والحج عبارة عن الطواف والسعي كما هو في اللغة عبارة القصد، والصوم عبارة عن الإمساك، والزكاة عبارة النمو [32] ص 147.

كما يقولون أيضا بان صيغ العموم يكثر استعمالها في الخصوص، فيقال : جمع الوزير الصنَّاع، وأرباب الحرف. فلفظ (الصناع) عام، إلا أنه استعمل فيما يخص فئة معينة [28] ص 94.

2.3.1.2- اللفظ باعتبار المعنى الذي استعمل فيه ضمن سياق معين

فبعد دراستنا اللفظ باعتبار المعنى الذي وضع له أصلاً، ندرس الآن اللفظ باعتبار المعنى الذي استعمل فيه ضمن سياق معين، حيث صنفه الأصوليون إلى صنفين: حقيقة ومجاز، فاللفظ يكون على "الحقيقة" إذا دل على المعنى المتعارف عليه بالاصطلاح اللغوي، ويكون على "المجاز"، إذا كانت هناك قرينة تجعله يدل على معنى آخر غير معناه المتعارف عليه بالاصطلاح اللغوي [35] ص59. ويقول الغزالي: " اعلم أن اسم الحقيقة مشترك إذ قد يراد به ذات الشيء وحده، ويراد به حقيقة الكلام، ولكن إذا استعمل في الألفاظ أريد به ما استعمل في موضوعه والمجاز ما استعملته العرب في غير موضوعه وهو ثلاثة أنواع: [35] ص149.

الأول: ما استعير للشيء بسبب المشابهة في خاصية مشهورة كقولهم للشجاع أسد، وللبليد حمار، فلو سمي الأبخر أسداً لم يجز، لأن البخر اسم ليس مشهوراً في حق الأسد.

الثاني: الزيادة كقوله تعالى: " ليس كمثله شيء" [1] فإن الكاف وضعت للإفادة فإذا استعملت على وجه لا يفيد كان على خلاف الوضع.

ثالثا: النقصان الذي لا يبطل التفهيم كقوله عز وجل: " واسئل القرية التي كنا فيها" [1]، والمعنى واسئل أهل القرية وهذا النقصان اعتادته العرب، فهو توسع وتجوّز.

أمّا الآمدي فإنه يقول بخصوص الحقيقة: إن شئت أن تحدّ الحقيقة على وجه يَعُمُّ جميع هذه الاعتبارات قلت: "الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في الاصطلاح الذي به التخاطب" فإنه جامع مانع.

أما المجاز فمأخوذ في اللغة من الجواز وهو الانتقال من حال إلى حال، ومنه يقال جاز فلان من جهة كذا إلى جهة كذا، واعلم أن المجاز قد يكون لصرف اللفظ عن الحقيقة الوضعية وعن العرفية والشرعية إلى غيرها كما كانت الحقيقة مقسمة إلى وضعية وعرفية وشرعية كذلك المجاز [33] ص 27.

وسنوضح ذلك في أقسام الحقيقة والمجاز.

وعليه فالمجاز بوجه عام " هو اللفظ المتواضع على استعماله أو المستعمل في غير ما وضع له أوّلاً في الاصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلق" [33] ص27.

علامات المجاز:

وقد يعرف المجاز بإحدى علامات أربع، أولاً: أن الحقيقة جارية على العموم في نظائره نحو قوله تعالى: " واسئل القرية التي كنا فيها" [1] فإنه يصح في بعض الجمادات لإرادة صاحب القرية، ولا يقال سل البساط أو الكوز، وإن كان قد يقال سل الطلل والربع فهو من المجاز المستعمل.

وثانيا: أن يعرف بامتناع الاشتقاق عليه، إذ الأمر إذا استعمل في حقيقته اشتق منه اسم الأمر، وإذا استعمل في الشأن مجازاً لم يشتق منه آمر. والشأن هو المراد بقوله تعالى: " وما أمر فرعون برشيد " [1] وبقوله تعالى: " إذا جاء أمرنا" [1].

وثالثا:أن تختلف صيغة الجمع على الاسم، فيعلم أنّه مجاز في أحدهما إن الأمر الحقيقي يجمع على أوامر وإذا أريد به الشأن يجمع على أمور.

ورابعاً: أن الحقيقي إذا كان له تعلق بالغير فإذا استعمل فيما لا تعلق له به لم يكن له متعلق كالقدرة إذا أريد به الصفة كان لها مقدور [32] ص 149.

وأما في اصطلاح الأصوليين فإن الأسماء الحقيقية قد يطلقها الأصوليون على اللغوية والشرعية والأولى تنقسم إلى وضعية وعرفية، والكلام إنما هو في الحقيقة الوضعية. وهي اللفظ المستعمل فيما وضِعَ له أوّلاً في اللغة، كالأسد المستعمل في الحيوان الشجاع العريض الأعالي والإنسان في الحيوان الناطق [33] ص26.

أمّا الحقيقة العرفية اللغوية: فهي اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي، وهي قسمان:

أحدهما: أن يكون الاسم قد وضع لمعنى ثم يخصص بعرف استعمال أهل اللغة ببعض مسمياته كاختصاص لفظ الدّابة بذوات الأربع عرفاً وإن كان في الأصل لكل من يدب ولعلل كثيرة لا داعي لذكرها.

ثانيهـا: أن يكـون الاسـم فـي أصـل اللغـة لمعنـى، ثـم يشـتهر فـي عـرف اسـتعمالهم بالمجـاز الخـارج عـن الموضـوع اللغـوي بحيـث أنّـه لا يفهـم مـن اللفـظ عنـد إطلاقـه غيـره كاسـم الغـائط فإنّـه وإن كـان فـي أصـل اللغـة للموضـع المطمـئن مـن الأرض غيـر أنّـه قـد اشـتهر فـي عـرفهم بالخارج المستقذر من الإنسان.

وأمّـا فيمـا يخـص الحقيقـة الشـرعية فهـي اسـتعمال الاسـم الشـرعي فيمـا كـان موضـوعاً لـه أوّلاً فـي الشـرع. وسـواء كـان الاسـم الشـرعي ومسـمّاه لا يعرفهمـا أهـل اللغـة، أو همـا معروفـان لهـم نحـو الصـلاة الزكـاة والحـج ونحـوهم كـذلك اسـم الإيمـان والكفـر لكـن ربمـا خصـت هذه بالأسماء الدينية.

و هذا المخطط يوضح ذلك:

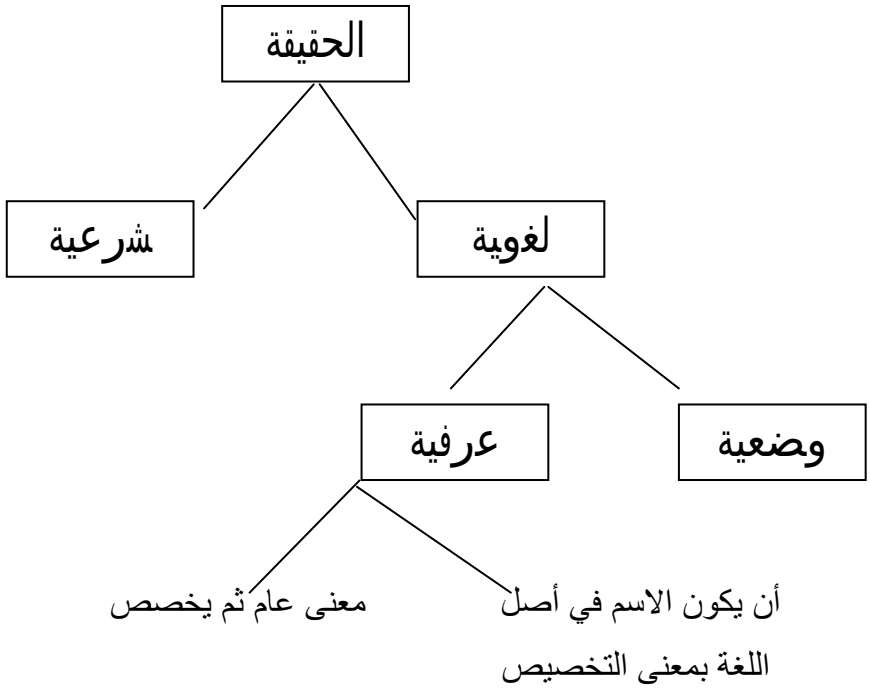

والحقيقـة الشـرعية هـي عبـارة عـن اسـتعمال الاسـم فيمـا وضـع لـه أوّلاً فـي الشـرع كالصـلاة والحـج، فاكتسـبت تلـك الألفـاظ وضـعاً مسـتقراً، وأضـحت حقيقـة فيمـا وضـعت لـه إمـا بالوضع في اللغة أو بالاستعمال الشائع أو بوضع الشارع لها في الشرع.

وقـد رأينـا أن الحقيقـة لغويـة وشـرعية وعرفيـة ويقابـل كـل حقيقـة مجازهـا، والمجـاز فـي اصـطلاح الأصـوليين هـو عبـارة عـن انتقـال اللفـظ إلـى غيـر مـا وضـع لـه لوجـود علاقـة بـين محل الحقيقة، ومحل المجاز، وهو أيضاً، إمّا لغوي أو عرفي أو شرعي.

فالمجاز اللغوي: كانتقال الاسم من الحقيقة اللغوية إلى المجاز اللغوي كما في إطلاق لفظ(الإنسان) على الناطق عموماً عن طريق التجوّز.

والمجاز العرفي:كاستعمال لفظ (الدابة) لكل ما يدب على الأرض بعد استقراره عرفاً بذوات الأربع وذلك بالنظر إلى مبدأ التجاوز وهو انتقال اللفظة إلى غير موضعها.

أما المجاز الشرعي: فهو كاستعمال لفظ (الصلاة) الذي استقر في الشرع بدلالة خاصة تحوي أقوالاً وأفعالاً، وأفعالاً تؤدي بصورة معينة، ثم يستعمل هذا اللفظ للدعاء [28] ص105.

أما المجاز اللغوي فوجد عند فقهائنا [41] ص63 على أن من وجد متاعه عند مشتريه المفلس ولم يقبض من ثمنه شيئاً فهو أولى به من سائر الغرباء لقوله صلى الله عليه وسلم " من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس فهو أحق به من غيره". والدليل على ترجيح المجاز جملة " فهو أحق به من غيره" فهو خبر (من) الشرطية الدالة على صاحب المتاع قطعاً، وكل الأحاديث الواردة في هذه القضية تدل بصراحة على أن الأحق بالمتاع صاحبه الأول الذي باعه.

و أما المجاز الشرعي فمثاله احتجاج الحنفية على أن الزنا يوجب حرمة المصاهرة بقوله تعالى: " وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلاّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً " [1]. فإن المراد بالنكاح الوطء أي لا تطئوا من وطئهن آباؤكم ومن زنا بها الأب فقد وطئها فحرم على ابنه وطؤها. يقول فقهاء الشافعية وجمهور فقهائنا إن المراد بالنكاح العقد لأنّه حقيقة شرعية فيه، وأما الوطء فمجاز شرعي والحقيقة الشرعية أرجح من المجاز الشرعي، وعليه فالزنا لا يوجب حرمة المصاهرة [41] ص 64.

والمجاز العرفي اختلف فيه الفقهاء باعتبار أن الألفاظ التي استعملت في معان عرفية شرعية كالصلاة والطلاق، تفهم في النصوص بمعانيها العرفية لا بمعانيها اللغوية وتوصلوا إلى حكم أن المقنّن يراعي في تعبيره عرفه الخاص، فإذا لم يكن له عرف خاص يراعي العرف اللغوي العام [42] ص 159.

واحتج في ذلك ببعض النصوص الشرعية نأخذ منها على سبيل المثال لا الحصر أن الظهار يلزم السيد في أمته التي يحل له وطؤها بقوله تعالى: " والذين يظاهرون من نسائهم" [1] لأن الأمَة من نسائنا، فيقول مخالفونا من فقهاء المذاهب الثلاثة هذا اللفظ خاص في العرف الشرعي بالزوجات فقد قال تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلابِيبِهِنَّ " [1] والمراد بالنساء في هذه الآية الزوجة بالاتفاق. فيجيبهم فقهاؤنا بأن التعبير في آية الظهار بلفظ النساء جارٍ مجرى الغالب أي العرف ولما كان الظهار في الجاهلية طلاقاً كان خاصاً بالزوجات ثم لما نسخ إلى تحريم الاستمتاع ولما كان الاستمتاع عاماً في الزوجات والإماء شمل حكم ظهار الأمة فحرم الاستمتاع بها كما حرم بالزوجة قبل التكفير [41] ص64.

واختلفوا كذلك في استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي في إطلاق واحد فلفظ "اللمس" في قوله تعالى: " أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا" [1].

يفيد اللمس باليد الحقيقية كما يفيد الوطء المجاز. قال الشافعية إنّه لا مانع يمنع من إرادة المعنيين معاً. وقال الحنفية إن المراد هو المعنى المجازي وحده مستدلين على ذلك من الناحية اللغوية، يكون التعبير عن اللمس جاء على صيغة المفاعلة (الملامسة) وهي صيغة ترجّح المعنى المجازي (لامس المرأة) على المعنى الحقيقي لمس المرأة [35] ص 149-150.

وضربان من الأسماء لا يدخلهما المجاز [35] ص 149-150.

<u>الأول</u>: أسماء الأعلام نحو زيد ،وعمرو، لأنها أسام وضعت للفرق بين الذوات، لا للفرق في الصفات،إلاّ أنّه قد يتخذ من بعض الألفاظ الموضوعية للصفات أسماء للأعلام، فيكون ذلك عن طريق المجاز، كالأسود بن الأبيض.(و هو أحد الصحابة).

والثاني الأسماء التي لا أعم منها ولا أبعد كالمعلوم والمجهول والمدلول والمذكور إذ لاشيء إلاّ وهو حقيقة فيه، فكيف يكون مجازاً عن شيء [32] ص149-150.

وعليه فأسماء الأعلام لا يمكن أن تكون مجازاً إلا الصفات، حيث لا يمكن أن نقول هذا كزيد مجازاً لأنّه حقيقة.

وأخيراً وبالنظر إلى كل المسائل المعالجة في قضية اللفظ باعتبار المعني الذي استعمل فيه ضمن سياق معين نقول أن اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً حقيقة، وإن كان

حقيقة بالنظر إلى الأمر العرفي غير أنه مجاز بالنظر إلى كونه منقولاً من الوجوب الثبوت الذي هو مدلول الحقيقة أوّلاً في اللغة على سبق تحقيقه.

وتشترك الحقيقة والمجاز أيضاً في أن كل ما كان من كلام العرب ما عدا الوضع الأول، فإنّه لا يخلو من الحقيقة والمجاز معاً، بل لابد من أحدهما فيه [33] ص26 كما أن كل مجاز له حقيقة، وليس بالضرورة أن يكون لكلّ حقيقة مجاز.

و لا يمكن حد اللفظة إن كانت حقيقة أو مجاز حتى تستعمل و يقول الآمدي في ذلك: " الألفاظ الموضوعة أولاً في ابتداء الوضع في اللغة لا توصف بكونها حقيقة ولا مجازاً، و إلاّ كانت موضوعة قبل ذلك الوضع، وهو خلاف الفرض، وكذلك كل وضع ابتدائي حتى الأسماء المخترعة ابتداء لأرباب الحرف والصناعات لأدواتهم وآلاتهم، إنّما تصير حقيقة ومجازاً باستعمالها بعد ذلك [33] ص32.

وعليه فإن السياق هو الذي يكشف إن كان اللفظ حقيقةً أم مجازًا وذلك بوجود قرينة إن كان مجازاً.

نرى أن الأصوليين قد تنبهوا إلى أهمية الاستعمال في إطلاق الحقيقة والمجاز على الألفاظ، ويمكن تحديد اتجاههم في ذلك إلى أصالة الدلالة بشيوعها واستقرارها في الاستعمال، أو فرعيتها (أي مجازها) بانحرافها عن ذلك الاستعمال [28] ص104.

3.3.1.2- واللفظ باعتبار درجة وضوح معناه

صنفان رئيسيان:

محكم ومتشابه كما قال تعالى: " مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ" [1] حيث اختلف الأصوليون في هذه المسألة، إذ لم يرد توقيف في بيانه، فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع ولا يناسب قولهم المتشابه هي الحروف المقطعة في أوائل السور والمحكم. ما وراء ذلك ولا قولهم: المحكم ما يعرفه الراسخون في العلم والمتشابه ما ينفرد الله تعالى بعلمه ولا قولهم :المحكم الوعد والوعيد، والحلال والحرام، والمتشابه القصص والأمثال وهذا أبعد، بل الصحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين: أحدهما المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال، والمتشابه: ما تعارض فيه الاحتمال.

الثاني أن المحكم: ما انتظم وترتب ترتيباً مفيداً إما على ظاهر أو على تأويل ما لم يكن فيه تناقض واختلاف [32] ص68.

أما في كتاب على جمع الجوامع فقد ورد تعريف المحكم كالآتي: والمحكم من المتضح المعنى من نص أو ظاهر والمتشابه منه ما استأثر الله أي اختص بعلمه، فلم يتضح لنا معناه ولغة يعني المتقن [31] ص 320.
والمتشابه: ما تماثلت أبعاضه (قوله هذه أم الكتاب) أي معظمه [31] ص 321.

وعليه فإن المحكم هو اللفظ الذي يدل على مقصود بعينه لا يحتمل التفسير ولا التأويل ولا النسخ، أما المتشابه فهو ما خفيت دلالته أو تعددت وتعذرت معرفة المقصود منه.

أما ابن حزم الأندلسي فيعرّف المتشابه بقوله: لا يوجد في شيء من الشرائع إلا بالإضافة إلى من جهل دون من علم وهو في القرآن وهو الذي نهينا عن أتباع تأويله وعن طلبه وأمرنا بالإيمان به جملة وليس في القرآن إلا للأقسام التي في السور كقوله تعالى: " والضُحَى وَاللَّيْلِ إذَا سَجَى" [1] و " الفجر ولياليٍ عشر" [1] والحروف المقطعة التي في أوائل السور وكل ما عدا هذا من القرآن فهو محكم [34] ص42 ويعرفها الدكتور عمار ساسي بقوله: إن الآيات المتشابهات في القرآن الكريم بحكم ثبوتها على أكثر من معنى وعلى أكثر من صورة بيانية يتعلق بها الإعجاز البياني في القرآن الكريم، والآيات المتشابهات يحتاج إلى تأويلها باستمرار من قبل الراسخين في العلم لكشف معانيها التي تثبت صلاحية القرآن الكريم لكل زمان ومكان [43] ص6.

هذه مجمل تعريفات المحكم والمتشابه، فالمحكم لا إشكال فيه لكن المتشابه يبقى محل خلاف وهذه حكمة الله في خلقه، والاختلاف رحمة و سعة وتتدرج الألفاظ من المحكم إلى المتشابه حسب الترتيب التالي:

النص: وهو اللفظ إذا دل على معنى واحد فقط مع السياق الذي ورد فيه كالمفسر يقبل النسخ، ولكنه يختلف عنه من حيث أنّه يحتمل التفسير والتأويل أو اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المستدل به على حكم الأشياء وهو الظاهر نفسه وقد يسمى كل كلام يورد كما قاله المتكلم به نصا [34] ص42ً. نحو اختلاف المالكية والحنفية حول مسألة غسل الإناء من شرب الكلب حيث احتج مالك (رضي الله عنه) بالحديث فقال أن غسل الإناء من شرب

الكلب سبع لا ثلاث مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: " إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات".

أما التأويل الثاني عند الحنفية الذي يوجب غسله ثلاث مرات فقط، والنص قسمان، أحدهما: يقبل التأويل وهو نوع من النص مرادف للظاهر، والثاني، لا يقبل التأويل وهو النص الصريح كلفظ (الخمسة) مثلاً فهو لا يقبل الأربعة أو الستة [28] ص146.

أما الظاهر فهو الذي يدل على معنى غير حقيقي ولكنه غير مقصود في السياق مع احتماله التفسير والتأويل وقبوله النسخ نحو: " فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ" [1]. فهو يحتمل معنيين راجحاً في أحدهما من جهة لفظه وضعاً فكان أظهر فيه الترخيص بنكاح ما طاب من النساء ولكن معناه المقصود من السياق هو قصر عدد الزوجات على أربع [42] ص169.

والخفي وهو ما كان معناه ظاهر في نفسه ولكن تربطه بلفظ آخر مشابهة في المعنى مثل قوله تعالى: " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا " [1] سبق وأن شرحنا العلة والحكم وعلاقة المشابهة بين السارق والنباش في قضية القياس.

والمشكل: هو ما التبس معناه بمعنى لفظ آخر وأكثر بسبب اشتراكهما في الدلالة حقيقية أو مجازاً ويتجسد ذلك في قوله تعالى: " وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ " [1]. فالقرء في اللغة يعني الحيض والطهر، فأي المعنيين هو المراد في الآية، وهل تنقضي عدة المطلقة بثلاث حيضات أو بثلاثة أطهار؟. ذهب الشافعي وبعض المجتهدين إلى أن القرء في الآية المراد منه الطهر، والقرينة هي تأنيث اسم العدد لأنه يدل لغة على أن المعدود مذكر وهو الأطهار لا الحيضات، وذهبت الحنفية وفريق آخر من المجتهدين إلى أن القرء في الآية هو الحيض والقرينة.

أولاً: حكمة تشريع العدة: فإن الحكمة في إيجاب العدة على المطلقة تعرّف براءة رحمها من الحمل، والذي يعرف هذا هو الحيض لا الطهر.

ثانيا: قوله تعالى: " وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ" [1]. فإنه جعل مناط الاعتداد بالأشهر عدم الحيض\، فدل على أن الأصل هو الاعتداد بالحيض.

ثالثا: قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان".

فالتصريح بأن عدة الأمة بالحيض بيان للمراد بالقرء في اعتداد الحرة، وأما تأنيث اسم العدد فلمراعاة تذكير لفظ المعدود وهو القرء [42] ص172.

والطريق لإزالة إشكال المشكل هو الاجتهاد فعلى المجتهد إذا ورد في النص لفظ مشترك أن يتوصل بالقرائن والأدلة التي نصبها الشارع إلى إزالة إشكاله وتعيين المراد منه [42] ص173.

والمجمل هو اللفظ الذي يحتمل معنيين غير راجح في أحدهما وهو غير متضح الدلالة إذ لو كان متضح الدلالة لما كان مجملاً يفتقر إلى بيان يرجحه في أحد المعنيين. وعرفه الغزالي فقال :" لفظ يتردد بين معنيين فصاعداً من غير ترجيح" [32] ص345 وهو من الألفاظ غير الواضح دلالته فمن المجمل الألفاظ التي نقلها الشارع عن معانيها اللغوية و وضعها كمعان اصطلاحية شرعية خاصة، كألفاظ الزكاة والربا والصلاة... وغير هذا من كل لفظ أراد به الشارع معنى شرعياً خاصاً لا معناه اللغوي [42] ص173.

فهو لا يتعين بوضع اللغة ولا بعرف الاستعمال، إلاّ أنّ هناك طرقاً يمكن التوصل بها إلى معرفته. ومن أنواع المجمل ما أشار إليه الغزالي عند قوله: " إن الإجمال تارة يكون في لفظ مفرد، وتارة يكون في لفظ مركب، وتارة في نظم الكلام" [32] ص360.

1. اللفظ المفرد نحو العين للعضو الباصر، وللشمس وللذهب، ولفظ القرء، الجون.
2. اللفظ المركب: نحو قوله تعالى: " أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح" [1]. فقوله " الذي بيده " متردد بين اثنين هما الزوج، والولي.
3. نظم الكلام: " ومن الإجمال الذي يأتي في نظم الكلام، ما جاء في قوله تعالى: " وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ" [1]. فلو نطقنا مع الوقف عند لفظ (الله) ثمّ الابتداء من (الراسخون في العلم)، فيرجع الإجمال إلى تردد حرف النسق و هو الواو بين صلاحيته للعطف إذا نطقنا بالآية كلها وبين صلاحيته للابتداء إذا بدأنا به [28] ص 161.

والمجمل إذا بين الشارع معناه كان من جملة المفسّر الذي هو ما دل بنفسه على معناه المفصل تفصيلاً لا يبقى معه احتمال للتأويل [42] ص 166، مثل قوله تعالى: "فاجلدوهم ثمانين جلدة" [1]. فإنّ العدد معين لا يحتمل الزيادة ولا النقصان.

لقد أثار الأصوليون مسائل عدة ولكنا اقتصرنا في بحثنا على أهم الدراسات المتعلقة بالأبحاث اللغوية الخاصة، بقضية اللفظ والمعنى، والتي تظهر من خلالها أصالة البحث اللغوي في المدرسة الأصولية، ولذلك قسم الفقهاء، وعلماء الأصول اللفظ باعتبار الوضع إلى عام وخاص ومشترك وباعتبار الاستعمال إلى حقيقة ومجاز، أما باعتبار درجة الوضوح، فهو موضوع واسع جداً وصعب لا ينظر فيه إلا صاحب تخصص، لذا سنقتصر على أهم المسائل الواردة فيه انطلاقاً من تقسيمات علماء الأصول له [42] ص161-169، اللفظ الواضح دلالته ومراتبه قسم إلى أربعة أقسام، الظاهر، والنص، والمفسر والمحكم. واللفظ غير الواضح دلالته ومراتبه أيضاً قسم إلى أربعة أقسام: الخفي والمشكل والمجمل، والمتشابه، ولم يتسن لنا شرح كل لفظ بالتفصيل إنما أشرنا إليها فقط لضيق المقام وخشية الخروج عن المطلوب. ومع هذا يمكن طرح بعض النتائج التي نراها مفيدة من هذا العرض الممتع والمتعب في آن واحد.

1- إن مساهمة الفقهاء وعلماء الأصول منهم خاصة في التشريع للعقل العربي عموماً وللعقل البياني خصوصاً مساهمة لا يستهان بها، إذ ما من مسألة تصادفهم إلاّ أعطوها حقها في الدراسة من كل الجوانب. معتمدين في ذلك على المصادر التشريعية الأربعة المعروفة الكتاب والسنة والإجماع والقياس، محاولين في ذلك الاجتهاد وخدمة الدين والدنيا.

2- اعتناء الأصوليين بالمعنى قصد التعرّف على ما يريده المتكلم أو الشارع، والهدف من ذلك تحقيق أهداف الشريعة وما ترمي إليه للحفاظ على الدين والنفس والمال والعقل والنسل، حتى سيبويه حين تكلم في النحو: قد نبه في كلامه على مقاصد العرب، و أنحاء تصرفاته في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ونحو ذلك بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان و وجوه تصرفات الألفاظ والمعاني [40] ص71.

3- انصرفت عناية الأصوليين إلى إدراك لغة النص، والتعرّف على أسرارها في التعبير عن المعاني ومعرفة ما تشير إليه من قريب أو بعيد، فاللفظ والمعنى في تصور الأصوليين هما دليل الحكم.

4- لا يتناول الأصولي الحقيقة والمجاز في اللغة من ناحية الوضع الأول للألفاظ إنما ينظر إليها من ناحية الاستعمال، واستقرار الدلالة مما يحدد حقيقة اللفظة أو مجازها.

5- وردت لفظة الاستعمال في مسائل اللغويين والأصوليين إلا أنها لم تلق تعريفاً يضبطها ويحددها.

6- إن الوضع هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كما أنّه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه، أي تكون العلاقة اعتباطية، وهذا ما نجده في الدراسات الحديثة (العلاقة اعتباطية).

7- تعتبر الظواهر اللغوية من مشترك وترادف وتضاد واشتقاق من المسائل التي نالت القسط الوافر في الدراسات الأصولية، وبفضلها كانت هناك اختلافات وتوافقات بين علماء الأصول مما تولد عنه نتائج مفيدة للمصالح الإنسانية، وفتح الباب للبحث واستنباط الأحكام الشرعية من خلالها.

وهذا المخطط هو ملخص لنظرة علماء الأصول لمسألة اللفظ والمعنى

الوضع و الاستعمال عند الأصوليين.

اللفظ و المعنى

1. باعتبار الوضع =

2. باعتبار الاستعمال=

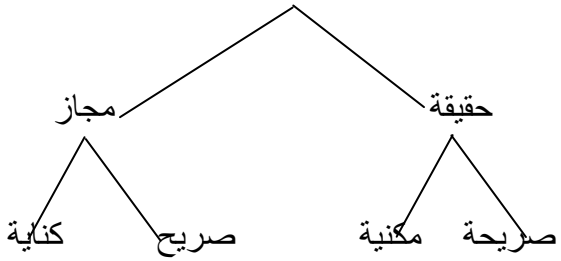

3. باعتبار درجة الوضوح على الترتيب

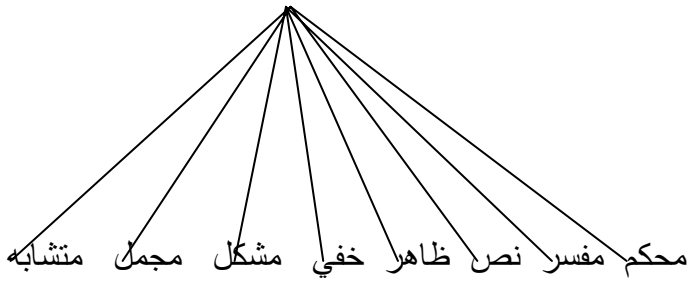

[35] ص61-62.

2.2- ثنائية الوضع والاستعمال عند النحويين

لاشك أن السبب الرئيسي لنشأة النحو العربي هو ظهور اللحن على ألسنة العامة، حصل ذلك بعد الفتوحات الإسلامية، ودخول الأعاجم من فرس وأحباش وروم الإسلام، فاختلط العرب بالعجم وفي هذا يقول الزبيدي: " كانت العرب في جاهليتها وصدر من إسلامها تبرع في نطقها بالسجية، وتتكلم على السليقة حتى فتحت المدائن ... فوقع الخلل في الكلام، وبدا اللحن على ألسنة العوام" [44] ص 140.

فنشأ من هذا الاختلاط الاجتماعي، اختلاط لغوي، فدَّب الفساد على ألسنة العرب وأبنائهم الناشئين، وفي طليعة ذلك البصرة والكوفة وبغداد ولما كانت البصرة أول مدينة مصرت في الإسلام والعراق كانت أسبق إلى هذا الاختلاط، وانتشار الخطأ والفساد في الألسنة، فكانت الداعية فيها إلى نشأة ضوابط لسانية تصون ألسنتهم من الخطأ [13] ص57. فكان أبو الأسود الدؤلي هو واضع النحو باتفاق أغلب الروايات وكتب التراجم تؤكد ذلك، على أنّه هو مؤسس وضابط القواعد النحوية، وقد ذكرت طائفة من الرواة أنه فعل ذلك بإشارة من الإمام علي كرم الله وجهه، إلا أن بعض الروايات الأخرى تنسب وضع النحو إلى بعض تلاميذه، كنصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، والخليل بن أحمد الفراهيدي "ولعل السبب في هذا الإطلاق هو أن نصر بن عاصم كان له باع طويل في هذا العلم حتى بدا وكأنه واضعه والمقصود بالوضع في كلام هؤلاء الرواة ليس الوضع الأول، إنما المقصود به هو عمق الدراسة فيه أما عبد الرحمن بن هرمز، فإنه أول من أظهر النحو بالمدينة المنورة بعدما أخذه من أبي الأسود الدؤلي، ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض الرواة ينسبون إليه وضع النحو العربي [45] ص74.

وعليه يمكن القول أنّ أبا الأسود الدؤلي هو واضع النحو باتفاق أغلب الروايات، ويعود فضل تطوره إلى من جاء بعده أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وغيرهما ممن عُني بتحديد قواعده وضبط طرائقه بالتحليل والاستقراء والاستنتاج.

كما أنّ أبا الأسود قام بتنقيط المصحف بإشارة من زياد بن أبيه حين سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: " أنّ الله بري من المشركين ورسولُه" [1].

بكسر اللام من (رسوله) فقال: ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا فرجع إلى زياد الذي كان والياً على العراق أنذاك، وطلب منه كاتباً لقنا، فقال له أبو الأسود: " إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين، وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه، لون المداد الذي كتبت به الآيات" [13] ص54.

وبهذه المهمة العظيمة المتمثلة في نقط المصحف شكلاً وإعرابا قلّ الخطأ واللحن بين العوام، وأصبح بعد ذلك علما يدرس في المدارس والمساجد فنما وتطور وأضيفت إلى هذه القواعد والضوابط قواعد وأسس أخرى أضافها تلاميذته، نصر بن عاصم الليثي الذي وضع نقطا جديدا على حروف المصحف يميز بين الأحرف المتشابهة في الرسم [ب، ت، ث، ج، ح، خ ...] منسقا بين مجموعات الحروف نقطا بعضها من فوق وبعضها من تحت حتى استكملت الحروف أعجامها وهو المعروف إلى اليوم وسمي هذا النقط نقط الإعجام وبعدما نقط أبو الأسود نقط شكل وإعراب ونقط نصر بن عاصم نقط إعجام استطاع المسلمون صيانة القرآن واللغة من اللحن [13] ص55.

ويعتبر القرآن الباعث الأساسي لتطور النحو العربي، فاهتمام الدارسين بأحكامه ومحاولة فهمه وتفسيره حفزهم على تدوين الفقه والحديث، وبذلك نشأت العلوم المتعلقة بهما، ولم تنقض المائة الثانية حتى كان للفقه كتبه ومذاهبه وأصوله، تزامنا مع نشأة وتطور النحو الذي دُونَت وتُسِقت أبوابه وفصوله.

ويرى ابن خلدون " أنّ أركان العلوم اللسانية أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة، إذ مَأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب، فلابد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لم أراد علم الشريعة " [46] ص445.

والنحو هو "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" [47] ص 45.

و من هذا كله نعرض الثنائية التي يقوم عليها منطق النحو عند النحاة وقد عرفنا اللغة بأنها النظام الكامن في الذهن قبل أن يخرج للاستعمال وبأنها جملة القواعد والقوانين الموجودة ضمنيا في ذهن المتكلم، وأن الكلام هو الاستعمال الفعلي لها، حيث يمكن القول أن هذه اللغة يحكمها نظام باطني يخفيه تنوع الاستعمال وكثرة الفروع والشواذ. وعلى حد

اعتقادنا أن هذه اللغة لابد أن تكون من وضع واضع حكيم، ولولا ذلك لم تكن لتظهر على هذه الصورة من النظام والانسجام وارتباط الفروع بالأصول، إذ يقول سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" [48] ص 32. ويقصد بذلك: " أن الغاية من هذا القياس التفسير والتعليل واكتشاف العلاقات التي تربط الفروع بالأصول، ولكنه لا يمكن إجراؤه إلا انطلاقا من أصول لأنها ثوابت جردها النحاة المؤسسون وقامت في وعيهم، وكلما صادفوا كلاما في العربية خالفها وخرج عنها ردوه إليها بهذا الضرب من القياس غالبا، لأنهم ينطلقون من افتراض أنّ تلك الاستعمالات اللغوية التي تخالف أصولهم لابد أن تكون محمولة عليها بوجه من الوجوه، وليست تجري في الكلام بمعزل عنها ودون أن تربطها بها أية علاقة، وإلا لكانت هذه اللغة بلا ضوابط ولا نظام، ولا انسجام، ولاعتراها التناقض، وأفسد ذلك عليهم اعتقادهم أنّها من وضع واضع حكيم " [49] ص 21.

ودعا سيبويه إلى انتحاء سمت كلام العرب واستعمال ما استعملوا وترك ما تركوا. ويقول " فأجر الأشياء كما أجروها" [48] ص 419 ويقصد بذلك متابعة كلامهم على ما هو عليه ويقول: " فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا" [48] ص 414، كما أكد ابن جني ذلك بقوله:" إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه ولم يسمع أحدا بعد ذلك العدول عنه، وعلة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتتأمله فتعجب منه وتأنق لحسن الصنعة فيه" [9] ص362.

فمن خلال ما تقدم نقول أن ما شذ من الكلام عن الأصول يرجع لعلة جرت على وجه من القياس يرد نفورها إلى نظام من العلل يربط الفروع و وجوه الاستعمال المعدولة عن الأصل بتلك الأصول.

تعريف السماع:

هو ما ثبت في كلام العرب مما يوثق بفصاحته هو كلام الله القرآن الكريم،والحديث الشريف، وكلام العرب وشعرهم قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى القرن الرابع بعد ابن جني (392هـ) الزمن الذي فسدت فيه الألسنة بكثرة المولدين، هذا اصل نقلي والبقية عقلية [47] ص48.

إن النحو العربي الذي وضعه النحاة الأوائل ينبني في جوهره على تصور منطقي رياضي، وبفضل هذا التصور استطاع الخليل بن أحمد ومن تلاه أن يحللوا اللغة تحليلاً دقيقا جداً، وأهم مفاهيم هذا التصور: أصل الوضع والاستعمال.

1.2.2- أصل الوضع في النحو:

هو ثابت من الثوابت التي جردها النحاة بما تعددت صوره من الكلام في الاستعمال، فهو إذن ثابت من ثوابت التحليل اللغوي يرد إليه ما اختلف وتغاير في الاستعمال وبه تعرف الفروع، وفي ذلك يقول ابن جني: " إذا عرف الأصل قرب الفرع" [50] ص 130 وهو أيضا وسيلة للوصول إلى الاقتصاد في العلم، فالنحاة أقاموا صرح النحو باستنباط الأصول وهي تسمى " أصول الوضع"، وإنما تعقد القواعد على الأصول وليس على الفروع، فالفاعل اسم مرفوع أسند إليه الفعل و جاء بعده فهذا تعريف معقود على الأصل، ولكن الفاعل قد يأتي مصدراً مؤولاً، عرفوا ما جرى على هذه الأصول من تغيرات، ثم قاموا بتفسير ما خرج عن الأصل في الاستعمال، ففي الإعراب نقول: (أن تأتي) مصدر مؤول في محل رفع فاعل، معناه كان ينبغي أن يكون في أصل الوضع اسماً مفرداً معرباً، إلاّ أنه في الاستعمال جاء على هذه الهيئة المغايرة: إذن فالتحليل اللغوي عند النحاة الأوائل جاء على هذا الشكل:

مقابلة الأصول بالفروع ⟵ اكتشاف التغيير ⟵ وتفسيره.

يقوم أصل الوضع على أنّ القياس يطرد في أصل الوضع وقسمة التركيب فيخرج منها المهمل والمستعمل.

أمّا الاستعمال: فيعرّفه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: " هو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في الخطاب" [26] ص38. ومعناه أن الوضع موجود في ذهن المتكلم ولكنه يخرج للاستعمال بكيفية محددة، فالاستعمال قد يطابق أصل الوضع أو النظام المختزن في ذهنه وقد يغيره، مثلاً: الحروف الأصلية تسعة وعشرون حرفا قد تؤدي بطرق مختلفة في الاستعمال: فالجيم لها صورة مجردة في الأصل، ثم تخرج بكيفيات مختلفة في الأداء، وهذا ما يجري أيضا في مستوى الكلمة والجملة، إلا أن أصل الوضع قد يكون نفسه الاستعمال: كقولنا: يكتب، أما يَعِدُ؛ ففي أصل الوضع تقول: يُوعِدُ تغيرت في واقع الخطاب بحذف الفاء.

المهمل:

موجود في اصل الوضع وليس في الاستعمال، اقتضاه منطق النحو ورفضه الاستعمال لعلة، والمهمل أيضاً، هو ما أمكن أن يكون ولم يكن لعلة.

يقول ابن جني: " وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير" [9] ص398 " ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج إلى الاستعمال" [9] ص362 ، ويقول: "واعلم أنك إذا أداك قياسك إلى شيء ما، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه" [9] ص135.

ومعنى هذا أن القياس قد يعطي نتيجة ما ، إذا طابقت كلام العرب أخذنا بها، وإذا خالفت أهملناها، وهناك من المهملات ما تراجع، وأخرى لا تراجع.

وفكرة المهمل ناتجة عن منهج النحاة في التحليل اللغوي، ومن مبادئه الافتراض حيث يفترض علماء العرب فروضا ينبغي أن تكون عليها الظاهرة اللغوية، ثم ينظرون إلى الواقع ليتأكدوا من صحته، لذلك يرفض الوصفيون المهمل لأنهم ينظرون إلى ظاهر النص، ويقولون أن المهمل: هو ما كان موجودا في الأصل وليس في الاستعمال، والنحاة العرب حجتهم أقوى في الأصول المقدرة غير المستعملة لأنهم أحالوها لعلة، نحو (نقد انتقد) ثم (وصل اتصل)، والمفروض أوتصل لأن في القياس تبقى الحروف على حالها ثم نضيف الهمزة والتاء والمتوقع في القياس وتصل، والموجود في الواقع (الاستعمال) اوتصل، ففي الاستعمال خرج مغيراً،ولهذا السبب عرف الدكتور الحاج صالح الاستعمال "بالكيفية".

إن التمييز بين أصل الوضع والاستعمال أدى إلى القول بالمهمل، وموقف النحوي منه أنه يعلل سبب إهماله. والمهمل هو ما كان محتملا في أصل الوضع ولم يخرج للاستعمال.

معناه أن كل الممكنات حضرت في ذهنه فعلا ثم أخذ يختار أجودها وما يناسب حكمته لأنه حكيم. كما أدى هذا التمييز إلى اكتشاف ضربين من القياس: قياس في أصل الوضع، وقياس في الاستعمال، وهذا كله من اكتشافات الخليل –رحمه الله- كقولنا: اقترب جاءت على القياسين = معناه = جاءت على القياس في أصل الوضع والقياس في

الاستعمال، وإذا قلنا: " ازدجر" جاءت على القياس في الاستعمال فقط، وأما مَقْوُوْلْ، فجاءت على القياس في أصل الوضع وفي الاستعمال مَقُولُ. فمتى ينتقل القياس من أصل الوضع إلى الاستعمال؟

ينتقل القياس من أصل الوضع إلى الاستعمال عندما تكون العلاقة بين الأصل والفرع علاقة تحويلية وعندما يحكم هذه العلاقة قواعد مطردة، والقاعدة في المثال السابق(ازدجر): هي قلب التاء دالا عندما تكون فاء "افتعل" زايا، وهذا قياس أطرد على وتيرة واحدة وهي :في "باب افتعل".

و هذا اكتشاف لحقيقة، أن العربية تخضع لنظام مضبوط، لأن القياس كالقالب يعطينا جميع الممكنات، فيختلف الاستعمال عنه لأنه يقتضي قوانيناً تختلف عن القوانين التي يقتضيها أصل الوضع الذي يقوم على ممكنات القياس والقسمة، والاستعمال يقتضي مطابقة الكلام ما يقتضيه الحال وهذا هو منطق الاستعمال، والجامع بين منطق النحو ومنطق الاستعمال هو أن هذا الاستعمال في النهاية هو الفيصل في الأحكام لقول ابن جني: " السماع يبطل القياس" [9] ص119. ففي تأدية بعض الأصول الممكنة في أصل الوضع يهملها تماماً الاستعمال مثل: صيغة فِعُل في قسمة الثلاثي: " لأن الانتقال من الكسر إلى ضم فيه ثقل" [48] ص335، أو يغير بشيء آخر مثل فَقُرَ التي استغنى عنها "يافْتَقَرَ" أو نوع آخر في أصل الوضع متروك التلفظ به كما هو لأنه مغير، نحو مَقْوُوْلْ ففي الاستعمال يقول: مَقُول.

النتيجة: الاستعمال ينتهي إلى إهمال الأصول الثقيلة ويستغني عن بعضها بغيره.

وبهذا المنطق الرياضي الدقيق القائم على فكرة الممكن والمحتمل حاول الخليل أن يجعل اللغة ظاهرة من ظواهر الكون، أي أن الواقع اللغوي يخضع لنظام فيكون حالة خاصة من أحوال الممكن، وما ترتب عن هذا المنطق القول: بالمهمل، والتقدير، وهما ناتجان عن ثنائية (الوضع والاستعمال).

والتقدير:

عند سيبويه يمثل عمليات ذهنية يجريها على استعمالات مختلفة في الكلام اختلافا يخفى تحته علاقات تفريعية ونظاما لا يهتدي إليه بدونه أي بدون التقدير " وإذا عرف الأصل قرب الفرع " [9] ص119. وأصل ما هو مغير من الكلام يعرف بالتقدير وهذا التقدير يجري بالحمل على نظائرها الصحيحة [49] ص196.

إذن التقدير عملية عقلية ذهنية يرد بها النحوي الكلام المعدول عن الأصل إلى الأصل.

قسمة التركيب Combinatory:

يعرفها العلامة الأستاذ الحاج صالح بقوله عبارة عن استفراغ كل ما تحمله العناصر الأصلية من التراكيب، فباب **فَعَلَ** هو أحد المثل التي تنتج عن الجداء الديكارتي = { ف x فتحة، ضمة، كسرة} x { ع x فتحة، ضمة، كسرة، سكون} فحاصله هو 12/12 مثالا منها فَعُلُ [50] ص4 ، أو " هي كل الممكنات الذهنية التي تخرج من وضع جملة من العناصر اللغوية على هيئة معينة ومثل ذلك ما يمكن أن يؤلف من الكلمات المهملة والمستعملة من ثلاث حروف معينة باحتمال كل ترتيباتها... ومثل ذلك أيضا الصيغ الممكنة في القسمة عقلا للاسم الثلاثي مما هو مستعمل أو مهمل، وهي اثنتا عشرة صيغة منها: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ .... ولا تستعمل منها صيغة فِعُلَ وصيغة فِعُلْ [49] ص18، لأن الانتقال من الكسر إلى الضم ثقيل ومنها عشرة مستعملة واثنان غير مستعملة.

أما القياس: " فهو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة " [47] ص47 مثل رفع ما لم يسم فاعله فنقول اسم أسند إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل.

فالفاعل أصل مقيس عليه، ونائبه فرع مقيس، والحكم الرفع والعلة الجامعة الإسناد.

" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت " قام زيد" أجزت ظرف بِشْرٌ، وكَرُمَ خَالِدٌ " [9] ص25.

والقياس عند الدكتور الحاج صالح هو: " المعقول من هذا الوضع أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع) [51] ص38.

نلاحظ أن تعريفه للقياس دقيق دقة الرياضي المتحرج لحدود وقواعد العلم البحت، إذ يرى أن القياس هو ذلك المعقول من الوضع. وإذا كان الفقيه في اللغة يضع اللفظ بإزاء المعنى فإن النحوي يضع القواعد بإزاء القياس.

وقد أجمع النحاة على أن للقياس أربعة أركان تتمثل في الأصل، وهو المقيس عليه والفرع وهو المقيس والحكم وعلة جامعة. وكما رأينا في أصول الدين الخمر ← أصل، و النبيذ ← فرع ، والحكم التحريم، و العلة ← الإسكار، وإذهاب العقل، كذلك الأمر بالنسبة للنحو.

الأصل: ويعرفه الرماني: " هو الأول يُبْنَى عليه ثان " [52] ص 73. أي أنه قائم بذاته مرتكز على نفسه لا يحتاج أن يُبنى على غيره، ويعرفه الدكتور الحاج صالح في مقابله:" هو ما يبنى عليه ولم يبنا على غيره، وهو أيضا ما يستقل بنفسه أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده، ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه فله العلامة العدمية على حد تعبير اللسانيات الحديثة والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل" [53] ص12.

نلاحظ أن التعريفين شبه متطابقين، إلا أن تعريف الأستاذ الحاج صالح أدق وأشمل من تعريف الرماني، فالأصل ما يستقل بنفسه أي يمكن أن يوجد في الكلام، وحده ولا يحتاج إلى علامة ليمايز عن فروعه فله العلامة العديمة على حد تعبير اللسانيات الحديثة، معناه أنه من الثوابت وأن الفرع يبنى على الأصل، جرده النحاة فأصبح ثابت من الثوابت، ترد عليه الفروع وتعلل من خلاله، يقول: ابن جني: " إذا عرف الأصل قرب الفرع" [54] ص45. نحو اجلس و اعرف و انزل على صيغة افعل أصل الفرع يبنى عليه بتغير، فنقول " قف" فرع مبني على أصل بتغير (أوقف) حيث طرأت عليه عملية تحويلية تتمثل في حذف الهمزة والواو، وهذا التغيير يكون أيضا في إيصال أوصال بقلب أو إبدال الياء أو إبدال التاء دال نحو : ازتحم ازدحم.

أو إبدال التاء طاء نحو: اصتدم ←اصطدم، ونقيس على هذا الكثير في كلام العرب.

واعتبر تمام حسان في كتابه الأصول: " الأصل: هو المطرد سواء أكان أصلاً أم فرعاً، والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معاً، أما الاطراد في السّماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن

يـرى قلـيلاً أو نـادراً أو شـاذاً، والاطـراد فـي القيـاس: موافقـة المقـيس عليـه لقاعـدة سـواء كانـت هـذه القاعـدة أصـلية كقاعـدة رفـع الفاعـل أو فرعيـة كقواعـد الإعـلال أو الإبـدال والحـذف إلـخ..." [55] ص180.

فمـن قولـه هـذا نسـتخلص أنـه يمكـن للأصـل أن يكـون فرعـاً إذا اطـرد عنـد العـرب استعمالاً.

و عليه فأركان القياس هي أصل وفرع وحكم وعلة وهذا المخطط يبين ذلك:

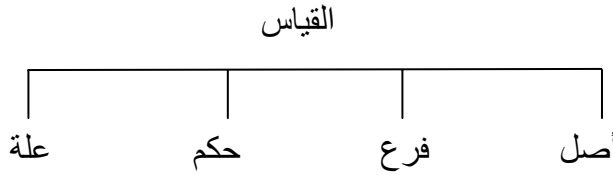

وخـروج الفـرع عـن الأصـل لـه علـة، ذلـك لأنّ العلـة هـي: تبريـر التحـول عـن الأصـل إلـى الفـرع لعـوارض الاسـتعمال التـي تتمثـل فـي الحـذف والإبـدال والإعـلال والإدغـام. " فالأصـل فـي محتـوى الوضـع قـد تصـيبه عـوارض الاسـتعمال، وهـي عوامـل جـد طبيعيـة أولهـا قوانينهـا الخاصـة وعليـه فقـد تخضـع لقيـاس آخـر إذا كثـرت واطـردت، وهـو قيـاس منـاقض لـبعض مقـاييس الوضـع ونـذكر مثـال القلـب والإبـدال والإعـلال والإدغـام وغيرهـا فـي مسـتوى الأصوات والصيغ" [56] ص38-39.

و يحـدد العلامـة الأسـتاذ الحـاج صـالح قـوانين الاسـتعمال فيقـول: " أسـاس القـوانين التـي بنـى عليهـا الاسـتعمال اللغـوي همـا هـذان المبـدآن المتـدافعان: الاقتصـاد فـي المجهـود العضـلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل و البيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه.." [56] ص39.

ويقصـد بالجهـد العضـلي الخفـة فـي اللسـان باعتبـار العربـي ميـالا إلـى التخفيـف رافضـا للاسـتثقال، أمّـا القـانون الثـاني الـذي وسـمه بالبيـان وهـو أمـن اللـبس أي إفصـاح المرسـل عـن غرضه للمرسل إليه، وعليه فقوانين الاستعمال تتمثل في مبدأين هامين هما:

1. الاقتصاد في الجهد العضلي لعضو اللسان (التخفيف).
2. أمن اللبس.

كمـا أن الأصـل قـد يوافـق القيـاس وقـد يخالفـه إذ يقـول ابـن جنـي: " ومـن ذلـك امتنـاعهم مـن اسـتعمال اسـتحوذ معـتلاً وإن كـان القيـاس داعيـاً إلـى ذلـك ومؤذنـاً بـه لكـن عـارض فيـه

إجماعهم على إخراجه مصححاً، ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه كاستقام واستعان" [9] ص394.

كما حدد سيبويه الحد بمعنى الأصل إذ يقول: " ومما قلبوا الواو فيه ياء ديار وقيام، وإنما كان الحد قيوام و ديوار وقالوا قيّوم وديورّ، و إنما الأصل قيووم وديوور، لأنهما على فيعال وفيعول" [48] ص367.

و من هذا القول نلاحظ أن سيبويه يسمي ما جاء على أصل الوضع الحدّ أو حد اللفظ و مفهوم المثال والحد هو حملنا كل هذه الجمل بعضها على بعض كما فعل سيبويه، وبذلك تظهر موازاة تامة بين العناصر لأن إجراء الشيء على ما هو بمنزلة حتى و لو كان مختلفاً عنه تماماً يكشف لنا البنية اللفظية الجامعة أي التي يشترك فيها العدد اللانهائي من الجمل، وهذا هو الذي يسميه النحاة في مستوى الجملة هاهنا قياساً ومثالاً وحداً وأصلاً تبنى عليه وتتفرع عليه الفروع فهو بالنسبة للجمل كالبناء والوزن، و(المثال) بالنسبة للكلمة [57] ص14.

2)الفرع:

يعرف ابن جني المقيس فيقول: " هو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً ألا ترى أنك إذا سمعت " قام زيد" أجزت أنت ظَرُفَ خالد، حَمِق بشرُ، وكان ما قلته قسته عربيا كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع" [54] ص180. فالفرع هو الأصل مع تغير طرأ عليه في الاستعمال، والعلل نفسها أمن اللبس، التخفيف ومراعاة مقتضى الحال. و قسمه أبو المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي إلى:

1. مقيس غير مسموع عن العرب.
2. و مسموع غير مطرد [58] ص26.

و ورد في الخصائص باب تعارض السماع والقياس، إذا تعارضا نَطَقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قال الله تعالى:"استحوذ عليهم الشيطان" فهذا ليس بقياس، لكنه لابد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثمّ إنّك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام = استقوَمَ ، ولا في استباع = استبيعَ [9] ص117.

فلما كان استحوذ خارجا عن معتل أعني حاذ يحوذ، وجب إعلاله، إلحاقاً في الإعلال به كذلك باب أقام ، وأطال، واستعاذ، واستزاد، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل [9] ص118.

" والعلة في وجوب إعلاله و إعلال اسْتَنْوَقَ، واسْتَفْيَلَ، و اسْتَيْتَسَت أنا قد أحطنا علماً بأن الفعل إنما يشتق من الحدث لا من الجوهر" [9] ص119.

ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرداً في الاستعمال قولهم: الحوكة، والخونة، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير مُتَأب، ولا تقول على هذا في جمع صائم، صومه، وقائم، قومه، ولو جاء على فُعْلَةٌ ما كان إلاّ معلاً، و قد قالوا على القياس = خَانَةٌ [9] ص123. ويعلل ابن جني هذا الشذوذ فيقول و عِلّتُهُ عندي قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، فإذا صَحَّحَتْ نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة.

وعليه فإنه إن شَذّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله [9] ص123-124.

2.2.2- الفرق بين الأصل و الفرع

الفرع يأتي في الكلام على أحوال وأوضاع نقلت عن أحوال الأصل وأوضاعه، فالأصل أكثر تصرفاً من الفرع في الكلام، إذ له أوجه و أحوال تفوق الأحوال والأوجه التي للفرع – وهذا هو الفرق بالنسبة للجملة- نحو "كان" أصل الباب إنّها تأتي تامة، ناقصة، زائدة على أحوال و أوجه كثيرة نحو:

1) ما كان أعدل عمر ⟵ زائدة (تكثر زيادتها في باب التعجب).

2) كان النهار متعبا ⟵ ناقصة.

الأصل يستحق الحكم بذاته والفرع يستحق الحكم بغيره نحو:

ليس – أصل ⟵ ما فرع.

- الأصل ما له العلامة العدمية والفرع ما له العلامة اللفظية.

كالتنكير – أصل نحو X رجل.

والمعرفة – فرع نحو =الرجل

والتذكير – أصل نحو مسلم X

والتأنيث – فرع نحو مسلمة.

- الأصل ثابت والفرع متغير و متحول عن الأصل نحو مَلُوُوْمُ ـــــــمَلُوْمْ .

فما جاء على أصله لا سؤال عن علته، أما الفرع فيعلل ويقدّر أيضاً عند الضرورة نحو " أُدْخُلْ" أصل أما : أأخُذْ" و " أُؤْكُلْ" فهي أصول غير مستعملة لأنها جاءت على صيغة أفْعَلُ فحذفت منها همزة الفاء و ألف الأمر لثقله فتقول خُذْ ، كُلْ.

وعليه نستنتج من هذه المقارنة أنه قد تكون العلاقة بين الفرع والأصل علاقة مشابهة نحو ما الحجازية بليس و الفعل المضارع بالنسبة لاسم الفاعل يعمل عمله، و قد تكون علاقة تحويل نحو، يَقُومُ ـــــيَقْوُمُ أو قلباً مكانياً يَئِسَ أيِسَ وعوارض الاستعمال كثيرة وعديدة سبق عدّها.

وهذه الأصول التي تخرج من القسمة بعضها مستعمل وبعضها غير مستعمل فاختاروا من اللغة أخفها و أحسنها، لذا حاول النحاة أن يجعلوا النظام النحوي كله أصولاً وفروعاً انطلاقاً من فكرة أن واضع اللغة حكيم.

و الأصول المقدرة غير المستعملة لا تخرج لاستعمال ويشترك فيها جميع المتكلمين وهي متصورة في عقولهم إلاّ أنّها لا تخرج فهي موجودة ضمنياً، أما التوّهم فإننا نفسره و نحفظه ولا نقيس عليه، فهو نتيجة قياس خاطئ يحصل من بعض المتكلمين وهو شاذ، يخرج عن الاستعمال وهو قياس خاطئ والاشتراك بينهما أنه كلاهما ناتجان عن القياس، فالأصول المقدرة هي من القياس الصحيح موجودة في الوضع لا في الاستعمال، أمّا التوهم فهو نتيجة قياس خاطئ يخرج للاستعمال. الفرق الأساسي المهمل لا يخرج للاستعمال والتوهم يخرج للاستعمال وهو شاذ ولا يقاس عليه.

والأصل عند النحاة ضربان مستعمل و غير مستعمل فاللفظ قد يجئ على أصله في الاستعمال أي على ما يقتضيه الأصل الذي جرده النحاة إذ إنَ المتكلم لا ينطق الأصل واحداً في جميع الحالات، و إنما يسعى إلى الاقتصاد في الجهد بواسطة الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب [55] ص139. و نحو ذلك من العمليات التحويلية التي تجري على الأصل

فمثلاً " قال" التي تستعمل في الاستعمال ترد " قَوَلَ" في أصل الوضع الكامن في الذهن. والأصول غير المستعملة ثلاث أضرب.

1- ضرب غير مستعمل لتعذر النطق به نحو حِبُك، دُئِل.

2- ضرب لم يستعمل لثقله فهو أصل مهمل كبعض الأحوال التي تجيزها القسمة التركيبية ولم تخرج للاستعمال لثقلها نحو مقوول، طَوُل وقَوَم.

3- وضرب ترك لأن في الكلام ما هو بدل منه ناب عنه فأغنى عن ذكره مثل وَدَعَ، وَذَرَ استغنت عنها واستعملت ترك [9] ص99-266-391.

لقد كان العربي يعلل كل ما يخرج عن الأصل، ومن ذلك قول سيبويه: " هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء و ذلك إذا سكنت، وقبلها كسرة ومن ذلك قولهم الميزان والميعاد، وإنما كرهوا الواو مع الياء في ليّة و سيّد أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو فِعُلُ [48] ص325.

فأصل الوضع لميزان ← مِوزان ولميعاد ← مِوْعَادْ حيث كرهت العرب استعمالها لثقل الكسرة مع الواو و كذا الياء مع الواو في سِيود فاستعملوها سيّد فقلبوا الواو ياء. و سنوضح ذلك في هذا الجدول الحملي:

أولا: ما اجتمع فيه ساكنان

أصل الوضع	الاستعمال	العملية التحويلية نوعها مع التعليل
سَمَاْوْ	سَمَاءْ	قلب الواو ألفاً ←سماا ←حركت الألف الثانية فقلبت همزة فصارت سماء ←لإلتقاء الساكنين
مَبْيُوع	مَبِيعْ	نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت ←مَبْيُوعْ وكسرت الفاء لتناسب الياء ولالتقاء الساكنين حذفت واو مفعول
مَصْوُوغ	مَصُوغٌ	نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت ←مَصُوْوغٌ ولالتقاء الساكنين حذفت واو مفعول.
مَهْيُوب	مهيب	نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت ←مَهْيُوبْ ولإلتقاء الساكنين حذفت واو مفعول
مَخْيُوط	مَخِيْط	نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت ←مَخْيُوط ولالتقاء الساكنين حذفت واو مفعول
مَصْوُوْنْ	مَصُونْ	نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت مَصُوْوْن و لالتقاء الساكنين حذفت واو مفعول .

ما نتصوره وبنته عليه أبدا من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلّة وذلك نحو مبيع، ومكيل، ومقول، ومصوغ.

ألا تعلم أنّ الأصل مَبْيوع ومكيول، ومقوول، ومصووغ، بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما – على الخلاف فيهما، لالتقاء الساكنين- فهذا جمع لهما تقديرا وحكما فأمّا أن يمكن النطق بهما على حال فلا [9] ص259-260.

2) مـا يمكـن النطـق بـه غيـر أن فيـه مـن الاسـتعمال مـا دعـا إلـى رفضـه وإطراحـه. [9] ص262.

أصل الوضع	الاستعمال	العملية التحويلية نوعها مع التعليل
مِوْعَادْ	ميعاد	قلب الواو الساكنة ياءًا لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة
مِوْزان	ميزان	قلب الواو الساكنة ياءًا لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة
مَوْسِرْ	مِيسِرُ	قلب الواو الساكنة ياءًا لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة
سِيوُد	سيّد	كرهوا الياء مع الواو فقلبوا الواو ياءاً ثم ←سييد ثم أدغمت الياء في الياء كما كرهوا الضمة مع الكسرة فلم يستعملوا في صيغ الأسماء الثلاثية صيغة "فِعُلْ" لثقلها مع أن قسمة التركيب تجيزها.
مَفُوُوْل	مَفُوْل	نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت مَفْوُول ولالتقاء الساكنين حذفت واو مفعول.
قَوَلَ	قَالَ	إبدال الواو ألفاً لأن العرب لم تستعمل الواو بعد الفتحة.
جري	جرى	حذفت الياء للثقل وقلبت ألف مقصورة.
قَقَرَ	اقْتَقَرَ	استغناء العرب عنها.

ومنهـا مـا يمكـن النطـق بـه إلاّ أنّـه لـم يسـتعمل، لا لثقلـه لكـن لغيـر ذلـك: مـن التعـويض منـه، أو لأن الصـنعة أدت إلـى رفضـه، وذلـك نحـو (أنْ) مـع الفعـل إذا كـان جوابـاً للأمـر والنهـي [9] ص263.

ومنها ما يمكن الاستغناء عنه وإبداله بشيء آخر نحو (وَدَعَ) (وَذِر).

قـال سـيبويه: و اعلـم أن العـرب قـد تسـتغني بالشـيء عـن الشـيء حتـى يصـير المسـتغني عنه مسقطا من كلامهم البتَة.

فمـن ذلـك اسـتغناؤهم بتـرك عـن (وَدَعَ) ، وَذِر، فأمـا قـراءة بعضـهم **" مَـا وَدَعَـكَ ربـك و ما قلى"** [1] و قول أبي الأسود (حتى وَدَعَه) فلغة شاذة [9] ص396.

وقد ذكرنا ذلك في أضرب الأصول غير المستعملة.

الهمزة: تثبـت الهمـزة فـي يُفْعَـلُ ويَفْعَـلُ و أخواتهـا كمـا تثبـت التـاء فـي تفعَّلـت و تفاعلـت و هذا الجدول يوضح ذلك.

أصل الوضع	الاستعمال	العملية التحويلية نوعها مع التعليل
يُؤَكْرِمُ	يُكْرَمَ	حذف الهمزة للانسجام الباب
يُؤَخْرِجْ	يُخْرَجَ	
أُؤْكُلْ	كُلْ	حذفت الهمزتان للانسجام الباب

والملاحظ لأصل الوضع في لفظة يؤكرم و يؤخرج و أؤكل، لا يسلم أبداً بأنّ أصلها قبل أن تطرأ عليها تحويلات و تخرج للاستعمال على هذا الحال، و إنما الدليل على أن الهمزة مثبت في الأصل رجوعهم في الشعر اضطرارياً لذكرها مثل قول الراجز خطام المجاشعي:

وَصَالِيَات ككما يُؤثفِين وَإِنَمَا هِي مَنْ أثْفَيَتْ [48] ص279-280.

فالأصل والقياس أن تثبت الهمزة في يُفْعِل ويُفْعِلُ يؤْثفين أخرجه على الأصل فأثبت الهمزة.

فهذه الأصول في أصل وضعها عند العرب وإن تستعمل فهي موجودة في النظام اللغوي الكامن في عقولهم، وعلى النحوي محاولة استنباطها واكتشافها وإخراج عللها ويؤكد ابن جني ذلك بقوله: " ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعد ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه، وذلك قوله:

صَدَدْتُ فَأَطْوَلتَ الصُدُودَ وقَلَمَا ... وصَالُ عَلَى طُولِ الصُدُودِ يَدُومُ.

فالشاعر هنا أورد لفظة طول كما جاءت في أصل الوضع طول←أطولت و هذا كما قال ابن جني يدلك على أن أصل أقام أقوم، و هو الذي نومئ نحن إليه و نتخيله، فرّب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، و لعلّه إنما أخرج على أصله فَتُجُشِّم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولوية أحوال أمثاله [9] ص257.

الإدغام:

أصل الوضع	الاستعمال	العملية التحويلية نوعها مع التعليل
شدد	شدّ	أدغم الحرف الأول في الثاني للثقل.
ظنن	ظنّ	أدغم الحرف الأول في الثاني للثقل.
وفرر	فرّ	أدغم الحرف الأول في الثاني للثقل.
استعدد	استعدّ	أدغم الحرف الأول في الثاني للثقل.
اصطبب	اصّطب	و العلة، تتمثل في الثقل عند النطق واستعمالها.
اطمأنن	اطمأنّ	// // // // // //
استطاعوا	اسطاعوا	قوله تعالى: " فما اسطاعوا أن يظهروه" [1] أصله استطاعوا فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ولقرب التاء من الطاء فأدغمت فيها، وهذا الأصل المستعمل [9] ص260.

فأنت تعلم بهذا أن أصل شّلتْ يَدَاهُ شَلِلتْ: أي لو جاء مجئ الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه، وقال الفرزدق:

ولو رضِيَت يَدَايَ بها وظَنَّتْ ... لكان علىّ في القدر الخيار

فأصل ضَنّتْ إذا ضنِنَتْ، بدلالة قوله: ضِننوا [9] ص258.

<u>على وزن استفعل</u>:

أصل الوضع	الاستعمال	العملية التحويلية نوعها مع التعليل
اسْتَقْوَمَ	اسْتَقَامَ	نقلت الفتحة من العين إلى الفاء وقلبت الواو ألفاً ←
استَعْوذَ	استعاذ	لأنّه عندما أغنى الثلاثي المجرد حذف المزيد.
استعود	استعاد	
استموت	استمات	

والدليل على أن هذه الفروع التي هي على هذه الحال في الاستعمال قد طرأ عليها عوارض الاستعمال التي ذكرناها آنفاً، أن بعض الأصول المقدرة غير المستعملة قد تخرج إلى الاستعمال في بعض ضرائر الشعر وفي بعض لغات العرب، وهذا لا يعني أن العرب كانت تستعمل هذه الأصول في كلامها و إنما السبق في المعقول لا في الزمان والعلل تثبت ذلك حيث يقول ابن السراج في كتابه الأصول في النحو: " إنما النحو أريد به أن ينحو

المتكلم إذا تعلمه، كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة" [58] ص20.

فهو عندما يقول استقراء كلام العرب معناه استنباطه وتحليل فروعه للوصول إلى الأصول وحمل النظائر على بعضها بعض.

ويصنف ابن جني هذه الأصول المتروكة الاستعمال إلى ضربين:

1) أصول يجوز الرجوع إليها عند الضرورة مثل الممنوع من الصرف ومنه إجراء بعض المعتل مجرى الصحيح نحو قول الشاعر.

لاَ بَارَكَ الله في الغَوانِي هَلْ ... يُصبْحْنَ إلاَّ لَهُنَ مُطَّلَبُ [9] ص262.

و الثاني: وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة كالثلاثي المعتل العين مثل: جاع و خاف ومثل ذلك على افتعل إذا كان فاؤه حرفاً مطبقاً أو دالاً أو ذالاً أو زايـاً [59] ص172.

نحو اصتدم اصطدم ازتحم ازدحم. ←

وسنوضح ذلك في الجدول الآتي بعد المخطط:

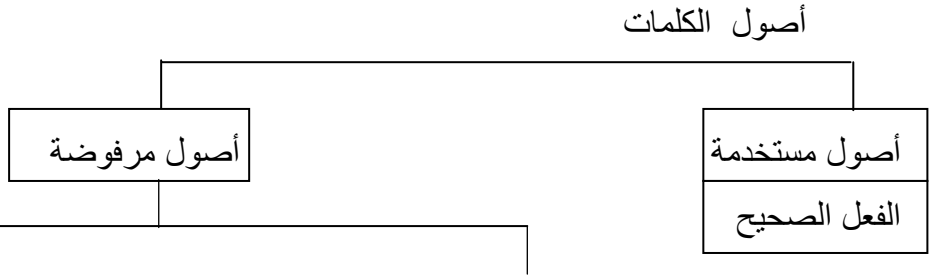

ومثل ذلك قولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل، نحو سماء وقضاء، ألا ترى أن الأصل سماوُ، و قضايُ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألفٍ زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا، وقضاا، فلما التقت الألفان تحرّكت الثانية [منهما] فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء، وقضاء [9] ص259.

حمل المعتل على الصحيح: [9] ص348-349.

أصل الوضع	الاستعمال	العملية التحويلية نوعها مع التعليل	حمله على نظائره
يَوْعِدُ	يَعِدُ	حذفت الفاء لاستثقالهم الواو وهي	يَكْسِرُ
يَوْزِنُ	يَزِنُ	بين ياء وكسرة	يَضْرِبُ
قَوَمَ	قَامَ		دَخَلَ
بَيَعَ	بَاعَ	قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما	جَلَسَ
استقومَ	استقَامَ	قبلها في الأصل (الإعلال بالقلب)	استعمل

من خلال الجدول نرى أن النحاة توصلوا إلى تقدير أصل صيغة يَوْعِدُ، يَوْزِنُ هي " يَفْعِلُ" بحملها على نظائرها الصحيحة مثل يَكْسِرُ، يَضْرِبُ، ومنها حمل الأفعال المعتلة الفاء (الفعل المثال)، مثل (يَعِدُ) ، (يَزِنُ) على ما جاء على الأصل مثل يكسر ويَضْرِب، فتوصلوا بذلك إلى معرفة موضع الحذف وهو الفاء، أما فعلاً "قَوَمَ" و "بيع"، فلقد جاءت على صيغة فَعَلَ، وقد حملت على نظائرها من الأفعال الصحيحة مثل " دَخَلَ" " جَلَسَ" وعلة القياس هي الإعلال بالقلب.

وقيست لفظة استقوم على الأفعال الصحيحة استخرج واستعمل على وزن "استفعل".

ومن الواضح، أن ابن جني والمبرد لجأا في تقدير الأصل المغير في الاستعمال إلى حمل المعتل على نظيره الصحيح وقاساه عليه، ذلك لأن للاستعمال قوانينه والتي ذكرناها سابقاً.

فالاستعمال هو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنه ليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام [56] ص38.

"فالقياس كعملية عقلية قد تؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال" [56] ص38.

إن القياس تجري عليه الألفاظ فيخرج ممكنات كثيرة بعضها مستعمل وبعضها الآخر لا يكون مستعملاً،و كل ما يخرج منه يخرج لفظه على الأصل [49] ص114.

على صيغة فاعل:

موضع الفاء	موضع الزيادة	موضع العين	موضع اللام	النوع
جَـ	ا	لِـ	سْ	جاء على الأصل
عـ	ا	و	دْ	غير مستعمل
ق	ا	وَ	لْ	

صيغة اسم الفاعل "فاعل" والتي جاءت على الأصل من الأفعال "جالس" أما ما حمل على هذه الأفعال الصحيحة قائِلْ والذي أصل وضعه "قَوَل" قاوِل، و عائد والذي أصل وضعه "عَوَد" عَاوِد.

على صيغة مفعول "مفعول"

موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام	
مَـ	كـ	تُ	و	بْ	جاء على الأصل مستعمل
مَـ	رْ	سُ	و	مْ	
مَـ	قْ	وُ	وْ	لْ	جاءت على الأصل وهي غير مستعملة
مَـ	خـ	يـ	وْ	طْ	
مَـ	عْ	يُـ	وْ	شْ	
مَـ	ل	وُ	وْ	مْ	

كل من صيغة "مكتوب" و "مرسوم" جاءتا على أصل الوضع أي مستعمل أما "مخيط" "معيش" "ملوم" في أصل وضعها "مخيوط" "معيوش" خرجت عن الاستعمال.

صيغة اسم المكان: " مَفْعَلْ"

الصيغة	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	
مَصْنَعْ	مَـ	صـْ	نَ	عْ	جاء على الأصل
مَعْمَلْ	مَـ	عْ	مَـ	لْ	
مَغْسَلْ	مَـ	غْـ	سَ	لْ	

صيغة اسم المكان مَفْعَلْ تأتي في معظم الأحيان على الأصل المستعمل ولا يشذ عنها إلا القليل النادر.

صيغة الفعل المضارع " يَفْعَلُ"

الصيغة	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	
يَعْلِفُ	يـ	غْ	لِـ	فُ	ما جاء على الأصل مستعمل
يَجْلِسُ	يَـ	جْ	لِـ	سُ	
يَصِلُ	يَـ	وْ	صِـ	لُ	
يَصِفُ	يَـ	وْ	صِـ	فُ	جاءت على الأصل
يَجْرِي	يَـ	جْـ	رِ	يُ	وهي غير مستعملة
يَشِي	يَـ	وْ	شِـ	يُ	

جاءت صيغة يَفْعِلُ في الفعل "يَعْلِفُ" " يَجْلِسُ" على الأصل وهو مستعمل أما "يَصِلُ" و "يَصِفُ" و "يَشِي" و"يَجْرِي" فهم أصول غيرت في الاستعمال على هذه الحال قياساً ترجع على حملها على نظائرها ومثل ذلك فعل "يَشِي" "يوشِي" وعلة تغيرها الثقل.

صيغة يَفْعَلُ:

الصيغة	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	
يَجْلِسُ	يَـ	جْ	لِـ	سُ	جاء على الأصل
يَطُولُ	يَـ	طُ	وُ	لُ	الفرع غير المستعمل
يَقُولُ	يَـ	قْ	وِ	لُ	

جاءت صيغة "يَفْعِلُ" في الأفعال يطول ويقول غير مستعملة فحملت على نظائرها من الفعل، "يَجْلِسُ" على الأصل.

وهناك ما جاء على صيغة "فَعِيلْ" من اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو كريم كَرَمُ، سَلَمُ سَلِيمْ، عَظُمَ عظيم، ولا تقول كارم ، سالم ، عاظم، كما تقول طويل ولا تقول طاول.

إذن اعتمد النحاة في أصل الوضع إلى تقدير هذه الأصول وحملها على نظائرها الصحيحة وقياسهم عليها مهد لهم الطريق لمعرفة هذه الأصول التي تفرعت عنها والقواعد التحويلية التي جرت عليها من إعلال وإبدال وإدغام وحذف فصارت هي القياس، ذلك لأن الاستعمال يقتضي التخفيف وأمن اللبس، لأنّه قد يطرد القياس في اللفظ المقدر على وجه ويطرد في الاستعمال على وجه آخر فيصبح هذا القياس المطرد هو القياس، ويعترض على القياس الأول ويمنعه نحو استقوم، استقام، حمل على استخرج واستعمل.

وعليه فالاستعمال صار هو القياس ومنع القياس الأول من أصل الوضع لأنه طرد على وتيرة واحدة، والذي يجري على مستوى الكلمة والصيغة يجري على مستوى الجملة إلا أننا اقتصرنا في بحثنا على مستوى الكلمة والصيغة الصرفية.

صيغة الأمر " افْعُلْ":

و هو بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمراً: اِكْتُبْ.

الصيغة	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	
افْعُلْ					
اكْتُبْ	ا	كْ	تُ	بُ	جاء على الأصل في الاستعمال
اطْلُبْ	ا	طْ	لُ	بْ	
اوْكُل/كُلْ	ا	وْ	كُ	لْ	أصول غير مستعملة
ادْنُو/ادنُ	ا	دْ	نُ	وْ	
قُلْ	ا	قْ	وُ	لْ	

من خلال الجدول نلاحظ أن حمل الأفعال المغيرة في الاستعمال: كُلْ وادْنُ وقل على نظائرها من الأفعال الصحيحة يكشف عن أصولها المقدرة ما جرى على هذه الأصول من عمليات تحويلية في الاستعمال كالحذف في أوْكُلْ، وادْنُو والإسكان بالنقل والحذف في " أقُولُ" إذن هذه الأصول لم ترد في السماع إلا أنّها محتملة في القياس وذلك بحملها على نظائرها الصحيحة لأن القياس يعطينا المستعمل وغير المستعمل [60] ص125. من الأصول كما يقول ابن جني في كتابه الخصائص: " ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به السماع" [9] ص362.

ففي النحو العربي أصول يقول بها النحاة ويقدرونها ولا تتكلم بها العرب ولم يرد بها السماع وهي كثيرة جداً يقول ابن جني:" لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها إلا أنها مع ذلك مقدرة وهذا واسع في كلامهم كثيراً، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل " قام : قَوَمَ " وهم مع ذلك لم يقولوا قط " قَوَمَ" ويقولون أن أصل "يَقْومُ" ولم نرهم قالوا: يَقْوُمُ على وجه فلا ينكر أن يكون في كلامهم أصول مقدرة وغير ملفوظ بها" [54] ص348.

يدل قول ابن جني على أن للعرب في كلامهم أصولاً غير ملفوظ بها وغير مستعملة إلاّ أنها مقدرة في النظام اللغوي المتضمن في الذهن وهذا لا يعني أن العرب نطقت بها قبل الاستعمال الحالي، وإنما المعقول ومنطق القياس يحمل على ذلك وكذا العمليات التحويلية التي جرت عليها كالإبدال والإعلال والحذف والإدغام على مستوى الصيغة والكلمة، كل هذا يثبت أن بعض الأصول سبقت الفروع (الاستعمال) في المعقول ليس في الزمان إلاّ أنّ بعض المتأخرين كتمام حسان و إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى حديثاً وابن مضاء قديما يرفضون التقدير إلا ما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه حيث يرفض هؤلاء كل ما جاء به الخليل وسيبويه وابن جني من تعليلات، مهملين في ذلك التحليل العقلي الرياضي الذي قام عليه النحو العربي والعروض على يد الخليل من التقليبات والدوائر العروضية.

ويرى الدكتور الحباس محمد: " أن نفي التعليل وإقصاءه في النحو هو نفي لجوهره ونفي نظرية العامل التي تعتبر العمود الفقري للنحو العربي ففي هذا الموقف والإنكار سذاجة ولاشك أننا في هذه الحال نُحَولُ النحو إلى لغة تُثْقَلُ بالسماع لا غير وهذا باطل لاشك فيه هذا إذا كان ابن مضاء يقصد القياس النحو، أما إذا كان يقصد أقسية المتأخرين الذين تأثروا بالمنطق اليوناني، فهو على شيء من الصحة فيما ذهب إليه" [45] ص283.

ونظن أن السبب الذي جعل هؤلاء الدارسين يثورون ضد القياس اللغوي اعتقادهم " بأن واقع اللفظة هو حروفها المنطوقة بالفعل لا الملحوظة في الذهن، و واقع الكلمة هو العلاقات بين أجزائها التي تظهر في السياق لا التي يفترضها التخيل، فالكلمة التي يلحظها

النحـوي ويقـدرها ليسـت بكلمـة علـى الإطـلاق والحركـة التـي يتصـورها فـي آخرهـا ليسـت بحركة أيضاً " [61] ص215.

و إنمـا زعمهـم هـذا يعـود إلـى عـدم فهـم هـذه المسـائل أو محاولـة الخـلاص مـن النحـو العلمـي المعقـد الـذي يبحـث فـي الخفايـا والتقـديرات لاجئـين إلـى النحـو التعليمـي الميسـر متناسـين فـي ذلـك أن النحـو التعليمـي يكبـل هـذه القواعـد ويقضـي عليهـا، ومـا جُعِـلَ العلـم إلا للتنقيـب والبحـث فـي خباياه لعلنـا نكمـل مسـار أسـلافنا للوصـول إلـى نتـائج علميـة ومبـادئ لغويـة مجديـة تخدم لغتنا وأبناء لغتنا.

و من أهم هذه النتائج نذكر ما يلي:

- أن منطق النحو يقوم على القياس وقسمة التركيب.
- إذا تأملـت حـال هـذه اللغـة الشـريفة الكريمـة اللطيفـة وجـدت فيهـا مـن الحكمـة والدقـة والإرهاف ما يجعلك تسلم بأن واضعها حكيم.
- الأصـل فـي مسـتوى الوضـع قـد تصـيبه عـوارض الاسـتعمال، وهـي عوامـل جـد طبيعيـة ولهـا قوانينهـا الخاصـة وبالتـالي قـد تخضـع لقيـاس آخـر إذا كثـرت واطـردت و هـو قيـاس منـاقض لـبعض مقـاييس الوضـع ونـذكر علـى سـبيل المثـال القلـب والإبـدال والإعـلال والإدغام وغيرها في مستوى الأصوات والصيغ [56] ص38-39.
- إنَّ للاستعمال قوانينه وقد حدّهما الحاج صالح: أولاً

1. الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل.
2. البيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه.

- ويسـمى سـيبويه مـا جـاء أصـلاً فـي القاعـدة النحويـة ومسـتعملاً اسـتعمالاً مخالفـاً لأصـل الوضـع "حـد الكـلام" ويسـمى مـا جـاء علـى أصـل الوضـع الحـدّ أو حـد اللفـظ [49] ص59.
- والأصل هو ما يبنى عليه غيره، والفرع هو ما يبنى على غيره.
- فيما يخص الأصل هناك ما يخرج للاستعمال وهناك ما لا يخرج للاستعمال.
- فـي كـلام العـرب أصـول غيـر مسـتعملة إلا أنهـا مقـدرة فـي النظـام اللغـوي المتضـمن فـي الـذهن، وهـذا لا يعنـي أن العـرب نطقـت بهـا قبـل الاسـتعمال الحـالي وإنمـا المعقـول والقياس يحمل على ذلك.

ويمثل هذا المخطط ثنائية الوضع والاستعمال عند النحاة

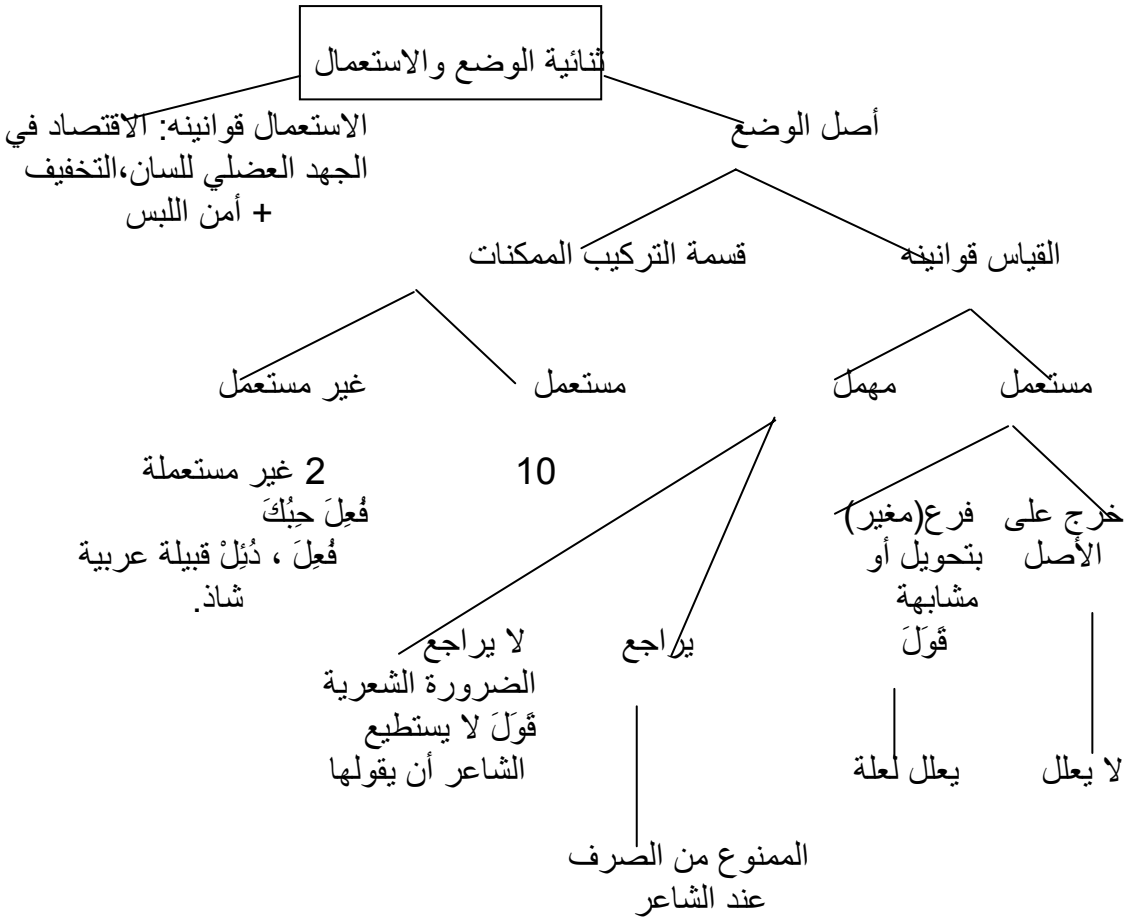

3.2- ثنائية الوضع والاستعمال عند البلاغيين

توسعت دائرة " الاهتمام بالبلاغة" فشملت النص النثري والنص الشعري فشرع العلماء يبحثون عن جوهر المعاني، وكان العرب قبل مجيء الإسلام ينطقون الفصحى وهم أرباب الفصاحة "على السليقة" فنزل القرآن الكريم بلغتهم فأبهرهم بيانه وبلاغته وانسجام أصواته وتناسق تراكيبه وحصل التحدي للعرب شعراء و أدباء وحكماء على أن يأتوا بمثله وهو بلغتهم فعجزوا، قال تعالى: **" قل لئن اجتمعت الإنسُ و الجنُ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتُون بمثله ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيرا"** [1].

ولقد ألف كثير من العلماء في البلاغة منهم الجاحظ و كتابه البيان والتبيين ت(258هـ)والجرجاني و مؤلفاه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز(471هـ) والسكاكي و كتابه مفتاح العلوم(تـ 626هـ) والزمخشري والقزويني وكتابه شروح التلخيص(تـ 739هـ) وغيرهم.و كانت

رؤى بلاغية مهمة، وحتى سيبويه (تـ 85هـ) كانت له أراء قيمة في مجال البلاغة فإذا تصفحت كتابة وجدته ينص في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف للأسباب تراها تدخل في فن البلاغة كالإيجاز والتخفيف والسعة، إذ يقول سيبويه: " وما حذف في كلام العرب لكثرة استعمالهم كثير، ومن ذلك من طعام، أي هل من طعام في زمان أو مكان" [48] ص279. كذلك جودة اللغة وبلاغتها في الاستعمال تختلف باختلاف طبقات الكلام في تأليفه باعتبار تطبيقه على المقاصد، والمعاني واحدة في نفسها وإنما الجاهل يتألف الكلام وأساليبه، وعلى مقتضى ملكة اللسان، إذا حوّل العبارة عن مقصوده ولم يحسن بمثابة المُقْعِدْ الذي يروم النهوض. ولا يستطيعه لفقدان القدرة عليه (**يعلمكم ما لم تكونوا تعلمون**) [46] ص596. والذي يهمنا من كل هذا إشكالية نالت من الباحثين اللغويين القسط الوفير من البحث، هي قضية الحقيقة والمجاز عند البلاغيين ؟ للإجابة على هذه الإشكالية نسعى إلى تعريف كل من الحقيقة والمجاز والوضع والاستعمال عند البلاغيين للوصول إلى نتيجة بخصوص هذه الإشكالية.

1.3.2- الحقيقة:

و لقد عرفها الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة بقوله: " الحدّ فيها فكل جملة وضعتها على أن الحكم المقاد بها على ما هو عليه في العقل، وواقع موقعه فيه فهي حقيقة، ولن تكون كذلك حتى تعرى من التأويل" [62] ص384. ويعرفها السكاكي في مفتاح العلوم بقوله: "هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من غير تأويل في الوضع كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص، فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه" [63] ص358. ويوضح ذلك فيقول " أنها الكلمة المستعملة فيما تدل عليه كالقرء في أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا يدل عليه بنفسه ما دام مناسباً إلى الوضعين" [63] ص359. فمن هذا القول نلاحظ أن اللفظ في الحقيقة هو الوضع الأول وقد يحتمل هذا الوضع دلالة ظاهرة تجمع بين شيئين كالجون بالنسبة للأسود والأبيض، أما تجاوز الحقيقة نحو إطلاق لفظ ثعلب على رجل ما فإن اللفظ خرج عن حقيقة الوضع الممثل في الحيوان الماكر المخادع إلى المجاز لقرينة المشابهة وهي المكر والخداع بين الثعلب كحقيقة والرجل(إنسان) كمجاز، هذا ما يجعل تعريف السكاكي يتفق مع تعريف الجرجاني في أن الوضع لا يخرج إلى التأويل و إلاّ أصبح مجازاً إن لم يحدده المعقول.

ويذهب الخطيب القزويني إلى إعادة قول السكاكي وحاول شرحه وتحليله مدعماً ذلك بأمثلة في كتابه، إذ يقول: " الحقيقة إما فعيل بمعنى مفعول من قولك حققت الشيء أحقه إذا أثبته أو فعيل بمعنى فاعل من قولك حق الشيء يحق إذا أثبت أي المثبتة أو الثابتة في موضعها الأصلي" [64] ص125. ويقصد بالثابتة، الوضع الأول للفظ والذي يمثل حقيقته ثم يتجاوز ذلك باستعماله في جمل وعبارات بلاغية مجازية تشمل الاستعارة والمجاز المرسل.

وعليه فإن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له كاستعمال لفظ الأسد في الحيوان المفترس المعلوم، وقد قسمها العلماء البلاغيون إلى ثلاثة أقسام: حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وعرفية وهذه الأخيرة تنقسم إلى عامة وخاصة.

1) الحقيقة اللغوية: وهي ما استعمل في معناه اللغوي الأصلي، وواضعها لغوي كالدعاء في الصلاة.

2) الحقيقة الشرعية: وهي ما استعمل في معناه الشرعي و واضعها الشارع الحكيم كالصلاة والزكاة والصوم والحج والزواج والطلاق للمعاني الموضوعة لها شرعاً وهي إما أسماء شرعية كما سبق ذكرها و إما أسماء دينية وهي التي تفيد الذم و المدح كلفظ المؤمن والكافر والفاسق ..إلخ.

3) الحقيقة العرفية: وهي التي لم يتعين وضعها أو هي التي وضعها أهل العرف، وتنقسم إلى عرفية خاصة وعرفية عامة.

أ) عرفية خاصة: وهي ما استعمل في معناه العرفي الخاص كالرفع والنصب والحال والتمييز في معانيها المصطلح عليها، والمعروفة عند النحاة وكالألفاظ الاصطلاحية في أي علم من العلوم.

ب) عرفية عامة: وهي ما استعمل في معناه العرفي العام كالدابة (الذوات الأربع) الموضوعة في اللغة لكل ما يدب من أنواع الحيوانات ثم استعملت في العرف للحمار والفرس، ولذلك يسبق الذهن إليهما عند إطلاقها، ويدل على الوضع الأول: اشتقاقها من دب يدبُ وصدق المشتق منه في شيء يستلزم صدق المشتق عليه واستعمالها في كل ما يدب على الأرض قال الله تعالى: " وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلاّ أمم أمثالكم " [1].

وقد اتفق أهل العلم على ثبوت الحقيقة العرفية واللغوية واختلفوا في ثبوت الحقيقة الشرعية، والنزاع يكمن في أنّها مجازات لغوية غلبت في المعاني الشرعية لكثرة دورانها على ألسنة أهل الشرع ويتبنى هذا الموقف القاضي أبو بكر الباقلاني وبعض المتأخرين ورجحه الرازي. وثمرة الخلاف أنها إذا وردت في كلام الشارع مجردة عن القرينة، فهل تحمل على المعاني الشرعية أم على اللغوية؟

" فالجمهور يرجح الحقيقة الشرعية ويحتج بما هو معلوم شرعاً أن الصلاة في لسان الشارع وأهل الشرع لذات الأركان والأذكار والزكاة لأداء مال مخصوص والصيام لإمساك مخصوص والحج لقصد مخصوص، وأنها معان حادثة ما كان أهل اللغة يعرفونها" [65] ص22.

أمـا البـاقلاني فإنـه ينكـر الحقيقـة الشـرعية فيقـول: " أمـا فـي كـلام المتشـرعة فيحمـل علـى الشـرعي اتفاقـا، لأنّهـا صـارت حقـائق عرفيـة بيـنهم، وإنمـا النـزاع فـي كـون ذلـك بوضـع الشـارع وتعينـه إياهـا بحيـث تـدل علـى تلـك المعـاني بـلا قرينـة، فتكـون حقـائق شـرعية، أو غلبتهـا فـي لسـان أهـل الشـرع فقـط، ولـم يضـعها الشـارع بـل اسـتعملها مجـازات لغويـة لقـرائن فتكـون حقـائق عرفيـة خاصـة لا شـرعية" [65] ص22. وعليـه نـرجح رأي الجمهـور بـأن المجازات العربية صارت حقائق بوضع الشارع.

ولـك أن تقـول الحقيقـة: " هـي الكلمـة المسـتعملة فـي معناهـا بـالتحقيق" [66] ص33 ويعنـي بـالتحقيق جـوهر الشـيء واصـله أي حقيقتـه فـي الوضـع الأول لـه. وكمـا عرفهـا ابـن جنـي بقولـه: " إنّهـا مـا أقـرَّ فـي الاسـتعمال علـى أصـل وضـعه فـي اللغـة" [9] ص442. وعليـه وبعـدما عرفنـا ماهيـة الحقيقـة وأركانهـا نعـرض مـا يقابلهـا فـي هـذا الصـدد بقـول ابـن جنـي: " الحقيقـة مـا أقِـرَّ فـي الاسـتعمال علـى أصـل وضـعه فـي اللغـة والمجـاز مـا كـان بضـدّ ذلـك" [9] ص442.

ويقـع المجـاز ويعـدل إليـه عـن الحقيقـة لمعـان ثلاثـة، وهـي: الاتسـاع والتوكيـد والتشـبيه فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة [9] ص442.

2.3.2- المجاز:

والمجاز لغة: مصدر على وزن مفعل بمعنى الجواز والتعدية، أي نقل إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة مكانها الأصلي فيكون المصدر بمعنى اسم الفاعل أو باعتبار أنها مجوز بها مكانها الأصلي فيكون المصدر بمعنى اسم المفعول.

والمجـاز اصـطلاحاً: هـو الكلمـة المسـتعملة فـي غيـر مـا وضـعت لـه فـي اصـطلاح التخاطـب لعلاقـة بـين المعنـى الموضـوعة لـه والمعنـى المسـتعملة فيـه، مـع قرينـة مانعـة مـن إيـراده المعنـى الموضـوع لـه لفظـاً، ومثـال ذلـك كلمـة (الأسـد) تريـد بهـا رجـلاً كالأسـد فأنـت تجـوز بهـذه الكلمـة مـا وضـعت لـه الكلمـة وهـو الحيـوان المفتـرس إلـى مـا لـم توضـع لـه، وهـو الرجـل الشـجاع لملاحظـة صـفة تجمـع بـين المـراد بهـا الآن، وهـو الرجـل الشـجاع، ومـا وضـعت لـه الكلمـة وهـو الحيوان المفترس وتلك الملاحظة هي الشجاعة التي تجمع بينهما [62] ص325-326.

والواقع يثبت هذا الاستعمال نحو قولك (حمامة) فتشبه المرأة الجميلة الأنيقة بالحمامة فتقول تتبختر في مشيتها كالحمامة. والعلاقة هي المناسبة الخاصة بين المعنى الأصلي، الموضوع له اللفظ والمعنى المقصود منه، ولابد منها لصحة النقل من المعنى الأصلي إلى المعنى المراد.

حيث ذهب في تعريف المجاز جملة من العلماء البلاغيين واعتبروه أساس البيان لأنّه أبلغ وأجود من الحقيقة وإن كان بعض الأصوليين يرفضونه لأنّه يخّيل بالمعنى الأصلي خاصة في القرآن والحديث النبوي الشريف، إلاّ أن المجاز يهم علماء البيان لما يحصل فيه من اختلاف الطرق والتراكيب في وضوح الدلالة على المعنى المراد غير الحقيقة التي لا يحصل فيها اختلاف فهي ثابتة لا تتغير [67] ص447. ويعرفه السكاسي فيقول: "الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع" [63] ص359.

إذ سمي كذلك لجهة التناسب مع الوزن مفعلُ من جاز المكان يجوزه إذا تعداه والكلمة إذا استعملت في غير ما هي موضوعة له وهو ما دل عليه بنفسها، فقد تعدت موضعها الأصلي.

نحو قولنا لأحد الأطفال أنت عفريت فهنا خرجت اللفظة "عفريت" عن الحقيقة أي في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق إلى المجاز، وهذا المجاز تعارف أهل العرف عليه لذلك أصبح يستعمل رغم أن كلمة عفريت لم تتجسد في الواقع أي أصل العفريت عبارة عن أسطورة وحكايات فقط تواردها الناس، وهذا ما يوضحه الجرجاني في قوله: " أما المجاز فقد عوّل الناس في حده على حديث النقل، وأن كل لفظ نقل عن موضعه فهو مجاز" [68] ص59.

وعليه فإن المجاز هو ما تعدى حقيقة الوضع الأصلي للفظ، وقسم البلاغيون المجاز إلى قسمين: مجاز لغوي، ومجاز عقلي.

و اللغوي بدوره قسمان: قسم يرجع إلى معنى الكلمة وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام والراجع إلى معنى الكلمة قسمان خال من الفائدة و متضمن لها وهذه الأخيرة قسمان

خـال مـن المبالغـة فـي التشـبيه ومتضـمن لهـا فـي الاسـتعارة وهـذا المخطـط يوضـح ذلـك [63] ص362.

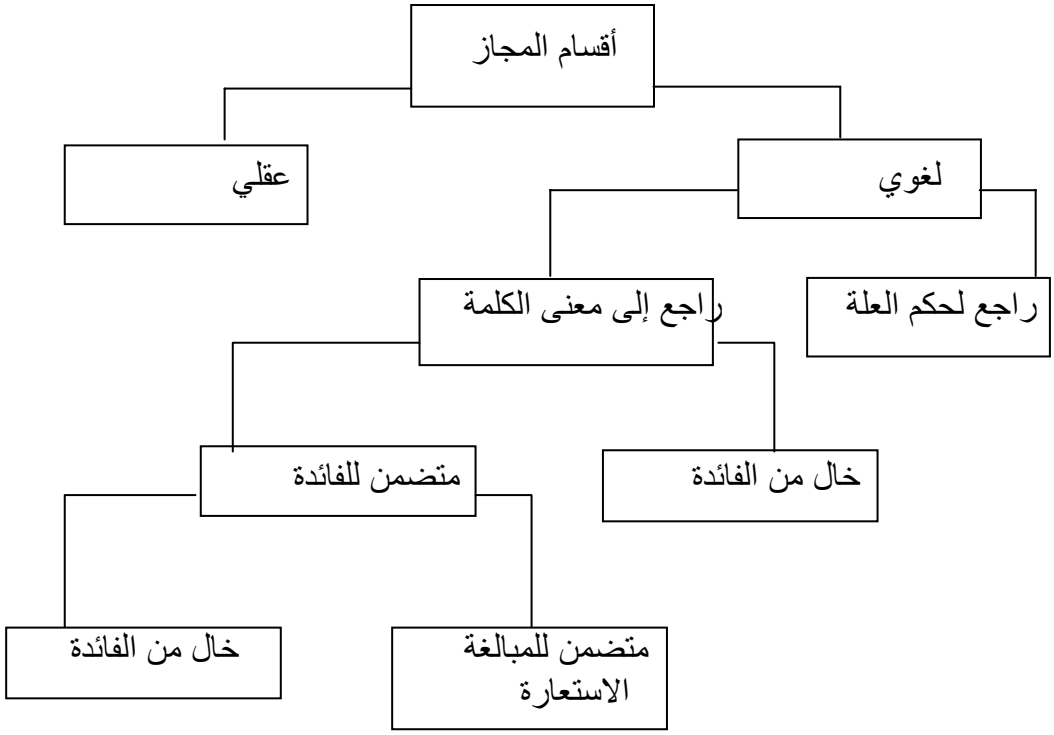

3.3.2- علاقة الحقيقة بالمجاز

تعتبـر الحقيقـة والمجـاز عنـد البلاغيـين ثنائيـة بلاغيـة لغويـة لا يمكـن الاسـتغناء عـن أحـدهما فـي الواقـع اللغـوي، لأنّ الكـلام لا يقتصـر علـى الحقيقـة دون المجـاز أو المجـاز دون الحقيقـة، وإنمـا هـو يجمـع بينهمـا، كمـا أنّـه لا يعتبـر الكـلام فـي أسـمى مراتبـه وبلاغتـه إلاّ إذا تجـاوز حقيقتـه، وهـذا التجـاوز يجـب أن يتـوفر علـى شـروط المجـاز المفيـد و إلاّ كـان كلامـاً رديئـاً مبتـذلاً، وبـذلك تكـون الحقيقـة ابلـغ مـن المجـاز غيـر المفيـد الـذي لا يحتـوي علـى قرينـة وعلاقة مناسبتين تجمع بين أركان المجاز والحقيقة.

وقـد حـد البلاغيـون الحقيقـة بأنّهـا كلمـة أريـد بهـا مـا وقعـت لـه فـي وضـع واضـع وقوعـاً لا تسـتند فيـه إلـى غيـره والـذي تقـع لـه الكلمـة فـي غيـر الوضـع، هـو مـا تتناولـه عقـلاً بواسـطة الوضـع نحـو حفيـد تعنـي ابـن الابـن، وهـي بـذلك تسـتند إلـى غيـر الوضـع وهـو العقـل ويحـدون المجـاز فيقولـون هـو كـل كلمـة أريـد بهـا غيـر مـا وقعـت لـه فـي وضـع واضـع لملاحظـة بـين الثاني والأول [63] ص361.

واعلم أن الحقيقة ترجع إلى إثبات الكلمة في موضعها وأن المجاز يرجع إلى إخراج الكلمة عن موضعها."فالحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له كاستعمال لفظ الأسد في الحيوان المفترس المعلوم، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينه و بين ما وضع له كإطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع فإذا كان اللفظ يحتمل حقيقته و مجازه فإنه يعَّدُ راجحاً في حقيقته لأنها هي الأصل في الوضع" [41] ص49.

أما الأصل في الوضع فهو الإطلاق الأول للفظ والمعنى من ذلك تسمية الأشياء بلفظ يميزها عن غيرها.

والوضع عند السكاكي: " هو عبارة عن تعيين اللفظ بإزاء معنى بنفسها احترازًا عن المجاز إذا عينته بإزاء ما أردته بقرينة، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً، وإذا عرفت أن دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع، وأن الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها، وعندك علم أن دلالة معنى على معنى غير ممتنعة ، عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها" [63] ص356-357.

ومقصود السكاكي من هذا القول: " عبارة عن تعيين اللفظ بإزاء معنى بنفسها" أن يتواضع جماعة على إطلاق لفظ معين على معنى معين وأن يتعارفوا عليه، أما المجاز فهو ما عين بإزاء قرينة تربط بين المعنى الأول والثاني وبذلك لا يمكن تسميته وضعاً، وإنّما يمكن أن نطلق عليه لفظ الاستعمال أي ما تعارف على استعماله أهل اللغة كلفظ"أسد" بالمقارنة مع لفظ "نمر".

وعرف القزويني في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة الوضع فقال: " الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فقولنا بنفسه احتراز من تعيين اللفظ للدلالة على معنى بقرينة أعني المجاز، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً" [64] ص152.

يقر القزويني أن الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بعينة و ما اقترن بقرينة فقد تجاوز الوضع وأصبح مجازاً، حيث يقول:" يسمى وضعاً"، بل هو مجاز، نلاحظ من قوله أنّه يساند السكاكي في تعريفه للوضع. كما أن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً كما لا تسمى حقيقة، وإنما السياق هو الذي يبين حقيقة هذه الكلمة إن كانت حقيقة أم مجازاً، وما لم تستعمل في سياق فهي على حقيقتها في أصل وضعها، ويمكن للمجاز أن يكون حقيقة بكثرة الاستعمال، هذا ما أقَرَهُ ابن جني في آن أكثر الكلام مجاز

ويخالفه في ذلك الإمام القاضي تاج الدين السبكي في شرح منهاج الأصول المجاز خلاف الأصل، لأنّه يتوقف على الوضع الأول، والمناسبة، والنقل و هي أمور ثلاثة، والحقيقة على الوضع وهو أحد الثلاثة، فكان أكثر، ولأن المجاز لو ساوى الحقيقة لكانت النصوص كلّها مجملة، بل المخاطبات. فكان لا يحصل الفهم إلا بعد الاستفهام وليس كذلك. ولأن لكل مجاز حقيقة ولا عكس، يدّل عليه أن المجاز هو المنقول إلى معنى ثان لمناسبة شاملة، والثاني له أول، وذلك الأوّل لا يجب فيه المناسبة [12] ص361.

من وجوه الفرق بين الحقيقة والمجاز:

1. أن يوقفنا أهل اللغة على أنّه مجاز ومستعمل في غير ما وضع له، كما وَقَفُونَا في استعمال أسد، وشجاع، وحمار، في القوى والبليد، وهذا من أقوى الطرق في ذلك.

2. ومنها أن تكون الكلمة تصّرف بتثنية وجمع واشتقاق وتعلّق بمعلوم، ثمّ تجدها مستعملة في موضع لا يثبت ذلك فيه، فيعلم بذلك أنها مجاز، مثل لفظة أمر، فإنها حقيقة في القول لتصرفها بالتثنية والجمع والاشتقاق تقول هذان أمران، وهذه أوامر الله ... ويكون لها تعلق بآمر، ومأمور به، ثم تجدها مستعملة في الحال والأفعال والشأن عارية من الكلام، فيعلم أنها فيه مجاز مثل قوله تعالى: " وما أمرُ فرعون برشيد" [1] . يريد جملة أفعاله وشأنه ومنها أن تطرد الكلمة في موضع ولا تطّرد في موضع آخر من غير مانع فيستدل بذلك على كونها مجازاً، وذلك لأن الحقيقة إذا وضعت لإفادة شيء وجب إطرادها و إلاّ كان ذلك ناقضاً للغة. فصار امتناع الإطراد مع إمكانه دالاً على انتقال الحقيقة إلى مجاز، وذلك كتسمية الجدّ أباً فإنه لا يطرّد وكذا تسمية ابن الابن ابناً.

3. ومن علامات الحقيقة دون المجاز تقوية الكلام بالتأكيد مثل قوله تعالى: " وكلّم الله موسى تكليما" [1] فتأكيده بالمصدر يفيد الحقيقة.

4. والفرق بين الحقيقة والمجاز إما أن يقع بالتنصيص أو بالاستدلال أمّا التنصيص فمن وجهين: أحدهما، أن يقول الواضع: هذا حقيقة وذاك مجاز، أو يقول ذلك أئمة اللغة، وأما الاستدلال الثاني: أن يقول الواضع هذا حقيقة وهذا مجاز، فيثبت بهذا أحدهما.

وأما الاستدلال فبالعلامات، فمن علامات الحقيقة تبادر الذهن إلى فهم المعنى، والعراء عن القرينة.

- إطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به، واستعمال اللفظ في المعنى المنسي، كاستعمال لفظ الدابّة في الحمار، فإنه موضوع في اللغة لكل ما يدّب على الأرض.

- كما أن الحقيقة يقاس عليها أما المجاز فلا يقاس عليه نحو ضرب، يضرب، فهو ضارب، إذن هو حقيقة،أما قولنا اسأل البساط، و اسأل الحصير، واسأل الثوب، بمعنى صاحبه قياساً على "واسأل القرية" فهذا لا يجوز لأن المجاز لا يقاس به.
- الحقيقة يشتق منها النعوت يقال نجح ينجح فهو ناجح أما المجاز فلا يشتق منه النعوت والتفريعات [12] ص362-364.

الاعتباطية بين الدال والمدلول:

كما رأينا في الدارسات الأصولية ورود الاعتباطية بين الدال والمدلول فكذلك الأمر عند البلاغيين وفقهاء اللغة. حيث جاء في كتاب المزهر للسيوطي اعتباطية الدال والمدلول، إذ يقول: " إذ لا مناسبة بين الاسم والمسمّى، ولذلك يجوز اختلافهما باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها، والثوب يسمى في لغة العرب باسم و في لغة العجم باسم آخر ولو سمّي الثوب فرساً، والفرس ثوباً ما كان ذلك مستحيلاً بخلاف الأدلة العقلية، فإنها تدّل لذواتها، ولا يجوز اختلافها [12] ص365. وقد طرح هذه الفكرة ابن جني في كتابه الخصائص وكذلك الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز فقال لو قالت العرب: " ربض" مكان "ضرب" لجاز ذلك.

أمّا اللغة فإنها تدل بوضع واصطلاح، والعرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد، فجعل هذا حقيقة وهذا مجازاً ضرب من التحكم، فإن اسم السبع وضع للأسد وكما وضع للرجل الشجاع، فالحقيقة متى قل استعمالها صارت مجازاً عرفاً، و المجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفاً [12] ص368. والأمثلة كثيرة في واقعنا اللغوي، وهذا ما سنحاول توضيحه في الجدول الآتي: والذي يتمثل في أربع خانات الأولى الكلمة، والثانية أصل الوضع أي التعريف المعجمي والثالثة تمثل تنوع الاستعمال،والرابعة، تبين المعنى وسنجري مقارنة بين المشترك وتعدد المعنى وليس تعدد المعنى كالمشترك رغم أن الكثير من الدارسين يعتبرون المشترك هو تعدد المعنى إلا أنه يمكن لتعدد المعنى أن يكون مشتركاً ولا يمكن للمشترك أن يكون تعدداً للمعنى لأن الأول مجاله الحقيقة والذي نعتبره أصل الوضع، أمّا الثاني فمجاله المجاز ويمكن اعتباره استعمال.

4.3.2- المشترك اللفظي:

هـو أن يكـون للكلمـة الواحـدة عـدة معـان تطلـق علـى كـل منهـا علـى طريـق الحقيقـة لا المجـاز. وذلـك كلفـظ "خـال" الـذي يطلـق علـى أخ الأم. وعلـى الشـامة فـي الوجـه وعلـى السحاب، وعلى البعير الضخم [69] ص183.
ويرجـع سـبب التعـدد إلـى عوامـل منهـا أن يضـع أحـدهما لفظـاً لمعنـى، ثـم يضـعه الآخـر لمعنـى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين [12] ص369.

و هذا ما يؤكد رؤيتنا بأن المشترك مجاله الحقيقة.

أما تعدد المعنى:

هـو أن يكـون للكلمـة الواحـدة عـدة معـان تطلـق علـى كـل منهـا علـى طريـق المجـاز لا الحقيقـة. وذلـك كلفـظ عـين الـذي يطلـق فـي أصـل وضـعه علـى العضـو الباصـر أم إذا تجـاوزت ذلـك فهـي مـن المجـاز كعـين الجسـوس، والحاسـد، وعينـه (بنفسـه)... وسنوضـح الـرؤى أكثـر من خلال هذا الجدول والذي أوردنا فيه بعض الألفاظ، متعددة المعنى والاستعمال في اللغة.

الكلمة	أصل الوضع	تنوع الاستعمال	المعنى
العين	عضو من الأعضاء وظيفتها البصر أو الباصرة وتطلق على الحدقة أو على مجموع الجفن [70] ص531.	- إفتح العين. - تترصدنا العيون من كل مكان. - إنه عيننا في فلسطين.	الحنفية. الحسد. الجسوس.
اليد	عضو من أعضاء الإنسان تقوم بشتى الأعمال.	- يده مبسوطة. - يده طويلة. - إنه سليط اليد.	كريم(كناية). سارق (//) ظالم (//)
الرأس	ما يلي الرقبة من أعلاها في الإنسان ومن مقدمها في الحيوان [70] ص243.	- اليهود رأس الأفعى. - رأس القبيلة. - رأس السنة.	المدبر أصل الشر قائدها وشيخها. بداية السنة.
العمود	ما يقوم عليه البيت وغيره [70] ص243. أي ما يقوم عليه الشيء	- البترول عمود الاقتصاد. - تكسر عموده. الأب عمود البيت. طول العماد. - عمود الصبح.	أساسه/ الفقرات الموجودة في الظهر. رب البيت. شديد الطويل . ضوءه.

التعليق: فمن الجدول يتضح أن هذه الأسماء يمكن إدراجها ضمن تعدد المعنى وليس المشترك اللفظي لأنّ أصل وضعها يخرج في الاستعمال مختلفًا، فمثلاً كلمة "عين" نرى أنّ السياق هو الذي يحدد لنا معناها ومقصودها إن كانت وضعت في أصل وضعها أم تجاوزت ذلك كما رأينا في الجدول.

وكذلك كلمة" يد" هي الأخرى لها نفس الحكم لأنه يمكن تحديد نوع المجاز إن كان كناية أو استعارة أو مجازاً مرسلاً. نحو قولنا يده مبسوطة " كناية على كرمه، والمجاز المرسل في قوله تعالى:" إنَّ الّذِينَ يُبَايعُونَك إنَّمَا يُبَايعُونَ الله يَدُ الله فَوقَ أيْدِيهم" يَدُ الله مَجَازٌ، وقوة الله وقدرته حقيقة والعلاقة غير المشابهة بينهما سببية.

ومن هنا يتضح لنا الفرق بين المشترك اللفظي وتعدد المعنى المربوط دائماً بالسياق وهذا ما ترمي إليه الدراسات الحديثة في النظرية التداولية.

الكلمة	أصل الوضع	تنوع الاستعمال	المعنى
أخذ	تناول [70] ص243.	- أخذ بزمام الأمور. - أخذت بيده. - أخذ يعدو - أخذت سبيلي وتوكلت على الله - أخذ فلان فلانة(متسعملة بكثرة في الواقع).	تحمل المسؤولية. ساعدته. شرع. اخترت تزوجها.
قضى	قضى في أصل وضعها معناها حكم يقضى قضاءًا وقضياً وقضية. بين الخصمين حكم وفصل الأمر له أو عليه [70] ص 636.	- قضى عمله، قضى حاجته. - قال تعالى:" فلما قضينا عليه الموت" [1]. - قال تعالى:" وقضى ربك ألا تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحساناً" [1]. - قال تعالى:" فاقض ما أنت قاض"[1]. - قضى القاضي على المجرم. قال تعالى:"وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب" [1].	أتمه بمعنى أمر بمعنى أمر بذلك. فاصنع حكم أصل وضع أي أعلمناهم.
رَهَطَ	اللقمة أخذها عظيمة يقال هو يرهط أي يأكل.	- لعن الله رهطكم. - يرهط الولد. (مستعملة بكثرة في الواقع).	أصلكم. يأكل الولد بشراهة.

رهط	أي يأكل شديداً [70] ص283.	عشرون رهطاً	شخصاً
صلى	دعا وأقام الصلاة من سجود وركوع المعنى الشرعي.	- قال تعالى:" فصل لربك وانحر" [1]. - قال تعالى:" وصل عليهم إن صلواتك سكن لهمً" [1]	- الصلاة المعروفة - أي ادع لهم.
		- قوله تعالى:" إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً" [1].	- فالصلاة من الله رحمة. - ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الثناء

والحمد.

- قوله تعالى في قصة شعيب:" أصلاتك تأمرك"[1]. - أي دينك.
- كثرت صلاة اليهود. - كنائس اليهود.

نلاحظ من الجدول الثاني أن الفعل صلىَّ وردَّ بمعان متعددة في الآيات الكريمة فالآية الأولى تعني الصلاة المعروفة من ركوع وسجود ودعاء، والثانية تعني الدُعاء، والثالثة تعني الرحمة من الله والاستغفار من الملائكة والدُعاء والثناء من المؤمنين، والرابعة تعني دِينُكَ والمثال الخامس يعني الكنائس اليهودية.

غير أننا نلاحظ أنها لا تخرج عن أصل الوضع الذي هو الدعاء والاستغفار، مما يجعلنا نقول أن هذا الفعل يمكن وضعه في خانة المشترك اللفظي رغم تعدد معانيه في السياق إلا أنّه ورد في أصل وضعه، وذلك يرجع لأسباب عدة منها:

- أن تضع إحدى القبائل معنى للفظ ثم تضع الأخرى معنى آخر فيشتهر ذلك اللفظ بينهما في إفادته المعنيين.

ولسبب آخر هو أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة، كما قال ابن جني اعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة وذلك عامّة الأفعال، نحو قام زيد...ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية فقولك قام زيد، معناه، كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطبَقُ جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وُجِدَ منه القيام...فإذا كان ذلك كذلك علمت أن (قام زيدُ) مجاز لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير اليهود.

وغايتنا من كل هذا طرح فكرة أن الحقيقة هي ما يمكن أن يشمل الوضع عند البلاغيين وأنّ المجاز هو ما يمثل الاستعمال إلا أنها تبقى مجرد رؤية وفكرة لا يمكن القطع بها.

والخلاصة: أن ثنائية الحقيقة والمجاز طغت على الدراسات البلاغية، فكانت المجال الأكثر أهمية فشغل البلاغيين كثيراً، و يمكن حصر النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- أولها: أن الحقيقة هي الوضع الأول للفظ، أما المجاز فهو ما تجاوز وتعدى الوضع الأول، وإذا كان ذلك كذلك فهذا لا يعني أن الحقيقة هي الوضع والمجاز هو الاستعمال، وإنما

الوضع والاستعمال هما الثنائية اللغوية التي تقوم عليها الحقيقة والمجاز. وبما أن الحقيقة والمجاز يقومان على الوضع والاستعمال، فإن الوضع والاستعمال كلاهما يقوم على اللفظ والمعنى وسنوضح ذلك في الفصل الثاني إن شاء الله.

- كما أن الحقيقة متى قل استعمالها صارت عرفاً والمجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفاً [12] ص368.
- كما أن الدراسة البلاغية لقضية الوضع والاستعمال لم تكن مستقلة بذاتها ولم تحدد بل كانت نتائج عامة سطحية وما زالت تستنبط وتستنتج من خلال القراءة المتفحصة للتراث البلاغي والملاحظ من الدراسة البلاغية أن البلاغيين حددوا تعريف الوضع لكنهم لم يتطرقوا إلى تعريف الاستعمال رغم وروده في دراساتهم كلفظ.

ويرى الجرجاني " أن المجاز كلمة أريد بها غير ما وقعت له في واضعها لملاحظة بين الثاني والأول " [62] ص325-326، كما يمكن القول أن الإعجاز القرآني كان سبباً أساسياً ودافعاً مهماً لتطور الدراسات البلاغية.

وعليه فإن الدراسة البلاغية العربية لقضية الحقيقة والمجاز شملت كل الزوايا البلاغية ولكنها كانت عامة في طرحها.

الفصل 3
الثنائيات الغربية عند دي سوسور وتشومسكي

1.3- ثنائية اللسان والكلام عند دي سوسور

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى أهم الدراسات اللغوية، التي بحثت في موضوع الوضع والاستعمال، وهذه الدراسة اقتصرت على الجانب الأصولي، النحوي والبلاغي

دون سواها، ولاحظنا أن كل اتجاه تأثر بالآخر من حيث الطريقة والمنهج، فكانت دراسة قائمة على المشاهدة والتحليل والاستقراء وبعد ذلك الاستنتاج إلاّ أنّها كانت دراسة شمولية تفتقد إلى التخصص في مجال معين من المجالات المدروسة، مقارنة بالدراسات الأخرى، كالدراسة الغربية الحديثة التي كانت قائمة على الدقة العلمية والموضوعية.

وبناءًا على الفرضية التي انطلقنا منها، وهي إمكانية مقابلة ثنائية الوضع والاستعمال بالثنائيات الغربية اللسان والكلام عند دي سوسور، والملكة والتأدية عند تشومسكي، ارتأينا أن نجري مقارنة من حيث المفهوم بين هذه الثنائيات عند أصحابها في المبحث الثالث، بعد أن نعالج كل ثنائية، عند كل من دي سوسور في المبحث الأوّل، والملكة والتأدية عند تشومسكي في المبحث الثاني، لنرى مصداقية هذه التقابلات في الدرس اللغوي وإن كان للعرب طرح مماثل للثنائيات الغربية الحديثة ؟ باعتبار أنّ الدراسات اللسانية الحديثة كغيرها من العلوم لم تنشأ من عدم، وإنما كان لها امتداد في التاريخ الإنساني القديم، ثم تطورت بعد ذلك في القرن الماضي والحالي، ولا يمكننا فهمها فهما عميقا، إلاّ باعتمادنا على اللسانيات القديمة عند الأمم السابقة عند الأمم السابقة (الهندية والرومانية والإغريقية والعربية).

العلوم اللسانية عند الهنود:

لقد سجلت الدراسات اللغوية مع الهنود أفاقا رحبَةً إذْ يعتبر الكتاب المقدس الفيدا المرجع الوحيد لهذه الدراسات، فلما وقع اللحن فكر علماؤهم وضع قواعد لحفظ هذا الكتاب الذي كان مكتوباً باللغة السنسكريتية، ولا ندري أي نحوي فكر في ذ لك أولاً، إلا أن أول ما وصلنا هو كتاب باننيPanini "(حوالي 350 ق.م) [71] ص59 - أشهر نحاة الهنود – المسمى "Ashadhyayé" معناه الكتب الثمانية، والذي ترجم إلى عدة لغات، ولهذا الكتاب شروح كثيرة أهمها: " مَهَا بَهَا صهيا Mahaabha Syia " ومعناها الشرح الكبير للنحو الهندي المشهور "باتنجالي"، ويتميز نحو بانيني بخصائص ثلاثة: كان قد نادى بها من قبل واتخذها مقاييس موضوعية في دراسة كل ظاهرة لغوية، وقد تبنّت اللسانيات الحديثة هذه المعايير العلمية وعَدَتها منطلقات أساسية ومنهجية في كل دراسة لغوية وهذه المعايير هي كالتالي:

1- الشمولية(Exhaustiveness): أي الدراسة الشاملة لكل الجوانب المتعلقة باللغة.

2-الانسجام (Consistency): أي عدم التناقض الكلي والمستمر في دراسة الظاهرة اللغوية.

3- الاقتصاد (Economy): أي الاقتصاد في استخدام الكلمات والإيجاز في التعبير عن النتائج، وذلك باستعمال أسلوب علمي محض يسود فيه الاختصار، وتستعمل في رموز الجبر ويتفادى فيه الحشو والتكرار [4] ص13-14.

وهذا عمل عظيم لا نجد له مثيل إلاّ عند النحاة العرب القدماء والفكر الأوربي الحديث.

وبنى الهنود دراساتهم اللغوية على المشاهدة والاستقراء، فكانت مناهجهم بذلك علمية حقيقية تقوم على الوصف الذي ينظر إلى حالة اللغة في زمان معين، وهكذا قام الهنود بدراسات بنوية عميقة للغتهم على مستوى التركيب والإفراد والصوت، وأبدعوا في ذلك إبداعاً بَهَرَ اللسانيين الغربيين المحدثين وخاصة في ميدان الصوتيات ولم يستطع اللغويون الغربيون أن يصلوا إلى الفهم الصحيح للمفاهيم الصوتية إلا بعد اطلاعهم على التراث الهندي.

العلوم اللسانية عند اليونان:

أما أهل اليونان(الإغريق) فكان نصيبهم في ميدان الدرس اللغوي لا يرقى إلى ما حققه الهنود، فأكثر ما ركزوا عليه اهتمامهم بمسألة نشأة اللغة وأصولها، وقد تأثر كل ذلك باتجاههم الفلسفي ومنهجهم العقلي الاستدلالي [16] ص157 إذ قيّد اليونانيون إنجازهم الصوتي بدراسة أبجديتهم اعتماداً على مفهوم الحرف، فكانت لملاحظات أفلاطون المتصلة بالصوامت والصوائت أثراً بينا على متجه الفلسفة السوفسطائية، التي ميّز فلاسفتها بين اللغة، والكلام وبين الحروف المكتوبة والأصوات المنطوقة [16] ص157.

العلوم اللسانية عند الرومان:

أما الرومان فقد اتبعوا خطى اليونان في مسائل لغوية كثيرة، كما كان السريان مقلدين أكثر من مبدعين، بحكم الجوار والخضوع لسلطانهم فكانت الترجمة النحوية من اليونانية إلى السريانية، ومن أعلامهم في ميدان الدرس اللغوي(يوسف الأهوازي ت 580م) و(حنين بن إسحاق أبو زيد ت 873م) وغيرهم [16] ص217.

أما العلوم اللسانية عند العرب:

فقد نشأ البحث اللغوي عندهم في رحاب القرآن الكريم، وكانت مصادر دراساتهم تنهض بالدرجة الأولى على نصوص القرآن وقراءاته المتعددة، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي والنثر والخطب، وتميزت رؤية العرب للمسائل اللغوية بالوضوح حيث وصلوا بالبحث اللغوي إلى نتائج صوتية، نحوية، صرفية ودلالية باهرة تُنُمَّ عن عمق

العقلية العربية وقدرتها على تتبع منازل التحليل اللغوي لكن الذي يؤاخذ عليه البعض منهم، عدم معرفتهم باللغات مما يتيح الفرصة إلى وجود الدرس المقارن، بمعناه التام ومنهجيته العلمية، كما تميزت دراساتهم بالشمولية، مما جعل الدرس اللغوي يشكو من القصور في جوانبه المنهجية، لكن لا ننكر قدرتهم على استقراء واستنباط المسائل والتي تعكس عمق التفكير العربي أمثال أبو عمرو بن العلاء، والخليل(ت 175هـ) وسيبويه(185هـ) وابن جني(ت 392هـ) في القرن الرابع الهجري ، قدّموا للدرس العربي ثروة علمية هائلة.

1.1.3- الدراسات اللسانية الحديثة

إنّ الدراسات اللسانية لم تأخذ صورتها كاملة، ولم تتبلور قيمها العلمية، إلاّ في نهاية القرن التاسع عشر، حيث اتسعت دائرة العلوم، وظهرت النظريات العلمية، وحصدت بعض نتائجها، مما أعطى البحث العلمي دفعة قوية إذ شهد القرن السابق تطوراً كبيراً في الدراسات اللغوية بنشأة ما يسمى باللسانيات البنوية على يد فرديناند دي سوسور السويسري عاش ما بين [1857-1913]، وإن كنا لا ننفي ما لبعض الرواد الذين عاشوا في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر من فضل في تمهيد الدراسات أمثال لانسيو وراسك وجاكوب جريم، فبظهور كتابه " دروس في اللسانيات العامة " الذي صدر عام 1916م، أصبح المصدر الأساسي المعتمد في الدراسات اللسانية، ويمكن القول إنّ أغلب المدارس الغربية المعروفة اليوم انبثقت بصفة مباشرة عن مبادئ دي سوسور، ومن أهم هذه المدارس المدرسة الوظيفية لأندري مارتيني وحلقة براغ واللغوي الروسي الأصل جاكوبسن في أمريكا واللغوي الدنماركي يالمسلاف، ثم المدرسة الأمريكية الإستغراقية وأهم ممثليها سابيو، بلومفيلد، وهاريس ولا يفوتنا أن نذكر اللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي مؤسس المدرسة التحويلية التفريعية [53] ص38.

وتشهد اللسانيات في الوقت الحالي ظهور اتجاهات مختلفة بعضها يربط الدراسات اللغوية بالدراسات الاجتماعية و بعضها الآخر يهتم بدراسة اللغة كفعل من الأفعال يقوم بها الإنسان.

والواقع أن دي سوسور كشف من الحقائق اللغوية ما يجعلنا نقول إنّه وضع الأسس والمبادئ العامة التي ينتهجها علم اللسان إلى وقتنا الحاضر، فبعض هذه الأسس متعلقة بالكيفية التي يجب أن ندرس بها اللسان وبعضها الآخر متعلق بخصائص اللسان ذاته.

مبادئ النظرية البنوية:

تتمثل نظرية دي سوسور في المبادئ الآتية:

1- كيفية تحديد العلاقة القائمة بين الدال والمدلول في الأذهان وفي الأعيان، وبنائه بذلك نظرية الدليل اللغوي تفسر ماهية الدلالة اللغوية، ثم إشارته إلى وجود علم يشمل جميع الأدلة سماه علم الأدلة أو السيميولوجيا.

2- التمييز بين اللسان كوضع يصطلح عليه الجماعة ويشترك في استعماله الأفراد، وبين الكلام كتأدية فردية، والحكم الذي خرج به هو أن اللسان بهذا المعنى هو صورة وليس مادة.

3- تحديده لموضوع اللسانيات، وهو اللسان في ذاته.

4- توضيحه معنى الارتباط بين جميع الأجزاء المكونة للسان، وكما يقول: " إنّ اللسان نظام ترتبط فيه جميع أجزائه بعضها ببعض على أساس اتحاد الهويات واختلافها، فهو بنية صورية بنيت بناءاً محكما لتؤدي المهمة التي وضعت من أجلها(التبليغ)" [72] ص44.

فالارتباط عند دي سوسور كائن على أساس اتحاد الهويات، أي أن كل عنصر من هذا اللسان يكتب هويته عند المخاطبين لمخالفته ومقابلته.

5- تمييزه الفاصل بين نوعين من الدراسة الزمنية والآنية.

2.1.3- الخصائص الذاتية للسان

إن اللسان ظاهرة منطوقة في الأصل قبل أن تكون مكتوبة ويترتب عن ذلك نتائج هامة على مستوى الدراسات اللغوية التطبيقية في ميدان تعليم اللغات حيث يبدأ بالجانب المنطوق ثم الانتقال إلى المكتوب ثم يبين دو سوسور أن اللسان جوهره صوري وليس مادي أي هو عبارة عن مجموعة من النسب والعلاقات التي تربط الوحدات اللغوية على مختلف المستويات من الأصوات إلى الجمل أما العنصر المادي الفيزيائي الفيزيولوجي فهو خارج عن اللسان.

وباعتبار أن اللسان نظام أو هيكل تقديري طبع في ذهن الإنسان والإنسان يولد وله القدرة على التكلم ثم يكتسب القوانين التي يسير عليها عند التحدث فتنطبع في ذهنه الآليات التي تتحكم في عملية التكلم، وهو لا ينفرد بذلك بل يشاركه فيها كل أبناء قومه الناطقين بلغته فتكون هذه الآليات رصيداً على حد تعبير دي سوسور مستودعاً في أدمغة مجموعة من الناس أو أفراد مجتمع من المجتمعات ثم يستثمرونه عند الحاجة إليه.

أمـا الظـواهر الماديـة "الفيزيائيـة والفيزيولوجيـة" التـي تتـدخل عنـد الكـلام والعوامـل الاجتماعيـة التـي تـؤثر فيهـا أو فيـه فـلا يعتبرهـا دي سوسـر نظامـا إنمـا هـي تأديـة الفـرد أو الجماعـة لهـذا النظـام التقـديري الكـامن فـي الـذهن. ويـرى أن الظـواهر الكلاميـة ظـواهر ثانويـة بالقيـاس إلـى اللسـان واللسـان بهـذا الاعتبـار ظـاهرة ذهنيـة تتمثـل فـي الوضـع المصـطلح عليـه لمجتمـع معـين مقارنـة مـع الوضـع الـذي هـو ذلـك المخـزون المسـتودع فـي أذهـان الجماعـة، ويقابلـه الكـلام الخاضـع لعوامـل عديـدة اجتماعيـة، ونفسـية وتاريخيـة ... وقـد اتبـع اللسـانيون الغربيـون دي سوسـور فميـزوا بـين الظـواهر التـي ترجـع إلـى اللسـان والظـواهر الراجعـة إلـى الكـلام، ولعـل مـن أحسـن الأمثلـة علـى ذلـك مفهـوم التنـوع فـي علـم الأصـوات فنجـد مـثلاً فـي اللغـة العربيـة حـرف الجـيم الـذي يـؤدي تأديـات مختلفـة فـي اللهجـات العربيـة الحديثـة: ج= J، جَ = Dj ، ج = ق و ج = ز ، ونحـــو قلـــت، قلـــت وألـــت فـــي اللهجـــة المصـــرية و عـزوز (عجـوز) فـي اللهجـة الصـحراوية الجزائريـة. فكـل هـذه التأديـات الموجـودة فـي أنحـاء الـوطن العربـي ترجـع إلـى الكـلام لأنهـا لا تختلـف فـي المعنى،وإنمـا تختلـف فـي التأديـة، ويبقـى حـرف الجـيم فيهـا يحـتفظ بخصائصـه كحـرف مـن حـروف العربيـة يمكـن أن يقابـل بعـض الحـروف الأخـرى التـي تخـرج مـن نفس حيـزه مثـل الشـين(ش) جمـال ≠ شـمال إذ يعتبـر حـرف الشـين والجـيم مـن الحـروف الشـجرية رغـم الاخـتلاف فـي الصـفة فـالجيم حبسـي مرقـق، مجهـور، والشـين تسـريبي، مرقـق مهمـوس. بهـذين العنصـرين تتحـد هويـة الحـرف علـى أسـاس اتحادهمـا أو اختلافهمـا، وهـذان العنصـرين همـا الصـفة والمخـرج فيكـون إمـا فـي المخـرج أو فـي الصـفة مثـل البـاء والميم (ب) و (م) يتحـدان فـي المخـرج مـن الشـفتين ويختلفـان فـي الصـفة، الأول حرف حبسي مجهور مرقق والثاني حرف بيني الغنة.

والاتفـاق فـي الصـفة والاخـتلاف فـي المخـرج نحـو [س] و [ش] يتفقـان فـي أنهمـا حـرف تسـريبي مهمـوس ومرقـق، ويختلفـان فـي أنّ الأول يخـرج مـن فـوق الثنايـا وشـيء مـن اللثـة (الـذولق) والثـاني مـن الشـجر يُحاذيـه مـن ظهـر اللسـان وشـيء مـن الأضـراس، وقـد قـدم دي سوسـور معـايير لعـدم الخلـط بـين أفعـال الكـلام والنسـق الفعلـي الكـامن، وأول هـذه المعـايير هو التمييز بين القاعدة والسلوك.

إذ عنـد بحـث النسـق الطبيعـي قـد يقـوم المـرء بصـياغة القـوانين التـي تلخـص فـي العـادة السـلوك الملاحـظ مباشـرة، ولكـن ذلـك لا يصـدق بطبيعـة الحـال عنـد بحـث النسـق الإنسـاني، حيـث توجـد فـي هـذا النسـق فجـوة قائمـة دائمـاً بـين السـلوك الملاحـظ والقاعـدة وبالفعـل قـد تـم فـي

بعض الأحيان كسر بعض التوقعات العرفية أو الخروج عليها، إلاّ أن ذلك لا يمس جوهر القاعدة الأساسية [73] ص10.

ولأستاذنا الحاج صالح رأي في ذلك إذ يقول صوت الراء وصوت الغين لا يتمايزان في الفرنسية من حيث مؤداهما (أي من حيث صلاحية كل واحد منهما أو عدم صلاحيته للتمييز بين المعاني وبالتالي للتمييز بين كلمة وأخرى)، فإنهما وإن كانا من مخرجين مختلفين وذوي صدى مختلف فإن تعاقبهما في داخل الكلام لا يغير معناه بخلاف العربية فإنهما حرفان متمايزان فيها (أي في وضع العربية واصطلاحها وذلك مثل: (غاب/راب) [74] ص49.

التمييز الصريح بين اللسان والكلام:

يقول العلامة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، يقول دي سوسور: " اللسان هو رصيد يستودع في أذهان الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع واحد بفضل مباشرتهم للكلام، وهو نظام نحوي يوجد في كل دماغ أو على الأصل في أدمغة المجموع من الأشخاص لأنّ اللسان لا يوجد كله عند أحد منهم بل وجوده بالتمام لا يحصل إلاّ عند الجماعة " [53] ص47.

أما التأدية ليست أبدا من عمل الجماعة بل من عمل الفرد دائما، والفرد صاحب أمرها، وهي التي نسميها parole (الكلام كفعل من أفعال الفرد) [56] ص47.

واللسان نظام لا يخرج عن الترتيب الذي وضع عليه، ويمثل دي سوسور ذلك بلعبة الشطرنج حتى يتبين المعنى أحسن، إذ من السهل أن نميز ههنا ما هو خارجي عما هو باطني، فانتقال هذه اللعبة من فارس إلى أوربا هو أمر خارجي بخلاف كل ما يخص النظام وقواعد اللعب فهو أمر باطني [56] ص47. وعليه فاللسان نظام وهو بذلك وضعي باطني أساسي أما الكلام فهو فردي إضافي أو عرضي في بعض الأحيان.

3.1.3- ثنائية اللسان والكلام يمكن أن يقابل الوضع والاستعمال

بعدما حدد دي سوسير اللسان كنظام من الأدلة المتواضع عليها والكلام هو عمل فعلي فيزيولوجي فيزيائي يتحقق في زمان معين وفي مكان معين لهذا النظام، لعلنا نقول بأن اللسان والكلام يمكن أن يقابل الوضع والاستعمال، باعتبار الوضع عند العرب هو: " جعل اللفظ دليلا على المعنى" [31] ص316. و هو أيضاً " عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني" [12] ص38.

وعرفوا الكلام على أنه: " هو ما انتظم من الحروف المسموعة المميزة المتواضع على استعمالها الصادرة عن مختار واحد" [33] ص65 وباعتمادنا هذا التعريف للمقابلة بين التعريفات الحديثة نظن أنها تكاد تحمل نفس المفاهيم، هذا ما ينم عن بعد النظر ودقة البحث في الدراسة العربية اللغوية، ولكن المشكل الذي باعد بين الدراسات العربية والغربية تمثل في عدم ضبط المصطلحات اللغوية وغموض المصطلحات اللسانية عند الدارسين العرب خاصة ما يتمثل في عدم التمييز بين هذين المصطلحين. "longage" و "langue" فالمصطلح الأول يعني اللغة والثاني يعني اللسان، مع أن الأمر غير ذلك عند الكثيرين منهم، وأن مصطلح le longage لا يزال غائباً، فحاولنا أن نفصل بين هذين المصطلحين بعد ما واجهنا إشكالية هل يقابل الوضع اللغة أم اللسان؟

فاخترنا مصطلح اللسان بدل اللغة معتمدين في هذا الاختيار أدلة نقلية ومنطقية وتاريخية نعتقد أنها وافية شاملة ترجح هذا التقابل لصالح اللسان.

اللسان يقابل الوضع:

نقول أن اللسان هو الذي يمكن أن يقابل الوضع استناداً إلى عدة افتراضات نذكر منها: أن اللسان ذكر أكثر من مرة في القرآن الكريم، وباعتبار أن القرآن محكم فإنه يختار اللفظ المحدد المضبوط، عكس اللغة التي نجدها نادرا وتحمل معنى اللغو غالبا، وقد ورد لفظ اللسان في قوله تعالى: " وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُول إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُم " [1] " لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ "[1] "وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيّاً " [1] " " وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيّاً " [1] وقال : "وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ "[1] " فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ " [1] ، " وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ " [1].

وللأستاذ الدكتور ساسي في كتابه اللسان العربي وقضايا العصر نظر في هذا الطرح [7] ص110-112.

فيمكن القول أن هناك حكمة كامنة وراء اختيار مصطلح اللسان بدل اللغة وكما نعلم أن القرآن حجة شاملة وبما أنه المصدر الأول والموثوق بمصداقيته فإننا سننطلق منه كحجة لاختيار مصطلح اللسان بدل مصطلح اللغة كمقابل للوضع.

كما أن اللغة مفهوم ناتج عن مقابلتها لكلمة "اصطلاح" وهذا يجري استعماله بكثرة في التحديدات اللغوية خصوصاً في تحديد معاني المصطلحات، ففي كل الكتب الفقهية مثلاً

نعثـر علـى مثـل هـذه العبـارات الصـلاة لغـة هـي الـدعاء وفـي الاصـطلاح مجمـوع الأفعـال والأقوال."
فاللغـة بهـذا المعنـى هـي المفـردات المبتذلـة عنـد جميـع النـاطقين أي اللغـة غيـر الفنيـة" [75] ص29.

كمـا أن اللغـة كانـت تعنـي عنـد العـرب اللهجـة إذ يقـول سـيبويه:" لغـة هـذيل فـي العـرب جيـدة" " لغـة أهـل الحجـاز" وعليـه فـإن مـن البـين أن كلمـة لغـة تـدل هاهنـا علـى اسـتعمالات لغويـة إقليميـة أو قبليـة تمتـاز عـن الاسـتعمال العـام بمميـزات خاصـة، فهـي إذاً كيفيـات محليـة فـي أداء اللغـة العربيـة، وتطلـق غالبـاً علـى الكيفيـات الجزئيـة (مثـل نصـب أهـل الحجـاز لخبـر مـا المشـبهة بلـيس" و قـد تـدل علـى مفهـوم اللهجـة قلـيلاً لأنّ قـول سـيبويه " علـى لغـة هـذيل" لا يعنـي باللغـة فيـه لسـان هـذيل كلـه بـل هـذا الأداء الخـاص الجزئـي الـذي هـو فـتح عـين الكلمـة في جمع فعلات مع كونها حرف علة مثل بيضات، جوزات" [75] ص29-30.

واللغـة كثيـراً مـا تسـتعمل فـي تعـابير عـدة مثـل : " اللغـة العربيـة" "اللغـة التركيـة" أو "اللغـة الفرنسـية" وهـي المعنـى العـام للسـان وهـي لا تقتصـر علـى اللسـان فقـط وإنمـا يمكننـا القـول "لغـة الزهـور" أو " لغـة الطيـور" " لغـة العيـون" ولكـن لا نقـول " لسـان الزهـور" أو " لسـان العيـون" ، لأن لفظـة اللسـان تقتصـر علـى الكـائن البشـري النـاطق دون سـواه فهـو الميـزة الثانيـة بعـد العقـل، وعليـه فاللسـان هـو المعنـى الأدق والمصـطلح الصـحيح الـذي يمكـن أن يقابـل الوضـع. فعنـد الغـرب لا مشـكل فـي المصـطلحات، وإن كـان هنـاك فهـو قليـل مقارنـة مـع العـرب الـذين يعـانون مشـكل تحديـد المصـطلحات اللسـانية أو غيرهـا وهـذا يرجـع لقصـور الترجمـة فـي نقـل المعنـى الحقيقـي للفـظ وسـنطرح ذلـك فـي الفصـل الثالـث لـذا فَعَلَـى الباحـث العربـي أن ينتقـي المصـطلح الأدق والأنسـب انطلاقـاً مـن عـدة اعتبـارات و عليـه ارتأينـا أن نلقـي الضـوء علـى بعـض الفـروق المتصـلة بالمصـطلحات الجوهريـة التـي تتكـرر معنـاً كثيـراً فـي هـذا الموضـوع، و أهـم هـذه المصـطلحات التـي مـا فتئـت تتـداخل: منهـا اللغـة le longage اللسان la langue ، الكلام la parole.

وترد عند دي سوسير حسب الشكل التالي: [72] ص16.

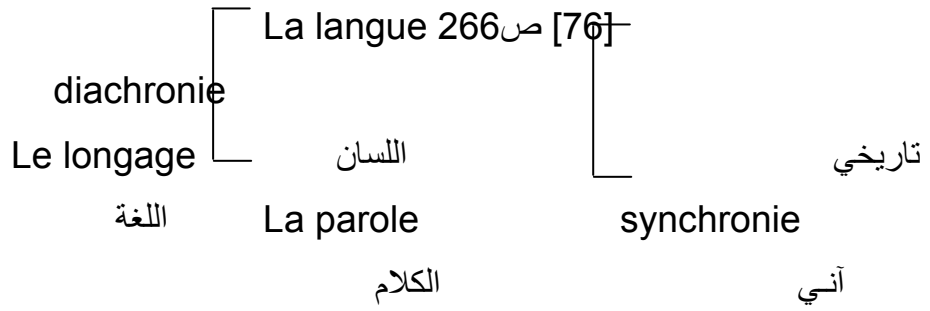

حسب رأينا هذه هي الترجمة الصحيحة لكل مصطلح وهو الشكل الصحيح إذ يمكن تجسيد الدراسات العربية لثنائية الوضع والاستعمال على الشكل التالي:

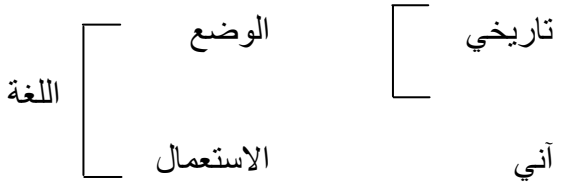

اللسان la langue كوضع أو مجموعة منتظمة من الرموز تصطلح عليها الجماعة ويشترك في استعماله جميع أفرادها أو اللغة بمعناها العام الذي رأيناه عند ابن جني [9] ص40-41.

ولفظة langue بهذا المفهوم هي مجرد اصطلاح وضعه سوسير وترجمنا إياها باللسان أو اللغة وهي ترجمة حرفية، ولا تعني أن مفهوم سوسور هو المعنى نفسه الذي تدل عليه لفظة "لسان" في العربية، هذه الترجمة هي التي وضعت الباحثين في موقف حرج، كما أنهم وظفوا المصطلحات في مفهوم واحد، هذا ما نعقب عليه بعدم دقة المصطلحات والمفاهيم.

و اللغة le longage بالمعنى الواسع وسيلة للتبليغ أو التواصل مستعملة من قبل المجموعة الإنسانية أو الحيوانية لبث مراسلات، واللغة مركبة من وحدات دنيا تدعى علامات signes أو إشارات signaux.

واللغة إما أنظمة من العلامات أو الإشارات المباشرة أو الطبيعية (مثلا اللغة الإنسانية المتمفصلة، اللغة الخاصة بالكائنات الأخرى، الدلفين ، النحل، النمل...)و إما أنظمة "ثانوية" أي الأنظمة المعدة انطلاقا من اللغة الإنسانية الثانوية ذات النوعية في التواصل مثل قانون المرور والرموز المختلفة le morses [77] ص306-309.

واللغة تعرّفها اللسانيات بأنها الكفاءة الملاحظة لدى كل الناس للتبليغ بواسطة أو من خلال ألسن des langues وهي مجموعة كل الألسن أو اللغات الإنسانية المأخوذة بعين الاعتبار في مزاجهم المشترك.

من كل هذه التعريفات نلاحظ أن اللغة بمعناها العام مؤسسة اجتماعية تدخل فيها عدة عوامل اجتماعية نفسية، وهي وسيلة للتبليغ والتواصل مستعملة من طرف مجموعة إنسانية أو حيوانية.

كما أن اللسان له وجهان وجه فيزيولوجي يتمثل في الآلة أي العضو المعروف بكل أجزائه و وجه وظيفي يتمثل في التبليغ والتواصل كما يقول أندري مارتيني: " إن اللسان هو أدة تبليغ يحصل على مقياسها تحليل لما يعتبره الإنسان على خلاف بين جماعة و أخرى وينتهي هذا التحليل إلى وحدات ذات مضمون معنوي وصوت ملفوظ وهي العناصر الدالة على معنى (monèmes) ويتقطع هذا الصوت الملفوظ بدوره إلى وحدات مميزة ومتعاقبة وهي العناصر الصوتية(Phonèmes) ويكون عددها محصوراً في كل لسان وتختلف أيضاً من حيث ماهيتها والنسب القائمة بينهما باختلاف الألسنة [78] ص20.

وإذا حددنا معنى التبليغ نقول أنّه الكلام (parole) كتأدية فردية للسان، وخروجه بهذا المعنى أي بما هو قدر مشترك هو صورة(Forme) وليس بمادة (Substance) ولا يظهر اللسان ولا يمكن مشاهدته إلا من خلال الكلام أي من تأدية كل فرد له ومن كيفية استعمال مجموع الأفراد له. أما الظواهر الخاصة بالكلام فدراستها وإن كانت ضرورية لدراسة اللسان إلا أنها لاحقة بها وليست هي غاية علم اللسان في ذاته (ولا يعني بذلك الظواهر الفيزيولوجية والصوتية والنفسانية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية وغير ذلك مما هو سبب وآلة أو محل لحدوث الكلام وتحوله [53] ص43-44 وعليه يجمع العلماء على أن اللسان نظام (Système) ترتبط فيه جميع أجزائه بعضها ببعض على أساس اتحاد الهويات واختلافها [Identités et défférence] أي على أن العناصر اللغوية في ذاتها أمثلة تبقى كما هي في أذهان المتخاطبين وإن اختلفت تأديتها، وعلى أن كل واحد منها يكسب هويته عند المتخاطبين بمخالفته ومقابلته(Opposition) لغيره (مبدأ التقابل) إلا أن الاختلاف، بهذا المعنى أي التباين والتقابل هو جوهر النظام نفسه، فاللسان كصورة هو مجموع المباينات الحاصلة بين عناصره وعلى هذا فكل عنصر فيه كيان تباييني أو تفاضلي (Différentiel Oppositif) و نسبي (relatif) وسالب (Négatif) [53] ص51.

فمن خلال أراء الدكتور الحاج صالح نرى أنّه حاول أن يحدد ماهية اللسان ويدرسه من كل الجوانب معتمداً في ذلك كل الظواهر الأخرى التي تؤثر في الكلام رغم أن الإشكال يبقى قائماً بين الباحثين في التحديد الدقيق لماهية المصطلح.

بعد ما أجرينا مقابلة بين اللسان واللغة وأيهما أصلح لأن يقابل الوضع لعلنا نكون قد توصلنا إلى أن اللسان هو الذي يمكن أن يقابل الوضع ويقابل الملكة عند تشومسكي.

خصائص اللسان:

1. اللسان هو أداة للتبليغ والتخاطب وبعملية التبليغ تتبلور وتتجدد الأفكار والمعاني بعد أن كانت مجرد أحاسيس.
2. اللسان ظاهرة اجتماعية: ومعنى ذلك أن اللسان غير مرتبط بالفرد بل هو مجموع من الدوال يتواضع عليه المستعملون.
3. لكل لسان خصائص: من حيث الصورة والمادة وتختلف الألسنة لأنّها وضعية ومعنى ذلك أنّ الدوال اللغوية بما أنها متواضع عليها بين قوم فإنّها لا تدل على مدلولاتها إلاّ بذلك الاصطلاح الذي اتخذه المستعملون لها لا بما تقتضيه القوانين العقلية والطبيعة، فالعلاقة بين الدال والمدلول في كل لسان علاقة اعتباطية [78] ص129.

هذا ما يجعلنا نتساءل عن طبيعة العلاقة بين الدال و المدلول؟ وهل هي علاقة اعتباطية مطلقاً أم أنّها نسبية؟ هذا ما طرحه أستاذنا الدكتور عمار ساسي في إشكالية أصل اللغة في ضوء المنهج التاريخي العلمي، إذ يقول: ربما قد نستغرب في البداية أن يكون الجواب على هذا السؤال بالتوقيفية في أصل المصطلح وفي طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول لكن بالتثبت والتحرّي العقلي والعلمي(وهذا ما اعتمده ابن جني في نظريته لأصل اللغة) نجد الجواب مصيباً وتعليل ذلك أنّ ما لا يعلم لا يسمى، وغير الموجود تتبعه اللغة في عدم الوجود، وهل وجدت اللغات إلا من أجل الإبانة عن المعاني بالمفردات؟

وعليه فمن أين يتسنى للإنسان إيجاد اسم لمسمى لا يعمله أصلاً، ولم يره قط، وهنا يجب التمييز بين حالتين مختلفتين:

1. حالة يكون فيها (المسمى) سابقا و(الاسم) لاحقا حيث ترى فيه بالتحقيق اعتباطية الدال والمدلول.(مثل حاسوب).
2. وحالة يكون فيها (الاسم) سابقا و(المسمى) لاحقا، حيث نرى فيه بالتحقيق توقيفية العلاقة بين الدال والمدلول فإن كان هذا لا يخص اللغات فالعربية خصوصيتها مميزة في كلمات مثل"الجنة،النار، الجان، الملائكة..." [79] ص41-42.

فمن تحليله نرى أن الأدلة المعللة غير اعتباطية والأدلة غير المعللة اعتباطية حيث وردت الإشارة النسبية لدى الكثير من علماء التراث العربي الإسلامي غير أنهم يتصورونها في دراساتهم للسان العربي بشكل مختلف، متميز، فهم لا يرون الاعتباطية في الكلمات العربية إلاّ حينما يعجزون عن تعليلها، ولذلك لم يتوقفوا عن تتبع مختلف ظواهر التعليل Motivation في اللسان العربي تلك التي تهيمن على وحداته بشكل ظاهر ومتميز ومن المظاهر الدالة على ذلك نجد الاشتقاق بكل أنواعه والترادف، وأثر الكمية الصوتية وبعض الأبنية الصرفية، والمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول والقيم التعبيرية للحروف وغيرها من الظواهر التي ترجع إلى خصوصية في اللسان العربي تتمثل في كون العلاقة بين معاينه وألفاظه قابلة للتعليل ضمن تشكيلات كثيرة ومتنوعة.

وحتى الألفاظ التي لم يستطع العلماء إثبات التعليل فيها وهي تتمثل في الغالب الأصول الوضعية للوحدات المعجمية، فإنهم لا يقضون بوقفها على الاصطلاح (أي باعتباطيتها) إلاّ حينما يعجزون عن إدراك عللها، وبما أن اللسان العربي ونظامه متميزان بميزة خاصة وظاهرة موجودة بكثرة هي توالد الألفاظ بعضها من بعض عن طريق الاشتقاق، حيث يظهر فيها مبدأ التعليل واضحاً ومبدأ الاعتباطية نسبيا عند العرب، كما رأينا في مبحث أصول النحو كل شيء معللا في المسائل النحوية لأن واضع اللغة حكيم فلا تعسف في نظامها [9] ص65.

4.1.3- الأدلة اللغوية والأدلة غير اللغوية

1.4.1.3- العلامات والإشارات

فهذه العلامات لم توضع قصداً بل هي موجودة لتدل على وقوع و وجود ظاهرة معينة، وقد صنفها الجاحظ [80] ص44. ضمن الدلالة الطبيعية غير اللغوية.

فهي علامات يستدل بها الإنسان على أشياء غائبة عنه فيحصل بها على فائدة نحو كثافة السحب دلالة على سقوط المطر، والدخان دلالة على وجود النار.

2.4.1.3- الرموز

وهي صنف خاص له مميزات تجمع بين الوضعي والطبيعي، لأن الإنسان هو الذي وضعه في المعنى الثاني مثل الميزان يرمز للعدل ولكنه في نفس الوقت يشبه العلامات لأن معناه مرتبط برسمه ارتباطاً وثيقاً (تعادل الكفتين) يشبه الارتباط الموجود بين العلامة والشيء الذي تدل عليه، فبمجرد ما نرى الميزان نتذكر العدل.

1.4.1.3- الأدلة الوضعية

فهي أدلة وضعت قصداً لتفيد شيئاً وهذا الوضع تم عن طريق التواطؤ والاصطلاح أي التواضع بين جماعة من الناس لغرض واضح هو التبليغ.

العلامة اللسانية عند دي سوسير [الدال والمدلول]

بعدما عرضنا ثنائية اللسان والكلام عند دي سوسور لا يفوتنا أن نشير إلى ثنائية الدال والمدلول والتي تعتبر أساس الوضع وكما يقول ابن جني " لكل واحدة، منها لفظ إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز عن غيره لِيُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مرأة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره" [9] ص44 ، فلكل مدلول دال ولكل دال مدلول فهما وجهان لعملة واحدة كما قال دي سوسير، وأبسط مثال على ذلك هو أن المولود عندما يولد يفكر أهله في اختيار الاسم له فكذلك الأشياء والمفاهيم الموجودة في الحياة فلابد لها من علامة لسانية تمييزها عن غيرها.

فإذا قلنا أن اللسان نظام فمما يتكون هذا النظام أو ما هي طبيعة الوحدات اللغوية فيه؟ إن اللسان على حد تعبير دو سوسير نظام من الأدلة المتواضع عليه، وهو كما يقول الحاج صالح " ليس مجموعة من الألفاظ يعثر عليها المتكلم في القواميس أو يلتقطها بسمعه من الخطابات ثم يسجلها في حافظته كما أنه ليس مجموعة من التحديدات الفلسفية للاسم والفعل والحرف أو القواعد المسهبة (اسم مفعول) الكثيرة الشواذ بل هو نظام من الوحدات يتداخل بعضها ببعض على شكل عجيب وتتقابل فيما بينها في المستوى الواحد التقابل الذي لولاه لما كانت هناك دلالة [53] ص38.

ومما سبق نلاحظ أن دي سوسير اشتهر باستخدامه لظاهرة جد مهمة تمثلت في الثنائيات (Dichotomies) [اللسان والكلام ، الدال والمدلول، التاريخي الآني] في دراساته ويرجع هذا إلى إمكانية تأثر دي سوسير بالنظرية الكلامية القائلة، بأن ثمة وجهين مختلفين لكل شيء في هذا الكون كلاهما يكمل الآخر.

" وقد ظهرت هذه الفكرة من قبل عند أرسطو و ديكارت واستعملها دي سوسير من جديد في شكل دعائم مزدوجة أو تفرعات ثنائية وبالإضافة إلى هذا، أكدّ على أهمية دراسة الكلام عوض النصوص المكتوبة " [4] ص121 واستعملها، كما نلاحظ أن تشومسكي في نظريته التحويلية التوليدية، اعتمد هو الآخر على الثنائيات فاشتهر بثنائية الملكة والتأدية التي يمكن أن تقابل ثنائية الوضع والاستعمال، و ثنائية اللسان والكلام.

2.3- ثنائية الملكة والتأدية عند تشومسكي

تشومسكي: استطاع أفرام نعوم تشومسكي (Avram Noam Chomsky) (1928) بفكره الرياضي أن يحوّل مجرى الدرس اللساني صوب جوانب أكثر ثراء في التحليل، ورصيد بيانات الظاهرة اللغوية متجاوزاً أفكار أستاذه "هاريس" أحد دعائم المدرسة الوصفية وتبنى فكرة جديدة، فكانت نظريته المعروفة "النظرية التوليدية التحويلية"

أكثـر رواجـاً ونفـاذاً مـن النظريـات اللسـانية الأخـرى. وقـد كـان لأراء بلومفيلـد وتصـوره السلوكي للنشاط الإنساني الفضل الكبير في نظرية تشومسكي التي نوردها في البيان التالي:

1. الكفاية اللغوية والأداء الكلامي Competence and performance.
2. البنية السطحية والبنية العميقة Surface and deep structure.
3. القواعد التحويلية والتوليدية Transformation al and genarative grammar (G.T.G).

وما يهمنا من نظريته الثنائية الأولى: الكفاية اللغوية والأداء الكلامي.

1.2.3- الملاحظات الموجهة للنظرية البنوية

يـرى تشومسـكي أن البنويـة اكتفـت بوصـف التراكيـب اللغويـة وتحليلهـا بطريقـة تشـكيلية متجاهلـة بـذلك الـدور الـذي يقـوم بـه المعنـى، وعلـى مسـتوى اللغـات لـم تحـاول تحديـد القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوين جمل غير متناهية"
ومـن ثمـة فإنهـا لـم تعـط أي اعتبـار للكفـاءة اللغويـة، كمـا أن البنويـة اهتمـت بـالبنى السـطحية فقط.

والجـدير بالـذكر أن تشومسـكي يـرى أن العقـل مصـدر كـل معرفـة وأن الطفـل يولـد مـزوداً بمعرفـة فطريـة مجسـدة فيمـا أسـماه بجهـاز اكتسـاب اللغـة مناقضـاً الوصـفين الـذين اعتمـدوا علـى المـنهج التجريبـي والـذي يـنص علـى أن المعرفـة لا يمكـن الحصـول عليهـا إلاّ عـن طريـق التجربـة المسـتمرة مـن الحـواس، و قـد سـبقه إلـى هـذه الفكـرة الفلاسـفة أمثـال ديكـارت مـن كبـار الفلاسـفة الفرنسـيين ذو نزعـة عقليـة يعـد أب الفلسـفة الحديثـة (1596-1650) وكانط. كما سبقه إلى تعريف الملكة علماء العرب.

2.2.3- النظرية التوليدية التحويلية:

تعتبـر أن قواعـد اللغـة قائمـة بشـكل أو بـآخر فـي عقـل الإنسـان كتنظـيم يُخصـص الخصـائص الصـوتية والتركيبيـة والدلاليـة لمجموعـة غيـر متناهيـة مـن الجمـل المحتملـة، وهـذه القواعـد قائمـة بشـكل ضـمني فـي الملكـة اللسـانية العائـدة إلـى مـتكلم اللغـة، وهـي ممثّلـة بالتـالي

فـي عقـول متكلميهـا، وتحـدَّد بإمكـان متكلمـي اللغـة التواصـل فيمـا بيـنهم بمقـدار مـا تكـون اللغـات المخصصـة بهـذه القواعـد القائمـة فـي عقـولهم متشـابهة، وكـون اللغـة نتاجـا عقليـا، يسـتلزم بالـذات، الإقـرار بوجـود بنيـة فطريـة مختصـة ولازمـة لتكـوين اللغـات الإنسـانية، وذلـك لأنـه حـين يكـون بالإمكـان مـن خـلال معطيـات محـددة وغيـر منظمـة، اكتسـاب تنظـيم إدراكـي غنـي ومعقّـد فـي مـدة زمنيـة قصـيرة نسـبيا وبشـكل منـتظم ومتماثـل، (كمـا هـو الحـال بالنسـبة إلـى اكتساب التنظيم اللغوي من خلال الكلام الذي يسمعه الطفل من حوله).

ويركـزّ نعـوم تشومسـكي مؤسـس النظريـة علـى هـذه النظـرة العقلانيـة المتطـورة فيقـول: " لا وجـود للغـة خَـارجَ إطـار تصـورها العقلـي، ومهمـا تكـن خصائصـها فهـي تخـتص بهـا عبـر المسـار العقلـي الفطـري للجهـاز العضـوي الـذي أوجـدها ويوجـدها فـي كـل جيـل والـذي يوجـد فيهـا فـي الوقـت نفسـه الخصـائص المتعلقـة بشـروط اسـتعمالها ويبـدو لنـا أنّ اللغـة مفيـدة لسـبر المسار العقلي واكتشاف نظامه " [81] ص57.

3.2.3- الملكة عند العرب

لغة: تعني امتلاك الشيء والقدرة على السيطرة عليه [5] ص528.

تنـاول الدارسـون العـرب مفهـوم الملكـة، وكانـت دراسـتهم لا تقـل أهميـة عـن الدراسـات الحديثـة لمفهـوم الملكـة عنـد تشومسـكي إذ نجـد كثيـراً مـنهم يصـيب فيمـا ذهـب إليـه فـي تعريـف الملكـة ومـنهم الفرابـي (260هــ-339هــ) يقسـمها إلـى ملكتـين "خلقيـة أو روحيـة" "صـناعية أو مادية" فالملكة عنده عادة راسخة قائمة على التكرار في أوقات متقاربة.

ووافقـه إلـى مـا ذهـب إليـه إخـوان الصـفا ومسـكويه (320هــ-421هــ) وأبـو حيـان التوحيـدي وأبـو حامـد الغزالـي(450هــ-505هــ)، كلهـم يجمعـون علـى أن المكلـة تـتم بـالتكرار وتعتبر هيئة راسخة لا تزول [81] ص 59.

والملكـة صـناعية نفسـية يعيهـا ويريـدها الإنسـان عنـدما يقـوم بهـا لكنـه لا يشـعر ولا يعـي كيفيـة القيـام بهـا، وهـذا طبعـا بعـد اكتسـابها وإحكـام الأفعـال التـي تصـدر عنهـا. هـذا مـا يجعلنـا نقول بأنّ الملكة تكون شعورية في أول الأمر ثم تصبح لاشعورية غير إرادية بعد ذلك.

حاول علماء العرب القدامى التوصل إلى مفهوم شامل للملكة، وبالفعل استطاعوا إعطاء مفهوم عميق ودقيق لها رغم اختلاف التسميات والمصطلحات، وليست القدرة والمهارة مرادفا للملكة

وإنما كل من المهارة والقدرة جزء من الملكة، فالأولى تعني جملة النشاطات المرتبطة بمضامين معينة بحيث يشكل تلاقيها وتناسقها مركبة من مركبات القدرة Capacité؛ التي تعني مجموعة المخططات الإجرائية المتعلقة بنشاطات ذهنية أو حركية يمكن أن ترتبط بمخططات أخرى لتكون بنى عملية، أما الملكة فتعني جملة المعارف العامة المجزئة في الذاكرة بأنواعها ومستوياتها المختلفة وجملة المواد الذهنية الكلية التي يمكن توظيفها في أحوال مختلفة ومتباينة [82] ص55. ونستقرأ من ذلك أنّ المهارة جزء من القدرة والقدرة والمهارة جزء من الملكة.

وعليه فالقدرة والمهارة مرتبطان بالملكة إذ أن الملكة صفة راسخة في النفس ومهارة وقدرة على الأحكام فعندما تصفحنا بعض نصوص التراث اللغوي العربي القديم وجدنا عدة علماء تنبهوا لتعريف الملكة من بينهم عبد الرحمن بن خلدون الذي فصّل فيها إذ يقول: " بأنها صناعة وقدرة عل تبليغ الأغراض والمقاصد، ولا تتم من خلال المفردة و إنما تتم من خلال التركيب.

4.2.3- كيفية حصول الملكة:

يقسم ابن خلدون تكرار هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول نجد فيه التكرار الأول ويسميه صفة والقسم الثاني نجد فيه التكرار الثاني، وفيه تكرار الصفة وتسمى حال الذي يعتبره صفة غير راسخة ومتغيرة غير ثابتة.

والقسم الأخير: تتكرر فيه الحال وتزيد حتى تتم الملكة ويسميه ملكة لأن الفعل يقع أولاً وتعود للذات منه صفة، ثمّ تتكرر فتكون حالاً، ومعنى الحال أنها صفة راسخة، ثمّ يزيد التكرار فتكون ملكة [46] ص1057.

إذا من شروط الحصول على الملكة:

1. التكرار.
2. الحفظ.
3. تحديد الزمن.

إذن الملكة لا تكون من لا شيء بل لابد من الاستعداد والاكتساب الحاصل عن طريق الممارسة بتكرارها وتتابعها في فترة زمنية متقاربة لأنه إذا بعدت الفترة الزمنية تكون نسبة التعلم والتحصيل ضئيلة وبطيئة، لذا فشرط اكتساب الملكة الحفظ والتكرار والتتابع وإلاّ آلت المادة المتعلمة إلى النسيان أو التقطع.

وقد سار في هذا المعنى للمكلة اللغوية المحدثون العرب انطلاقاً مما قاله العرب القدامى زيادة في الإيضاح واختلاف في الأسلوب والتعبير، إذ يقول عبد السلام المسدي: " ولعل الاحتكام إلى جوهر قضية الاكتساب اللغوي بالاهتداء إلى حقيقة الحدث اللساني إلى ملكة هي تروض كما تروض اليد على النجارة أو الحدادة هو الذي قاد ابن جني وكل رواد أصول النحو في التراث العربي إلى التأكيد على أن اللغة هي مثالات مجردة تصاغ بالحدود والقوانين وعنها يتولد بالقياس الكلام المنطوق والمنجز فعلاً وفي مفترق القالب والقانون تكمن ركائز الملكة الصناعية في أمر اللغة" [83] ص219-220.

ويوافق الدكتور الأستاذ الحاج صالح فكرة من سبقه من علماء العرب أن الملكة لا شعورية وأنها مكتسبة وقياسية أي أن المتكلم ليس مجرد مقلد يتكلم جملاً سمعها وحفظها بل ينشئ جملاً لم يسمعها من قبل انطلاقاً أو تبعاً لقواعد أو مثل وحدود إجرائية على حد تعبيره [53] ص40.

وعليه يمكن القول أنّ اللغة لها قدرة فطرية ومكتسبة.

1) قدرة فطرية: الإنسان وحده مفطور على إمكانية تعلم أي لغة (بشرط البكور).

يولد بها: غير مكتسبة = استعداد. هذه القدرة تسمح له باكتساب قدرة على استعمال اللغة، وبالسماع يستطيع استنباط قوانين النحو (لا شعوريا) واستعمالها يكون بالتدريج.

2) قدرة مكتسبة: يقول عبد الرحمان الحاج صالح يقول عبد الرحمن بن خلدون الملكة ليست فطرية بل مكتسبة وهي التحكم الكامل في استعمال اللغة وهذا حاصل بالاكتساب والتعلم [26] ص5. والملكة كما قلنا هي صفة راسخة وثابتة يصعب زوالها بعد اكتسابها وهي اختيارية شعورية في بادئ الأمر ثم تصبح بعد ذلك غير شعورية وتحصل بممارسة الأفعال وتكرارها مرات عديدة على فترات متقاربة ومتدرجة.

من خلال هذا الاستنتاج نلاحظ أن الدراسة العربية للملكة كانت إلى حد ما موافقة للدراسات الحديثة لأنهم ركزوا على شيئين مهمين في الملكة أولاً اعتبار الملكة صفة راسخة تتم عن طريق الاعتياد.

وثانيا: تمر الملكة بمرحلتين: باعتبار أن الملكة صناعة نفسية يعيها ويريدها الإنسان عندما يقوم بها. والملكة ليست نفسها النحو إذ النحو هو خادم لها أو حارسها وليس هو هي. فالشعراء قديماً تكلموا اللغة دون قصد أي دون التمييز أن كان هذا فعلاً أو فاعلاً أو مفعولاً به بل امتلكوا ملكة عن طريق السليقة والبيئة التي عاشوا فيها.

5.2.3- الملكة والتأدية عند تشومسكي

إنّ مفهـــــومي " الكفـــــاءة Compétence" و" الأداء Performance " اللـــــذين ظهـرا لأول مـرة بطريقـة جليـة فـي مؤلـف تشومسـكي " مظـاهر النظريـة التركيبيـة سـنة 1965" يرتبطـان بمفهـوم اللغـة، حيـث ميـز تشومسـكي بـين الكفـاءة والملكـة التـي تتمثـل فـي المعرفـة اللغويـة الباطنيـة للفـرد أي مجموعـة القواعـد التـي تعلمهـا. ويقـول تشومسـكي :" إن المصـطلح التقنـي للملكـة يعنـي قـدرة المـتكلم المثـالي علـى الجمـع بـين الصـوت والمعنـى فـي حـدود مـا تسـمح بـه لغتـه، كمـا أن النّحـو علـى اعتبـاره نموذجـاً مثاليـاً للمكلـة يقـيم علاقـة معينـة بين الصوت والمعنى أي التمثيليين: الصوتي والدلالي" [84] ص26.

فالكفـاءة إذن نظـام عقلـي تحتـي قـابع خلـف السـلوك الفعلـي [85] ص210. وهـي بمثابـة المعرفـة الضـمنية أو العلميـة اللاشـعورية التـي تجسـد الأداء الكلامـي أمـا الأداء فهـو الاستعمال الفعلي لهذه المعرفة بقواعد اللغة في عملية التكلم ضمن سياق معين.

والملكـة هـي القـدرة الراسـخة لـدي المـتكلم علـى أن يحـدث ويشـخص ويحـدد ويعـرف ويحقـق سلسـلة صـوتية لهـا بنيـة تركيبيـة ومعنـى. وتتمثـل التأديـة فـي تحقيـق هـذه الملكـة وإنجازهـا أي هي ما يقوم به المتكلم عند إحداث الكلام [3] ص164.

ويعـرف المعجـم اللسـاني الفرنسـي الملكـة اللسـانية فـي الاصـطلاح العـام أنهـا نظـام مـن القواعـد الضـمنية التـي يعـزي إليهـا ضـبط النطـق وفهـم عـدد غيـر منتـه مـن الجمـل كمـا تمكـن صـاحبها مـن تفسـير وتأويـل وخلـق جمـل لـم يسـمع بهـا مـن قبـل، وتعمـل اللسـانيات علـى تحديـد مفهـوم ثابـت للملكـة اللسـانية المشـتركة بـين أفـراد اللسـان الواحـد علـى أنهـا قواعـد ضـمنية عامـة تترجمهـا التأديـة الفعليـة للغـة وذلـك مـن خـلال الاسـتعمالات المختلفـة للغـة بواسـطة الأفعـال الكلاميـة علـى أرض الواقـع ويشـير المعجـم فـي الأخيـر إلـى أن هنـاك ملكـة لسـانية عامـة تشـمل كل لغات العالم دون استثناء وملكة خاصة تختص بلسان قوم ما [76] ص103.

وقد صنف المختصون أربعة مستويات من الملكة اللغوية مترابطة ومتباينة فيما بينها:

1- الملكـة النحويـة: القـدرة علـى تحليـل وفهـم ثـم تخـزين العناصـر اللغويـة صـرفية تركيبيـة صوتية ثم أعادة تركيبها.

2- الملكة الاجتماعية: هي مجمل القواعد الاجتماعية الراسخة في الذهن المحيطة بالفرد وهي تتحكم في إنتاج النصوص اللغوية.
3- الملكة الخطابية: هي القدرة على فهم معاني النصوص اللغوية وشرحها ثم انتاج نصوص جديدة وفقا لمنبهات أخرى.
4- الملكة الإستراتيجية: هي القدرة على تصوير تلك النصوص مع الظروف المختلفة والتفاعلات المتباينة.

1.2.3- هل الأداء الكلامي يعكس الملكة

ليس كل ما هو كامن في الملكة يخرج للاستعمال لأن هذا الأخير وإن كان ناتجاً عن الكفاية اللغوية فإنه يتضمن في الحقيقة بعض الشوائب التي ترجع إلى ظروف التكلم، فهو إذن لا يعكس الكفاية اللغوية مباشرة ولا بشكل تام فعند ما نقول أن الفرد يستعمل عند عملية التكلم كفايته اللغوية فإن هذا لا يعني أنّه يستعملها بصورة تامة ومتكاملة لذلك إذا انحرف المتكلم في كلامه بإمكانه أن يكشف هذا الانحراف انطلاقاً من عودته إلى قواعد اللغة ضمن معرفته الضمنية بقواعد اللغة أي بالعودة إلى كفايته اللغوية [81] ص45.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا عندما نقول إنّ الإنسان حين يتكلم يستعمل معرفته الضمنية بتنظيم قواعد لغته أي كفايته اللغوية لا يعني كلامنا هذا أنّه يستعملها بصورة تامة. ذلك أن الأداء الكلامي. وإن يكن ناجماً عن الكفاية اللغوية فهو يتضمن في الحقيقة، عدداً من المظاهر التي تعتبر طفيلية بالنسبة إلى التنظيم اللغوي، وتعود بعض هذه المظاهر الطفيلية إلى عوامل متشابكة خارجة عن إطار اللغة نذكر منها: الذاكرة، الانفعال، الانتباه، التعب...

فما هو معروف أن الإنسان عندما يتكلم عادة لا يصوغ كلامه على نحو ينطبق تماماً على الأصول اللغوية، فغالباً ما يطرأ تغير على الجملة في نصفها أو يحصل ثمة وقف قبل انتهائها أو تظهر زيادات فيها غير متقيدة بمراعاة سياق الكلام [86] ص46.

والذي يهمنا من كل هذا أن الملكة يمكن أن تقابل اللسان وتقابل الوضع عند العرب والتأدية يمكن أن تقابل الكلام والاستعمال لأن التعريفات تكاد تكون متقاربة باعتبار عامل الزمن فالثنائية الأولى [الوضع والاستعمال] تعتبر دراستها شمولية سطحية مقارنة مع الثنائية الثانية لدي سوسير [اللسان والكلام] أما الثنائية الثالثة فهي دقيقة ومتجاوزة للثنائيات السابقة من حيث الدراسة العلمية

والموضوعية البحتة لأن تشومسكي متأثر بالمنطق الرياضي بحكم نظريته التحويلية التوليدية القائمة على أساس رياضي.

يمكن القول أنّ النتائج التي توصل إليها تشومسكي Chomsky في دراساته اللسانية الحديثة قد أفادت ميدان تعليم اللغات وتعلّمها إفادة كبيرة وتتجلى هذه الإفادات في مقومات نظريته التحويلية التوليدية مثل البنية الباطنية un derlying structure والبنية السطحية superficial structure والقدرة Capacity والأداء Performance وكذلك الشأن بالنسبة لعملية التشجير وفيما يخص البنية الباطنية والسطحية يمكن استثمارها في دراسة القواعد اللغوية عند انتقاء عدد من الجمل.

3.3- أوجه التشابه والاختلاف بين التقابلات

عرضنا فيما سبق الثنائيات، وقلنا أنّه يمكن أن تقابل ثنائية الوضع والاستعمال عند العرب، ولعل هذا الزعم نسبي إلاّ أن الفكرة واردة ومشار إليها في العديد من الكتب والدراسات، وعليه يمكن أن نجري مقارنة بين هذه الثنائيات لنرى وجه التقابل ومدى مصداقية هذا الزعم.

1.3.3- علاقة الوضع بالاستعمال

يمكن القول بأن الوضع والاستعمال وجهان لعملة واحدة لأن بهما تتم العملية التبليغية وقد سبق تعريف الوضع " بأنّه جعل اللفظ دليلاً على المعنى" " أو هو إطلاق اللفظ على المعنى" وهذا ما نعني به الوضع الأول لكل شيء ولد حديثاً.

أمّا الاستعمال فهو الأداء الفعلي للوضع وهو فردي بغية التواصل، إلاّ أنها تبقى العلاقة بسيطة مقارنة بالمقابلات الأخرى.

الوضع	الاستعمال
ثابت	متغير

تواضع واصطلاح	تأدية
جماعي	فردي

2.3.3- علاقة اللسان بالكلام

اللسان هو النظام أو الهيكل التقديري الذي طبع في ذهن الإنسان فهو عند ولادته يملك القدرة على الكلام ثم يكتسب الآليات التي تتحكم في العملية فتنطبع في دماغه ويشاركه في ذلك كل الناطقين بلغته فتكون هذه الآليات رصيدا على حد تعبير دي سوسير نفسه، رصيد مستودع في أدمغة مجموعة من المتكلمين بل أفراد المجموعة كلها يستثمرونه عند الحاجة أي عند التكلم.

الكلام:

فهو الأداء الفعلي لهذا النظام وهو فردي يتميز كل فرد في أدائه عن غيره وهو خاضع لعوامل منها الفيزيولوجية والفيزيائية والنفسية، لذا فالكلام غير تام و غير عاكس لكل ما هو موجود في هذا النظام. كما أنّ اللسان ظاهرة تقديرية صورية تتحقق بفعل عملية التكلم أما الكلام فيمثل تأدية الفرد أو الجماعة لهذا النظام التقديري الذي يعتبر ظاهرة اجتماعية ذهنية تم الاصطلاح والتواضع عليها في مجتمع من المجتمعات، وبفصلنا اللسان عن الكلام نفصل في الوقت نفسه ما هو اجتماعي عما هو فردي، ما هو جوهري عما هو إضافي أو عرضي في بعض الأحيان، ليس اللسان من وظائف المتكلم بل هو أثر يسجله الفرد بكيفية سلبية بخلاف الكلام فإنه عمل الفرد يعتمده ويتبصر فيه ويجب أن نميز بين شيئين: التركيبات التي يركبها المتكلم عن استعماله لوضع اللسان للتعبير عن غرضه الشخصي والآلية النفسانية "الفيزيائية التي تمكنه من إخراج هذه التركيبات" [74] ص47.

والكلام ذلك الإنجاز الفعلي الملموس الذي يجسد نظام اللغة الاجتماعي تجسيداً فردياً ويحوله من الموجود بالقوة إلى الموجود بالفعل.

اللسان	الكلام
وقائع خارجية وداخلية	خارجي و داخلي
ملكة بشرية تواضع عليها	تجسيد آلي فعلي للنظام
اللسان موجود بالقوة	الكلام موجود بالفعل
تشمل الجماعة	نتاج فردي لملكة اللسان
قوة طبيعية فطرية	فطري مكتسب
ثابت	متغير
مخزون ذهني باطني	ألي فعلي يجسد النظام

1.3.3- علاقة الملكة بالتأدية

الملكة: (Compétence)

في مفهوم اللسانيات المعاصرة هي القدرة على إنتاج التراكيب، و تفهّم أبعادها، أثناء تكلم هذه اللغة بما في ذلك الجمل التي لم يسبق له سماعها.

فهي عند تشومسكي المعرفة الضمنية للغة، و هي ذات إطار ذاتي خاص بالمتكلم(بمتكلم اللغة)، أو ما نسميه بـ(الاستبطان الكامن لقواعد لغة ما) إنّ القدرة اللغوية تمكن المتكلم من الجمع بين أصوات اللغة، ودلالتها، في تناسق تام مع بناء قواعد لغته.

أما التأدية (performance):

فهي الأداء الفعلي للملكة دون الخروج عن نظام اللغة. توصف الملكة بأنها لا شعورية، و تعزي إلى منطقة اللاوعي عند الإنسان (اللاشعور) وتتسم بالثبوت.

- أما الأداء الكلامي: فهو عرضة للتغيير، حسب مستويات الأفراد ودرجات انتباههم أو صحتهم، وعلتهم، أو اضطراباتهم النفسية التي تتداخل مع العوامل اللغوية في عملية إنتاج الكلام [86] ص262.

الملكة	التأدية
ثابتة	متغيرة
صورية	مادية
مكتسبة	مكتسبة، فطرية
وضع واصطلاح	استعمال
جماعي	فردي
بنية عميقة	بنية سطحية
موجودة بالقوة	موجودة بالفعل

بعدما أجرينا مقارنة بين الثنائيات نجري مقارنة بين كل التقابلات والتي نمثلها في الجدول التالي ثم نحلله.

4.3.3- مقارنة التقابلات

	فردي	جماعي	ثابت	متغير	فطري	مكتسب	سطحي	عميق
الوضع		X	x					
اللسان		X	x		x			
الملكة		X	x			x		x
الاستعمال	X			X				
الكلام	X			X	x	X		
التأدية	X			X			x	

و تلخيصاً للتقابلات الواردة في الجدول السابق يمكننا القول بأن هناك أوجه تشابه و أوجه اختلاف.

أوجه التشابه: كل من الوضع واللسان و الملكة خلق وإبداع و تواضع و اصطلاح بين أفراد المجتمع، فهي مفاهيم متقاربة من حيث الأصل الأول لها.

أما اللسان: فهو النظام الكامن في الذهن قبل أن يخرج للاستعمال و له منطقه الخاص إذ اللسان مستنبط من الواقع والأحداث المشاهدة، و هو الأصول والحدود التي يخضع لها الاستعمال اللغوي السليم.

كما أنّه اعتبر مرادفاً للغة في كثير من الأحيان إلاّ أنّه جزء منها وهي المعنى العام له.

أما الملكة: فهي أوسع و أشمل من المفهومين لأنها تحمل المعنى الأول المتواضع عليه إضافة إلى القدرة على اكتساب هذا النظام الراسخ في الذهن و هي أعقد وأدق إذ يمكن القول أنها ترتبط بالنحو(أي التراكيب)، أما فيما يخص الاستعمال والكلام والتأدية فهي مرادفات لا إشكال فيها، إذ تحمل نفس المفاهيم و هي متعلقة كلها بالعملية الفعلية لهذا النظام مع سلامة الجهاز النطقي، ولكل منها عوامل فيزيولوجية فيزيائية نفسية فردية اجتماعية ولها قوانينها أمن اللبس والتخفيف على آلة اللسان ومطابقة الكلام لمقتضى الحال.

و تتمثل وظيفتها في كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنّه ليس ما يقتضيه القياس، يحصل في الكلام فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال لأن هناك مقتضيات أخرى ما يحتمله الوضع والحدّ اللغوي.

كما أن الاستعمال (الكلام والتأدية) يخضع لمراتب الأداء، التي ذكرناها في الفصل الأول وبصفة عامة إلى مقتضى الحال حسب التعبير القديم ولهذا يكثر في الاستعمال العفوي الحذف والإضمار والبدل والتقديم و التأخير حتى يشذ الكلام شذوذاً كبيراً عن القياس وهو مع ذلك مقبول بل قد يكون عكسه غير مقبول.

و أخيراً يمكن القول أن الاستعمال يأخذ أحسن الممكنات في القياس والقسمة.

إنّ الوضع يتصف بالثبات إذْ يرثه الخلف عن السلف، وبه يتمكن الأفراد من التفاهم وبيان أغراضهم بعضهم بعضاً، ولا تبليغ ولا فائدة يمكن أن يحصلا إلا بالوضع لأنّه شيء مشترك بين الأفراد في زمان ومكان معين وقد يطول هذا الزمان ويتسع هذا المكان حتى يشمل القرون العديدة والأجيال المتوالدة باستثناء ما يطرأ على المعنى من تغيير دلالي.

و اللسان لا يخضع لإرادة الفرد أو لميوله الخاصة بل هو متجاوز له سابق عليه باق بعده لا يزول بزواله، و لهذا لا يمكن لأي واحد أن يتدخل فيه ليغيرّه أو يستبدل منه شيئاً، إلاّ أن يقيس على كلام الجماعة من المتكلمين بشرط أن يكون ما يقيس عليه من كلام شائعاً و مشهوراً ولا يقيس على الشاذ في الاستعمال و هذا سرّ قول المحدثين "اللسان ظاهرة اجتماعية" [78] ص160.

كما أن كل ما يوضع من الألفاظ الجديدة لابد أن ترضى به عامة المتكلمين فإن رفضوه فمآله الانزواء ثم النسيان ولا سبيل إلى إحيائه لأن هذا الأخير منوط باستعمال المستعملين وكثرة تداولهم له.

أوجه الاختلاف: يكمن الاختلاف بين هذه المفاهيم، في أن لكل مفهوم خصائص معينة. و تتمثل خصائص الوضع في تلك العلاقة البسيطة القائمة بين الدال و المدلول أو الأدلة اللغوية وغيرها المتمثلة في الإشارات والرموز.

لقد أبدينا رأيا تمثل في أنّ علماء العربية القدامى منهم الخليل وسيبويه وابن جني قد درسوا قضية (الوضع والاستعمال) وفصّلوا بحيث لم يتركوا مجالا محتمل السؤال أو النقاش إلاّ بيّنوه، وبناءًا على ما سبق فإن اللغة من وجهة أصولية هي وضع واستعمال، أي أصل وفرع معا، ولحكمة ما شبه القرآن الكريم الكلمة بالشجرة، قال تعالى: " أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ الله مَثَلاً كَلِمَة طَيبَة كَشَجَرَة طَيبَة أَصْلُهَا ثَابِت وَفَرعُهَا فِي السَمَاء " [78] ص160. الأمر الذي يقودنا إلى استنتاج المسائل التالية:

- الوضع والاستعمال ⟵ أمران متلازمان في اللغة كتلازم الأصل والفرع.
- اللغة: وضع واستعمال ⟵ صحة تثبيت مصطلح الثنائية (ثنائية الوضع والاستعمال).
- استعمال بوضع ⟵ في الوضع صفة الثابت
  - ⟵ في الاستعمال صفة المتحرك (المتغير)
  - ⟵ في الوضع صفة الجماعية (القواعد)
  - ⟵ في الاستعمال صفة الفردية (الأفعال)
  - ⟵ في الوضع صفة المحدودية (الثابتة)

في الاستعمال صفة اللامحدودية (المتحركة)

في الوضع صفة الأصل (الأصالة)

في الاستعمال صفة الفرع (الفرعية)

في الوضع صفة الملكة (القواعد الذهنية)

في الاستعمال صفة التأدية (الفردية للملكة)

في الثنائية صفة التركيبية الثابت والمتغير.

ثنائية اللسان والكلام (عند دي سوسور):

اللسان والكلام أمران متلازمان كتلازم الأصل والفرع في بلورة مفهوم اللغة.

اللغة لسان وكلام ← الوصفية

كلام بلسان ← الوظيفية

في اللسان صفة الثابت

في الكلام صفة المتحرك (المتغير)

في اللسان صفة الجماعية (القواعد)

في الكلام صفة الفردية (الفرد)

في اللسان صفة المحدودية (الثابتة)

في الكلام صفة اللامحدودية (المتحركة)

في اللسان صفة الأصل (الأصالة)

في الكلام صفة الفرع (الفرعية)

في اللسان صفة الملكة (القواعد الذهنية)

في الكلام صفة التأدية (الفردية للملكة)

في اللسان صفة الوضع (الثابت)

في الكلام صفة الاستعمال (المتغير)

في الثنائية صفة التركيبية (الثابت والمتغير)

اللغة ← (لسان وكلام) ← (الوصفية)

اللغة ↙ (كلام بلسان) ← (الوظيفية)

ثنائية الملكة والتأدية (عند تشومسكي):

الملكة والتأدية = أمران متلازمان كتلازم الأصل والفرع في بلورة مفهوم اللغة.

اللغة = ملكة وتأدية

= تأدية بملكة ← صحة تثبت بهما مصطلح ثنائية الملكة والتأدية.

← في الملكة صفة الثابت

← في التأدية صفة المتحرك (المتغير)

← في الملكة صفة الجماعية (القواعد)

← في التأدية صفة الفردية (الفرد)

← في الملكة صفة المحدودية (الثابتة)

← في التأدية صفة اللامحدودية (المتحركة)

← في الملكة صفة الأصل (الأصالة)

← في التأدية صفة الفرع (الفرعية)

← في الملكة صفة الملكة (القواعد الذهنية)

← في التأدية صفة التأدية (الفردية للملكة)

← في الملكة صفة الوضع (الثابت)

← في التأدية صفة الاستعمال (المتغير)

← في الثنائية صفة التركيبية (الثابت والمتغير)

ونستخلص من هذا الاستقراء تشابه في المواضعة وتشابه في التحديد، وعليه فما أمْرُ الثنائيات إلاّ كأمر عُمْلة واحدة تعددت وجوهها.

الوضع والاستعمال عند العرب ← هو اللسان والكلام عند دي سوسور

والملكة والتأدية عند تشومسكي

خاتمة

إنَّ البحث في ثنائية الوضع والاستعمال هو أفق رحب لا يزال الاجتهاد فيه غير كاف، رغم أنه موضوع صعب ومتشعب يحتاج إلى عمل دؤوب مع تأمل جاد وغير منقطع، ونستخلص من هذا أنّه مهما بذلنا من جهد للبحث في ثنايا هذا الموضوع يبقى جهدنا هذا محدوداً جداً، و مع هذا الجهد القليل، نحسب أن هذه المذكرة قد توصلت إلى نتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج عامة و أخرى خاصة.. والتي نحسبها قد أضافت معطيات جديدة للدرس اللغوي و هي كالآتي:

النتائج العامة:

1. البحث في فهم النصوص الدينية والحفاظ عليها كان الدافع الأكبر لتطور الدرس اللغوي عربياً كان أو غربياً.
2. تطور الدراسات العربية من الشمولية والسطحية إلى الاستقلالية والتخصص وذلك بتطور المعرفة الإنسانية.
3. تعتبر الدراسة العربية القاعدة الأساسية التي قامت عليها بعض الدراسات الغربية.
4. تعرف اللغة حديثاً بالقدرة أو الكفاءة على التبليغ بواسطة الألسنdes langues المختلفة.
5. اختلاف الرؤى والتعاريف عند الدارسين اللغويين [في ثنائية الوضع والاستعمال] عند العرب مع توافقهم في المنهج.
6. يمكن مقابلة ثنائية الوضع والاستعمال بالثنائيات الغربية رغم اختلاف طرق المعالجة.
7. تجدر الإشارة في الأخير إلى القول بأن البحث في أصل نشأة اللغة أمر صعب مرهون بأصل نشأة الإنسان، و البحث في التاريخ أمر صعب.

هذه أهم النتائج العامة: و هناك في مقابلها نتائج خاصة ينتهي إليها البحث:

1. الوضع: عبارة عن علاقة تلازمية بين اللفظ والمعنى بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني بغية الاتصال والتواصل.
2. الاستعمال: هو التطبيق الفعلي للغة نطقاً و كتابة و هو نشاط حركي ذهني ينمو بالممارسة والتلقي أي المشافهة بين أبناء اللغة وهو عمل يتميز كل فرد في أدائه.
3. التعريف الأدق قديماً و حديثاً للغة هو تعريف ابن جني في "حدّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم على أغراضهم.
4. ورد تعريف الوضع عند الأصوليين أنّه جعل اللفظ دليلاً على المعنى وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه له فإن الموضوع للضدين كالجون للأسود والأبيض لا يناسبها خلافاً.
5. انصرفت عناية الأصوليين إلى إدراك لغة النص، والتعرف على أسرارها في التعبير عن المعاني ومعرفة ما تشير إليه من قريب أو بعيد، فاللفظ والمعنى في تصور الأصوليين هما دليل الحكم.
6. ورد تعريف الوضع عند البلاغيين بأنّه عبارة عن تعيين اللفظ بإزاء معنى بنفسها احترازاً عن المجاز إذا عينته بإزاء ما أردته بقرينة، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً، وإذا عرفت أن دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع، وأن الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها، و عندك علم أن دلالة معنى على معنى غير ممتنعة، عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها [63] ص356-357.
7. المشترك اللفظي وتعدد المعنى مفهومان مختلفان إذ الأول يكون في الكلمة الواحدة عدّة معان تطلق على كل منها على طريق الحقيقة لا المجاز كلفظ "خال". و الثاني هو أن يكون للكلمة الواحدة عدّة معان تطلق على كل منها على طريق المجاز لا الحقيقة وذلك كلفظ "عين".
8. الحقيقة هي الوضع الأول للفظ أما المجاز فهو ما تجاوز وتعدى الوضع الأول، وإن كان ذلك كذلك فهذا لا يعني أن الحقيقة هي الوضع والمجاز هو الاستعمال، و إنما الوضع والاستعمال هما الثنائية اللغوية التي تقوم عليها الحقيقة والمجاز.
9. أصل الوضع عند النحاة هو كل ما أمكن واحتمل في القياس والقسمة سواء خرج للاستعمال أم لم يخرج وهو من منطق النحو الذي ينقسم منه المهمل والمستعمل.

10. و المهمل موجود في أصل الوضع وليس في الاستعمال، اقتضاه منطق النحو ورفضه الاستعمال لعلة، و المهمل أيضاً؛ هو ما أمكن في القسمة والقياس و لم يرد به السماع لعلة أو هو ما كان متوقعاً أي كل ما أمكن أن يكون ولم يكن لعلة.

يقول ابن جني: " ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج إلى الاستعمال".

11. الوضع موجود في الملكة المختزنة في ذهن الإنسان لكن عند خروجه لا يخرج دائماً إلى الاستعمال على حاله، و إنما قد يكون هناك تغيير، فتشومسكي يجعل لكل بنية سطحية بنية عميقة تخرج منها، ويمكن أن تقابل ذلك بما توصل إليه النحاة العرب أن لكل فرع أصل يخرج منه، ولكن قد يكون الشيء هو الأصل في الوضع وهو الأصل في الاستعمال لأنّه قد يخرج الشيء على أصله مثلاً: اعتَقَدَ، ارتَقَبَ ، لا تقدر لأنها جاءت على الأصل فحصل تطابق بين أصل الوضع والاستعمال، أما تشومسكي فيرى أن كل ما هو في البنية السطحية له مقابل في البنية العميقة.

12. و عليه فإن أصل الوضع عند النحاة يشمل جميع الأصول مستعملة و غير مستعملة بمعنى هو منطق النحو يشتمل القسمة والقياس، و القسمة تشمل المستعمل وغير المستعمل، و القياس يعطينا جميع الأقيسة المستعملة والمهملة.

أما الاستعمال فقد عرّفه عبد الرحمن الحاج صالح فقال: " هو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب" نحو وَصَلَ والتي أصلها في القياس اوتصل إلاّ أنها خرجت للاستعمال اتصل لعلة توافق قوانين الاستعمال المتمثلة في الاقتصاد في الجهد العضلي لعضو اللسان(التخفيف) وأمن اللبس؛ و لهذا السبب عرّف الحاج صالح الاستعمال "بالكيفية".

13. لا يعتبر دو سوسير الظواهر المادية الفيزيائية والفيزيولوجية المتدخلة أثناء عملية التكلم نظام، إنما هي تأدية الفرد أو الجماعة لهذا النظام التقديري الكامن في الذهن، ويرى أن الظواهر الكلامية ظواهر ثانوية بالقياس إلى اللسان واللسان بهذا الاعتبار ظاهرة ذهنية تتمثل في الوضع المصطلح عليه لمجتمع معين، ويقابله الكلام الخاضع لعوامل عديدة اجتماعية ونفسانية وتاريخية، حيث ميزّ اللسانيون الغربيون بين الظواهر التي ترجع إلى اللسان والظواهر التي ترجع إلى الكلام ولعل أحسن الأمثلة على ذلك مفهوم التنوع في علم الأصوات.

14. اللسان هو النظام أو الهيكل التقديري الذي طبع في ذهن الإنسان وعرفه دو سوسور فقال: "رصيد مستودع في أدمغة مجموعة من المتكلمين بل أفراد المجموعة كلها يستثمرونه عند الحاجة أي عند التكلم"، أما الكلام فهو الأداء الفعلي لهذا النظام أو

الهيكل المطبوع في ذهن الإنسان و هو فردي يتميز كل فرد في أدائه عن غيره كما أنّه خاضع لعدة عوامل، فالكلام غير تام و غير عاكس لكل ما هو موجود في هذا النظام.

15. الملكة هي المعرفة اللغوية الباطنية للفرد أي مجموعة القواعد التي تعلمها، والتأدية هي الاستعمال الفعلي لهذه المعرفة بقواعد اللغة في عملية التكلم ضمن سياق معين.
16. الملكة لا تكون من لا شيء بل لابد من الاستعداد والاكتساب الحاصل عن طريق الممارسة بتكرارها وتتابعها في فترة زمنية متقاربة، لأنّه إذا بعدت الفترة الزمنية تكون نسبة التعلم والتحصيل ضئيلة وبطيئة، لذا فشرط اكتساب الملكة الحفظ والتكرار والتتابع و إلا آلت المادة المتعلمة إلى النسيان أو التقطع.
17. من شروط الحصول على الملكة:
    1) التكرار.
    2) الحفظ.
    3) تحديد الزمن(التتابع).
18. ليس كل ما هو كامن في الملكة يخرج للاستعمال لأن هذا الأخير وإن كان ناتجاً عن الملكة فإنه يتضمن في الحقيقة بعض الشوائب التي ترجع إلى ظروف التكلم، فهو إذن لا يعكس الملكة مباشرة ولا بشكل تام.
19. الوضع والاستعمال عند العرب يمثل اللسان والكلام عند دي سوسور والملكة والتأدية عند تشومسكي.

ومن خلال هذه النتائج التي سردناها في خاتمة الرسالة يتضح جلياً أن ثنائية الوضع والاستعمال ثنائية لو ملكنا بناصيتها ملكنا بذلك كل العلوم.

ونرجو أن نكون قد ساهمنا بهذه المبادرة المتواضعة في إضافة قيمة علمية للدرس اللغوي، والله من وراء القصد و هو الهادي إلى سواء السبيل.

علمتني الحياة أنّي إن عشـ * ت لنفسي أعش حقيراً هزيلاً
علمتني الحياة أنّي مهما * أتعلم فلا أزالُ جهولاً

قائــمة المراجع

1- القرآن الكريم برواية ورش

2- الموسوعة الفلسفية، بدوي عن ابن رشد، (د.ط)، (د.ت).

3- مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة، الجزائر، 2002.

4- اللسانيات: النشأة والتطور، د/أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، (د.ت).

5- لسان العرب: ابن منظور (أي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم 711هـ) مؤسسة التاريخ العربي، قدم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، وأعاده يوسف خياط، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408هـ.1988م.

6- علم اللغة العام: تأليف، د/ علي عبد الكريم الرويني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، 1423هـ.

7- اللسان العربي وقضايا العصر: د/ عمار ساسي، دار المعارف للتوزيع والإنتاج، بوفاريك.

8- نظريات في اللغة العربية: أنيس فريحة.

9- الخصائص: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج1،ج2،(د.ط)،(د.ت).

10- فقه اللغة و علم اللغة: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية (د.ط)،(د.ت).

11- الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس علق عليه و وضع حواشيه، أحمد حسين بسج، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان (د.ت).

12- المزهر في علوم اللغة و أنواعها: جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، محمد أبو علي محمد البنجاوي، أبو الفضل إبراهيم، ج1(د.ت).

13- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1400هـ، 1980م.

14- مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد فارس ين زكريا، بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991، 1411هـ.

15- المنجد في اللغة والأعلام: دار الشرق، بيروت، لبنان.

16- اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة: د.عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، للنشر والتوزيع، ط1، سنة 1997-1417هـ.

17- معجم مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، "أبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل"، ضبطه، إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلمية، (د.ط)،(د.ت).

18- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق. د/ مهدي المخزومي و د/إبراهيم السمرائي، دار و مكتبة الهلال، المجلد2 (د.ت).

19- جمهرة اللغة: ابن دريد، مكتبة المثنى بغداد، لصاحبها قاسم محمد الرجب، مجلد3 (د.ط)، (د.ت).

20- مجمل اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، المجلد 3،4 (د.ت).

21- تاج العروس: للسيد محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1405هـ، 1985م، ج22.

22- لسان اللسان تهذيب لسان العرب: ابن منظور، دار الكتب العلمية، ج2، بيروت، لبنان.

23- معجم المصطلحات اللغوية والأدبية" د/ عليه عزن عياد، (د.ت)، (د.ط).

24- الصحاح في اللغة والعلوم: تجديد صحاح العلامة الجوهري للمصطلحات الفلسفية والفنية للمجامع والجامعات العربية، تقديم العلامة، الشيخ عبد الله العلالي. إعداد و تصنيف نديم مرغشلي- أسامة مرغشلي- دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان، مجلد1.

25- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد محمد بت علي المقري الفيومي، 770هـ، دار القلم، بيروت، لبنان.

26- مجلة اللسانيات النهوض بمعلم العربية: مقال فيه كيفية تعلم الطفل علماء اللغة أبويه، عبد الرحمن حاج صالح، 1977.

27- القاموس المحيط: الفيروز أبادي، الحلبي، القاهرة، ط1، 1952.

28- التصور اللغوي عند الأصوليين: السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1981م، 1401هـ.

29- دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثالث (د.ط)،(د.ت).دار انتشارات جهان، بوذ رجمهري بطهران.

30- كشاف اصطلاحات الفنون: التهناوي (محمد بن علي التهناوي)، ط1، بيروت، لبنان، (د.ت).

31- على جمع الجوامع: حسن العطار، المطبعة العلمية سنة، ، ج1316،1هـ.

32- المستصفى في علم الأصول: الغزالي، ج1، ط1.

33- الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي تحقيق إبراهيم العجوز، بيروت، لبنان، ج1، 1985م.

34- الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الأمدلسي، تحقيق أحمد محمد شاكر و إحسان عباس بيروت، لبنان، ج2، نوفمبر 1979، ط2، 1983.

35- بنية العقل العربي: الجابر محمد عايد، ج1،ط1، بيروت، لبنان.

36- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، الحجازية، القاهرة، ج2 (1368هـ).

37- تخريج الفروع على الأصول: للزنجاني.

38- كشف الأسرار: النسفي، ج1.

39- مباحث البيان عند الأصوليين والبلاغيين: د/محمود سعد، جلال حزبي وشركاه، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، (د.ت).

40- الموافقات في أصول الأحكام: الشاطبي، الجزء1، ط1.(د.ت).

41- المدخل إلى أصول الفقه المالكي: محمد عبد الغني الباجقني، دار لبنان، للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1968.

42- علم أصول الفقه: عبد الوهاب خلاف، الزهراء للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1990م.

43- المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عمار ساسي، دار المعارف، بوفاريك 2002.

44- لحن العوام: أبو بكر الزبيدي، تحقيق. د/رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية بالقاهرة، ج4، 1964.

45- النحو العربي والعلوم الإسلامية: محمد الحباس.

46- المقدمة: عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق عبد الواحد وافي، دار العلم (1409هـ. 1989م).

47- الاقتراح: جلال الدين السيوطي.تصحيح عبد الرحمن يحيى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، 1359هـ.

48- الكتاب: سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون)، دار الكتب العلمية للملايين، ج1، ط3، 1998.

49- ظاهرة التقدير في كتاب سبويه: مخلوف بن لعلام، رسالة دكتوراه.د سعدي الزبير، جامعة الجزائر، 2003.

50- منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، عبد الرحمن الحاج صالح، بحث ألقى في ندوة اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية، 1412هـ - ماي 1992.

51- المدرسة الخليلية: عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر.

52- منازل الحروف، الحدود،

53- مجلة في علم اللسان البشري تصدرها جامعة الجزائر، المجلد2، مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان البشري، -القرن التاسع عشر- عصر الدراسات المقارنة والتاريخية، المجلد2، العدد4، 1972.

54- المنصف شرح تصريف المازني: ابن جني، تحقيق نخبة من الأساتذة، إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954.

55- الأصول دراسة ابستيمولوجية: تمام حسان، الدار البيضاء، المغرب،ط1، (د.ت).

56- مدخل إلى اللسانيات الحديثة، مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، العدد5.

57- مجلة المبرز: الملتقى الوطني حول دور اللسانيات في العلوم الإنسانية، بوزريعة 5 و6 فيفري، عبد الرحمن حاج صالح، 2002.

58- الأصول في النحو: ابن سراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان في النجف، 1973م.

59- ظاهرة التخفيف في النحو العربي: أحمد عفيفي.

60- الأصول المقدرة غير المستعملة في النحو العربي: مخلوف بن لعلام، مجلة البيان والتبيين.

61- أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب 1982.

62- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1982.

63- مفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).

64- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تحقيق راجعه عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتاب الثقافية طبعة جديدة و منقحة و مدققة 739هـ، 661هـ.

65- إرشاد الفحول: أبو علي الشوكاني.

66- الأقصى الغريب في علم البيان: التنوخي.

67- المفصل في علوم البلاغة: عيسى علي العاكون، منشورات جامعة حلب، سورية ، (د.ط)، (د.ت).

68- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة 1984.

69- فقه اللغة: علي عبد الواحد وافي، ط6، 1388هـ-1968م، القاهرة.

70- المنجد في اللغة والأعلام.

71- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، عمر أحمد مختار، بيروت، دار الثقافة، 1972.

72- cours de linguistique générale: Ferdinand de Saussure, édition critique préparée par tullio de Mauro payat, Paris 1972.

73- تأصيل علم الفقه الحديث و علم العلامات: فرديناند دو سوسير، تأليف جونتان كللر، مراجعة محمود فهمي الحجازي، ترجمة وتقديم محمود حمدي عبد الغني، المشروع القومي للترجمة 1976.

74- مدخل إلى اللسانيات الحديثة، مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، العدد5.

75- مفهوم اللسان كموضوع للدراسة العلمية، د/ عبد الرحمن حاج صالح، مجلد2، العدد4.1973.

76- dictionnaire de linguistique sous la direction de Georges mounin, presses universitaires de France, 1974.

77- معجم اللسانية: د/ سام بركة ، (د.ط).

78- اللسانيات من خلال النصوص: عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر والتوزيع، جميع الحقوق محفوظة، جوان 1984 (د.ط).

79- المبرز مجلة أكاديمية تصدر عن المدرسة العليا للآداب،الجملة عند سيبويه،عبد الرحمن الحاج صالح، العدد 2، 1993.

80- البيان والتبيين: الجاحظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ودار الفكر للجميع، 1968.

81- إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي.

82- compétences et socio larstructivesme de boeck, Bruxelles, 2002.

83- التفكير اللساني في الحضارة العربية مقال فيه وصف كيفية تعلم الطفل لغة أبويه، د/ عبد الرحمن الحاج صالح، 1977.

84-la nature Formelle de langage: Noam chomsky, Trad Nelgy Delemôe et Dam Sperber, éditions, le seuil, Paris, 1969.

85- مبادئ في اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية، ابستمولوجية، الطيب دبه.

86- الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام: ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1400،1هـ-1980م، ط2، 1403هـ -1983م